

أشهر القضايا المصرية

محمود كامل

إهـــــــداء ٢٠٠٧

الأستاذ الدكتور / قدري محمود حفني

جمهورية مصر العربية



د. محمود كامل

كلمة المؤلف

تفضل أستاذنا المرحوم عزيز خانكي المحامي بتقديم المحامين الذين تولوا المرافعة في القضايا التي يضم هذا الكتاب بعض تفصيلاتها · كما ضم فقرات من مرافعات هؤلاء المحامين ·

وكثيرا ما يتساءل البعيدون عن الوسط القضائي عن طبيعة عمل المحامي الذى قد يوكل في قضية اتهم فيها شخص بتهمة سياسية تتسم بطابع قد يختلف عن الطابع الذى عرف المحامي به في حياته العامة · أو قد يوكل في قضية اتهم فيها شخص بتهمة أجمع الرأى العام على بشاعتها ، ولعل خير تحليل لطبيعة عمل المحامي هو ماكتبه الاستاذ شارل ليون كان في مقدمة الكتاب الذى جمع فيه بعض مرافعات اليكسندر ميليران · عند المقارنة بين طبيعة المرافعة التى يتولاها محام في قضية معروضة على المحاكم · وبين الخطبة التى يلقيها رجل سياسي في حفل عام ، فالخطيب السياسى يحصل على تأييد المستمعين اليه بطريقة تختلف عن تلك التي يحصل بها

المحامى على حكم لمصلحة موكله : فالمحامي يلعب دائما دوره بامانة وبحسن نية ، مادام يتقمص شخصية موكله ، ومادام يجب عليه أن يختفي ــ الى حد ما ــ خلف موكله ، فيتكلم باسمه دون أن يكون ذلك الموكل حاضرا ، ودون أن يبدو أمام المحكمة على أنه «وكيل» • المحامي يجب أن يعمل على أن ينسى المستمعون اليه شخصيته ، بينما الرجل السياسى يثبت شخصيته ويؤكدها • المحامى بتعبير قانونى سليم غير مسئول شخصيا عما يقوله باسم موكله ، بينما الرجل السياسى مسئول بشخصه وبشرفه وبحيــاته عن جميع تصرفاته وأقواله •• المحامي « يقرض » نفســه لموكله • أما الرجل السياسى فيهب نفسه لانصاره ومن يريد أن يكونوا أنصاراله •

ولقد بلغ الفرق الشاسع بين العملين الى حد أن « تيير » عندما أراد مهاجمة خصمه السياسى « ديفور » قال عنه انه يبدو على منبر الخطابة دائما كأنه يحمل ملف قضية فى يده !

وتشبيه المحامي بالممثل الذى يدرس شخصية ما : ويستوعب خفاياها ، ويتقمصها ثم يعيش حياتها ، فيتحرك كأنها تتحرك • ويتكلم كأنها تتكلم ــ هذا التشبيه ليس بدعة ، فقد ذكره النقيب هنرى روبير ذات مرة اذ قال « نحن ممثلون نلعب الادوار التى تسند الينا امام الناس بدون أن نقوم باجراء تجارب سابقة عليها »

ولعل ما كتبه النقيب « فرناند باين » والاستاذ «جاستون دوفو» فى كتابهما « مهنة المحامي وتقاليد المحاماة » هو أدق تحليل لطبيعة هذه المهنة التى تسمو بها عن أية مهنة أخرى اذ قالا :

« لقد وجد المحامون منذ حرم على الناس أن يفضوا الخلافات التي بينهم بالقوة وسواء كانت القوانين مسهبة مفصلة أو موجزة مقتضبة فانها ــ فى الواقع ــ تبدو دائما غامضة وناقصة • فلا يمكن أن تكفى بعض صيغ تصاغ فيها مواد قانون لحل الخلافات التى لاحصر لها والتى يحتمل أن تنشب بين الناس • بل كيف يمكن للشارع أن يتنبأ بكل أنواع تلك الخلافات لكى يواجهها بشريعة ؟ ففى كل مكان حيث يوجد نص من نصوص القانون يجب أن يوجد أولا قاض لتفسيره وتطبيقه على الحقائق • وحيث يوجد القاضى يجب أن يوجد الى جانبه ــ على الاقل ــ محاميان • أحدهما عن طرف من طرفى الخصومة والثانى عن الطرف الآخر

وكل متقاض يخلط بين مصلحته وحقه وبين حقه الذى يطالب به والحق الذى يقره القانون نفسه • وأكثر المتقاضين تمسكا باحكام

الضمير لا يتورع عن التضحية بكل الاعتبارات مادام في ذلك تمكين له من الوصول الى حقه الذى يقره القانون .

ولذلك اتضحت فائدة اتخاذ بعض وسائل الحيطة لحماية القضاة ـ بقدر الامكان ـ من الوقوع في الخطأ . ولكي يظل المتقاضون ـ رضوا أو كرهوا ـ ملتزمين حدود العدل في خصوماتهم ، ولم يجدوا لتحقيق ذلك أصلح من أن يوسطوا بينهم وبين القضاة رجالا يحترفون مهنة الدفاع عن المصالح العادلة . ويتخذون أساسا لحرفتهم الحرص على قواعد العدل والخلق القويم .

هذا سبب أول من أسباب وجود المحامين . ولكنه ليس السبب الوحيد . فحتى لو راعى المتقاضون ضمائرهم فان وجود المحامين يظل ضرورة حتمية .

واذا سأل احدهم عن السبب فيكفى أن يستمع في مكتب محام الى صاحب قضية وهو يعرض قضيته على محاميه . ثم يستمع الى نفس القضية بعد ذلك من المحامى في ساحة المحكمة وهو يعرضها ويناقش وجهات النظر فيها .

اى عمل شاق قام به المحامى فى تلك الفترة !

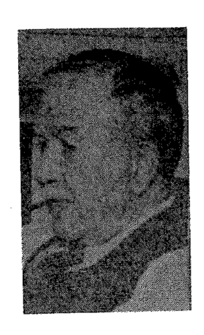
فهم ما قاله صاحب القضية والتنبؤ بما سكت عنه . واستخلاص المهم . ونبذ التافه . واستنباط تاريخ الدعوى من واقع مستنداتها . وشرح الاسـبـاب . وأبداء الدوافع . وتبرير الاخطاء ـ كل ذلك يقوم به المحامى أثناء عرض الوقائع . وايضاح النقط الغامضة وسد الثغرات الناقصة ، والتوفيق أحيـانا بين طرفى الخصومة يقوم به المحامى أثناء تفسيره للعقود المحررة بين المتقاضين ، وتحليل المبادىء القانونية والبحث عن الاحكام السابقة التى قررت نفس المبادىء والتعليق عليها . والتوفيق بينها وتطبيقها على النزاع المعروض . يقوم به المحامى عند مناقشة الناحية القانونية من القضية .

آه . كم يعانى القضاة لو تركوا وجها لوجه مع المتقاضين !

ولكن هذا ليس كل شىء .. فحتى لو وهب القضاة القدرة على معرفة كل شىء فان وجود المحـامى تحتمه ـ مع ذلك ـ ضرورة نفسية عميقة . فان الله يعرف كل شىء ، ومع ذلك فان بينه تعالى وبين الناس وسطاء ، والى هؤلاء الوسطاء القديسين يتوجه الناس بما يريدون لا الى الله تعالى مباشرة . فيجب أن يكون أمام المتقاضين

شخص يطمئنون الى الاعتراف له بدخيلة نفوسهم ، رجل مثلهم
•• رجل يختارونه هم • ينصت اليهم ـ دون أن يكون شريكا لهم
في آثامهم أو أخطائهم ـ ولكن في رفق ودعة • أن النفوس المتأثرة
بالنظريات الهندسية • والنفوس الفقيرة الساذجة لا تستطيع أن تهضم
كل ذلك الا بصعوبة • فاذا كانت تقتنع بالنظر الى المرئيات فانني
على استعداد لان أضع أمامها لوحة فنية رمزية قديمة موضوعة في أحد
متاحف ايطاليا • في الوسط جلست العدالة وفي يدها سـيف
وميزان وفي طيات ثوبها لعب صغيرة وترمز الى القضايا • حقيبة
نقود • وقطيع من الماشية • ومنزل • وقلب • ومن كل جهة أقبل
المتقاضون وقد أعمتهم مصالحهم • وتقلصت أصـابعهم على عقود
ورسائل وصفحات من كتب القانون وشهادات واقرارات ونشرات
مطبوعة •• مساكين •• فهل يعلم أكثرهم دراية قيمة ما بيده وقيمة
ما يقدمه الى الالهة ؟ ولكن بين العدالة والمتقاضي يرى في الصورة
رجل آخر • هادىء • لا مصلحة شخصية له • وهو أول من يصلح
لكي يدرس ويقدر كل تلك الاوراق المبعثرة • هو الذى سينبذ مايثير
الشك وما ينم عن التلفيق • هو الذى سيضع في كفة الميزان ماله
وزن صحيح ،ومن يدري ؟! ربما التقط من تحت قدمي موكله ورقة
قاطعة في الدعوى ألقاها الموكل جهلا منه مع أن عليها تتوقف ثروته ،
وشرفه ، وحياته •

محمود كامل



مقدمة
للمحامي المؤرخ الأستاذ عزيز خانكي

للتاريخ عظات وعبر . لعل أبلغها وأعمقها أثرا فى حياة الامم والافراد عظات تاريخ القضايا السياسية .

يذكرنى تاريخ القضايا السياسية الشهيرة الذى وضعه زميلى وصديقى الاستاذ محمود كامل بتاريخ القضايا السياسية الشهيرة الذى وضعه الاستاذ هنرى روبير . نقيب المحامين فى باريس . وقد تناول فيه محاكمة طائفة من رجالات فرنسا ومن شهيرات نسائها وكان لمحاكمتهم أثر كبير فى حياة فرنسا والفرنساويين .

فرق كبير بين تاريخ الامم وتاريخ القضايا . مؤرخو الامم يروون الوقائع والحوادث بعد أن تكون وقعت أو حدثت من مئات أو الاف السنين . وقد ينظرون اليها بغير منظار الحقيقة والواقع متأثرين بعوامل شتى مثل عوامـــل الدين . أو المذهب أو الحزبية فيأتى التاريخ مشوها أو أبتر . أما تاريخ القضايا السياسية فمبنى عادة على وثائق رسمية مثل محـــاضر التحقيقات ومحـــاضر الجلسات . ومرافعات رجال النيابة . ومرافعات رجال المحاماة كما يبنى على الاحكام التى صدرت فيها وكلها وثائق رسمية لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها ، لهذا عندما وضع « تيير » رئيس مجلس

وزراء فرنسا تاريخ فرنسا .. كتب في مقدمة كتابه كلمة جمعت بين الايجاز والاعجاز وجرت مجرى الامثال والاقوال المأثورة وهي :

« مما لا يمكن احتماله أن يكذب التاريخ في سرد الوقائع أو في الشكل الذي تصاغ فيه هذه الوقائع . أو في اللون الذي يضفي عليها . لايمكن أن يقول التاريخ : أنني أسرد الخيال بل يجب أن يقول أنني أقرر الحقيقة » .

والاستاذ محمود كامل تناول الكلام على خمس قضايا شهيرة حدثت في مصر وكان لها دوى عظيم في جميع البلاد الواقعة بين البحرين الابيض والاحمر . والنيلين الابيض والازرق . والفـراتين دجلة والفرات . ومن الهرم الى الحـرم . ومن المسـجد الحـرام الى المسجد الاقصى .

وقد شاءت المصادفات أن أشـهد بنفسي التحقيقات . وأحضر الجلسات ـ وأسمع المرافعات في بعض هذه القضايا . كما شاء القدر المقدور أن أعاصر بعض المحامين الذين تولوا الدفاع في هذه القضايا . من أجل هذا ـ ومن أجل هذا فقط ـ طلب الى زميلي وصديقي الاستاذ محمود كامل أن أصدر مجموعته بمقدمة أروى فيها ذكرياتي الغابرة العابرة . أستمد كلماتها من فيض خاطري . وأذكر فيها ما أعرفه شخصيا ـ لا عن حوادث هذه القضايا ووقائعها والتحقيقات والمرافعات التي جرت والاحكام التي صدرت فيها ـ بل عن شخصية كل محام اضطلع بالدفاع في هذه القضايا سواء كان ضلعه فيها مع المتهمين أو عليهم .

ابراهيم الهلباوي بك :

كانوا أربعة نشأوا في زمن الجاهلية . جاهلية المحاماة . ثم آمنوا بالقانون وبالمحاماة وبالقضاء . وجهدوا وجاهدوا وتجاهدوا الى أن تحرك لهم الحظ فتبوأوا مكانة قبل أن يتبوأ غيرهم مثلها . فكان مثلهم كمثل الخلفاء الراشدين الاربعة ، اذ كانوا في زمن الجاهلية ما كانوا ثم كانوا بعد ما آمنوا بالاسلام وبالقرآن ما كانوا . أليس الجهاد والمحاماة سواء ؟ الجهاد هو القتال محاماة عن دين الحق . والمحاماة كفاح عن فضيلة الحق .

كان الهلباوي بك من مخضرمي عهدي المحاماة ، العهد القديم والعهد الحديث . وقد شغلت السياسة والمحاماة حياته الطويلة العريضة . اكتوى بالسياسة وبافانينها والاعيبها فذاق من أمرها الحلو والمر .



ابراهيم الهلباوى
شغلت السياسة والمحاماة
حياته الطويلة العريضة



احمد لطفى
بقى يعمل فى المحاماة والسياسة
الى ان اضناه جهده المتوالى ..



محمود أبو النصر
شهد عهدين وجمع بين الاصول
اصول الدين وأصول الفقه .

الحلو قليلا والمر كثيرا . الا أنه كان قوى الايمان بنفسه وبمبادئه فلم تعمل فيه الأسنة فضلا عن الأسنان .

ومن مميزاته أنه كان مزاحا . كثير الميل للفكاهة . اذا ما دخل غرفة المحامين أحاط به زملاؤه وكانوا كالهالة حوله . يستطيبون نوادره ودعاباته . اذ أنه كان أماما فيغريب الاخبار وفيغريب الملح التاريخية لانه كان وافر المحصول منها ..

وقد امتازت حياته فى المحاماة بميزة غريبة . كان اذا ما أراد أن يستثمر عواطف القضاة يوحوح. ويولول . ويبكى . وقد يبكيبعد مايضحك ويضحك بعد مايبكى . وهذه ميزة لا أعرف محاميا أمتاز بها سوى محام فى فرنسا وصفه أحد زملائه عندما أبنه فقال :

أن له موهبة أبداء التأثر والانفعال بالشكل الملائم وفى الوقت المناسب : يمرح ويبكى فى الوقت نفسه ..

ومن القضايا الخمس التى رواها لنا الاستاذ محمود كامل ترافع هلباوى بك فى أثنتين منها : قضية دنشواى وكان فيها المدعى العمومى .. وقضية سرقة التلغرافات .

تعلم اللغات وهو كبير السن . فكان مثله كمثل زعيم مصر سعد زغلول . ومثلالامام محمد عبده . ومثل السيدجمال الدينالافغانى ومثل مصطفى عبد الرازق باشا . ومثل محمد على باشا . ومثل مدحت باشا الصدر الاعظم . ومثل عصمت أينونو رئيس جمهورية

تركيا • ومثل نابليون • فانهم جميعا تعلموا اللغات الاجنبية عن كبر وهذا دليل آخر على قوة حيويته • وقوة ارادته • وطول جلده • وصبره وأناته •

بقي يكافح وينافح في السياسة وفي المحاماة الى أن هرم وناهز الثمانين • كل شيء فيه هرم الا لسانه •

رحمه الله رحمة واسعة •

أحمد بك الحسيني :

هو ثاني المخضرمين • كان هو وهلباوى بك فرسي رهان ورضيعي لبان في فنون البيان • بدأ حياته هو أيضا عندما كانت المحاماة غريبة العهد بالمهد •

أهم مميزاته سمو أخلاقه • وصدق كلامه • وعفة لسانه • عرف بالانصاف فيما يقول وفيما يكتب • اذا ترافع كان رصين القول • حلو المنطق • عف اللسان • جزل العبارة • عذب اللفظ يقرع الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان • لذا كان زملاؤه يحبونه والقضاة يحترمونه ويهابونه • اذا أكد أمرا قام خلقه قرينة أولى على صحة ما يؤكده • لأن أخوانه ــ قضاة وغير قضاة ــ أعتادوا منه الصدق في الرواية والبعد عن التلفيق والتزويق والتلزيق • لا يداهن ولا يحابى في ارائه • ينظر بعين عقله مالا ينظره بعين رأسه • وهذه الميزة عبر عنها أحد كبار المحامين في فرنسا بقوله ــ وما أبلغ وما أصدق ما قال :

« أن فضيلة المحامي تصنع اقتناع القاضي »

نفسه خضراء • يده سخية • مروءته عالية • كان بيته مثابة للعلماء والفقهاء والعظماء • أروى لك حادثة حدثت لي معه ومنها تعرف مقدار مروءته ومقدار رجولته ومكانته • وثقة الناس به :

في سنة ١٨٩٩ ــ ١٩٠٠ كتبت في جريدة المقطم مقالتين «حديث عن الوقف» شرحت فيهما مضار نظام الوقف وبحثت في مشروعية وعدم مشروعية الوقف • وقلت أن الحاكم يملك تعديله لأن أطراد وقف الاطيان والاعيان ضار بمستقبل البلاد الاقتصادى • ثم عطفت على سلطة قاضي مصر وخطر انفراده بالحكم وحده في مسائل الاوقاف في مصر بأسرها • وطلبت قيد سلطته ثم أقترحت انشاء مجلس شرعي يكون تحت رئاسته ينظر في مسائل الاوقاف ولا سيما المنازعات الخاصة بالنظر على الاوقاف • وبعد بضعة أيام وردت لي مكاتبة من

قاضى مصر يحيلنى بها على مجلس التأديب يوسف كونى محاسبا شرعيا فلم أعبأ بكتابه ولم أحضر . فانعقد مجلس التأديب وقرر شطب أسمى من الجدول . فدهشت وترجمت المقالتين والحكم باللغة الفرنسية وأرسلتها مع شكوى الى « نظارة الحقانية » . فاهتمت النظارة بالشكوى وطلبت من قاضى مصر أن يرسل اليها ملف المادة . عند ذلك أضطرب القاضى ودار بينه وبين نائبه وسائر القضاة مشادة عنيفة فتطوع أحد العلماء أن يوسط وسيطا للتفاهم معى .. ووقع أختيارهم على أحمد بك الحسينى لانهم كانوا يجلونه ويحترمونه ويثقون به . فدعانى الحسينى بك الى تناول الافطار معه (كان ذلك فى شهر رمضان) وعندما ذهبت اليه فى منزله بالجمالية (ميدان بيت القاضى) وجدت عنده مشايخ كثيرين . فلما رآنى أنفرد بى فى غرفة ورجانى أن أتنازل عن الشكوى . وتعهد بان يصلح ذات البين فلنقتى به ذهبت فى اليوم التالى الى نظارة الحقانية وقابلت المرحوم عبد الخالق (باشا) ثروت وكان وقتئذ سكرتير المستشار القضائى ـ تولى بعد ذلك رئاسة الوزارة ـ واخبرته بأنى أريد التنازل عن الشكوى . وما كاد المستشار يسمع بأمر التنازل حتى طار طائره من الغيظ لأنه أراد أن يتخذ من الشكوى تكأة للهيمنة على أعمال المحكمة الشرعية . وطلب من ثروت بك أن يقنعنى بالعدول عن التنازل الا أنى برا بوعدى للمرحوم أحمد بك الحسينى رفضت وتنازلت . وبعد بضعة أيام حضر عندى المرحوم حسن بك صبرى . وكان وقتئذ يشتغل فى مكتب الحسينى بك وقد تولى بعد ذلك رئاسة الوزارة وطلب منى الذهاب معه الى المحكمة الشرعية لعمل معارضة فى الحكم وبالفعل توجهت معه وعملت المعارضة . فانعقد المجلس وترافع حسن بك صبرى مرافعة وجيزة أثبت فيها حسن نيتى . وصحة أبحاثى والمجلس أقتنع واصدر حكمه بالبراءة .

خليل بك ابراهيم :

ثالث المخضرمين « ١ » بدأ حياته فى المحاماة كما بداها زميلاه بالعدم . اخذ القانون كما اخذه زملاؤه من اهله بالسماع . بالمشافهة

---

(١) اما رابع المخضرمين فكان نقولا بك توما . حياة الهلباوى كانت طويلة اكثر منها عريضة . والحسينى كانت حياته عريضة اكثر منها طويلة . وخليل بك ابراهيم كانت حياته طويلة وعريضة . ونيقولا بك توما كانت حياته لا طويلة ولا عريضة . كان دعاء الرئيس ابن سيناء : « اللهم لا اسالك حياة طويلة ولكن اسالك حياة عريضة .. »

وبالاجتهاد • وبالاستعانة بمن درس القانون والم باللغة الفرنسية. ويتبع مثلهما نمطا خاصا في التفكير يسود فيه تقديس المران والنقل. أكثر من تقديس العلم والعقل • كان صوته وحركاته وسكناته معظم راس ماله • وكان لا يتقيد في مرافعاته بالاعـراب أسـوة بزميليه المخضرمين بل كان يسترسل بالعامية وكما يتفق •

يختلف عن زميليه بانه كان متقشفا فى مأكله وفى ملبسه •

لما واتاه الحظ وطار صيته أقبل عليه الامراء والعظماء يوكلونه فى قضاياهم فترافع فى قضايا شهيرة مثل قضـية السلحدار • وقضية الرقيق عن (علي باشا شريف) وقضية سيف الدين وقضية الامراء والاميرات من فرع حليم باشا (ابن محمد على الكبير) وقد لبث عشرين سنة وكيلا ومستشارا لهم • كما ترافع فى قضية عبد الشهيد قزمان • وأذكر انى كنت معه فى أسيوط عندما ترافع فى قضية قزمان الذى كان متهما بتزييف نقود • وحضر الجلسة هارفى باشا حكمدار القاهرة ومعه جبران بك مسكات رئيس قلم المبـاحث السرية ومعهما بعض المخبرين السريين • وكانت قاعة الجلسة غاصة بالمحامين وبكبراء الرجال فى أسيوط • كانت مرافعة خليل بك عن المتهمين آية من آيات البلاغة • حملت هيئة المحكمة ــ وكانت برئاسة المرحوم راغب باشا بدر ــ على ايقاف الجلسة ودعته فى غرفة المداولة وهنأته على مرافعته • وعندما دخل قاعة الجلسة قام المتهم وقال له ان مرافعتك خففت عنى ألم الوقوف متهما فى جناية امام المحكمة • ولو كنت لم أتهم لتمنيت أن أقف هذا الموقف لا سمع مرافعة مثل مرافعتك التى أعدها قلادة فى عنقى •

اسماعيل بك عاصم :

مخضرم ولكنه لسان وحنجرة وروب (وبس) • قصير القامة • سماه أخوانه (البيدق) لقصره • ولكن لسانه كان أطول من قامته أديب له فى كل فرع من فروع الادب ساق وقدم • عقلــه مطعم بتاريخ العرب • تجد فى مرافعاته طلاقة لسان • وتدفق بيان • وثبات جنان • حيـــاته كلها تدور بين الامل والالم • بين الخيبة والرجاء • العناصر التى دخلت فى تكوينه وفى تلوينه عناصر غريبة ولاسيما بعدما صار شيخا هرما يجر وراءه السنين • أذكر له بعض حوادث تتجلى لك منها هويته :

١ ــ نظم اسماعيل بك قصيدة عصماء يهنىء ويمدح فيها الملكة فيكتوريا ثم طلب من لورد كرومر أن يمهد له سبيل مقابلة الملكة

فيكتوريا فى لندرة ليلقى القصيدة بين يديها • فمهد له السبيل ثم سافر اسماعيل بك الى لندرة برا وبحرا الى أن وصل وألقى قصيدته باللغة العربية على الملكة فكتوريا ثم عاد مسرعا الى مصر بدون أن يتوقف فى رحلته فى أى بلد من بلاد فرنسا • ولما عاد لم ينل ماكان يصبو اليه • فكـان مثله كمثل النعـامة التى ذهبت تطلب قرنين فعادت بلا آذنين !

٢ ـ الف اسماعيل بك رواية سماها (هناء المحبين) مثلها هو وابنه المرحوم على بك عاصم فى دار الاوبرا شهدتها • وقد أجاد التشخيص اجادة استرعت الابصـــار فجمع بين الفقـــه والقانون والنظم والتمثيل •

٣ ـ شهدت حفلة اقامتها جمعية سياسية اسمها « الاعتدال » فى قاعة الامريكان (أمام فندق شبرد) وقد خطب فيها اسـماعيل بك عاصم خطبة رنانة جمعت بين الجد والفكاهة • ومن ضمن ماقال فيها على سبيل الفكاهة : أن شبان مصر ينفقون العشرات والمئات فى فتح زجاجات (الشمبانيا) للتسلية ولم يفتح واحد منهم زجاجة (حبر) لنشر العلم والادب !

أحمد بك لطفى :

اجمع رجال القضاء ورجال المحاماه على أنه كان آية فى البلاغة • بلاغة يزينها نبل الغاية • وقوة الحجة • وسمو المعانى • وعذوبة الالفاظ • وذروبة اللسان • كانت مرافعته فى القضايا السياسية من أروع المرافعات • كانت متعة للآذان والقلوب • هزت فى الجمهور عاطفة الرأفة والحنان مشاركة روحية فى عاطفته وفى عقيدته • ومع أن الجريمة كانت جريمة سياسية تقتضى اطلاق العنان للســان الدفاع فان لسانه كان عفا لأنه يعلم أنه قد يدرك بعفة اللسان مالا يدركه ببذاءة اللسان •

مهر أحمد لطفى فى العلوم القانونية وفى العلوم الشرعية حتى كان أشبه شىء بموسوعة حية متحركة • فكان اذا كتب أو ترافع تجد على كتابته أو على كلامه طابعا خاصا يدل على أن اضـــلاعه ملئت من القانون والفقه • له نظرات فاحصة تنتزع الابريز الخالص من الزيف والبهرج لاسبحات فكرية ولاشطحات كلامية ولاتخريمات ولاتخريجات ولاتزييفات ولا تلزيقات • صقلته ثقافته الاوروبية فتأثر علمه كما تأثر أدبه بالحضارتين الشرقية والغربية • فتهدى بهديهما وتأدب بادابهما • كان نبيلا فى مقصده • أنيقا فى ملبســـه • لذيذا فى أحاديثه • يجمع بين محسنات المبانى ومحسنات المعانى •

من المحامين الشم الذين اذا طلب منهم فقير المرافعة بالمجان لا يتردد ولا يتأخر . كان مستر بوند وكيل محكمة الاستئناف معجبا به . يحلو له حديثه وتحلو له آراؤه . اذا ما سافر أحمد الى أوروبا كان يسعى مستر بوند لمقابلته . واذا ما ترافع أحمد أمام بوند كان بوند كله آذانا تسمع . وعيونا تبصر . وقلوبا تعي . لأنه كان ممن يعتقدون أن ضعفاء العقول هم الذين يعرفون الحق بالرجـــال لا الرجال بالحق .

كان لطفي طموحا يقول دائما لنا الصدر أو القبر . علا بطموحه الى صدر النقابة . فانتخبه زملاؤه نقيبا مرتين . مرة في سنة ١٩١٧ ومرة سنة ١٩٢٥ . كما بز في السياسة التي كانت له فيها اليد الطولى فانتخبه زملاؤه أعضاء الحزب الوطني وكيلا للحزب ـ في زمن رئاسة المرحوم فريد بك ـ تملكت السياسة أعصابه فبذل في سبيلها شطرا كبيرا من حياته يناضل عن عقيدته السياسية .

بقي يعمل في المحاماة وفي السياسة الى أن أضناه جهده المتوالي فاشتعل رأسه شيبا واختلط فيه الخيط الاسود بالخيط الابيض . الا أنه بقي يكافح وينافح زمنا طويلا . لان قوة روحه كانت أكبر من قوة جسمه فمرض مرضا شديدا أنزله القبر تشيعه عيون محبيه وقلوب زملائه .

محمود بك أبو النصر :

ثاني أثنين أو ثالث ثلاثة . شهدوا عهدين وجمعوا بين الاصولين . أصول الدين وأصول الفقه .

له عقليتان : عقلية أزهرية . وعقلية قانونية تتراوح بين الاوليات العقلية والأوليات القانونية .

عصامي لاعظامي . عصاميته من فصيلة خاصة . شادها على قوة ارادته وعلى حسن حظه . يصدق عليه اسم (بختيار) وبختيار اسم مركب من كلمتين (بخت) وهو الحظ (يار) ومعناها صاحب، أى (صاحب حظ)

من ثرى الى سرى . أتاه المال بالهيل والهيلمان . فحلق به في جو السياسة والمحاماة .

هذا عرض سينمي سريع لستة من الزملاء كان لهم ضـــلع في القضـــايا الخمس . ومعظمهم كانوا برزخا بين العهدين القـديم والحديث . وكلهم تركوا لخلفائهم تراثا من العلم والعمل . واللغة والادب . والفقه والقانون .

رحمهم الله رحمة واسعة . ورضوان من الله اكبر ..

الثورة العرابيّة





صورة تاريخية للزعيم احمد عرابى وضباط الجيش وجماهير الشعب يواجهون الخديو في قصر عابدين

على أثر القبض على أحمد عرابى باشا بعد التغلب على الثورة العرابية التى أشعلها فى البلاد رغب بعض الاحرار من البريطانيين وفى مقدمتهم « بلنت » مؤلف كتاب « أسرار الاحتلال البريطانى لمصر » فى أن يتولى الدفاع عنه أمام المحكمة العسكرية التى قرر الخديو عقدها لمحاكمته وأنصاره محامون من الانجليز • وقد أثارت هذه الرغبة حفيظة الخديو • لانه كان يظن أن هؤلاء المحامين سوف يتطرفون فى دفاعهم عن أحمد عرابى الثائر تطرفا يدعو الى نبش أسرار الجهات العليا بمصر ومهاجمتها علنا • ولكن الانجليز تمكنوا من تنفيـــذ ارادتهم وعين المحاميان المعروفان بلندن • برودلى ونيبير للدفاع عن أحمد عرابى وزملائه أثناء محاكمتهم • وهى المحاكمة التى يعـــرف المتتبعون لتاريخ مصر السياسى الحديث أنها كانت محاكمة صورية محضة • لانه اتفق فيها على أن يعترف عرابى بجريمته وأن يسلم بالتهمة الموجهة اليه على أن يصدر عليه الحكم بالنفى عن البلاد نهائيا •

وعقب الحكم على عرابى بذلك ــ وكان الحكم بالاعدام كما سنبين فيما بعد ــ رأى برودلى ــ أحد المحامين ــ أن ينشر كتابا عن عرابى ومحاكمته •• يميط فيه اللثام عن أسرار تلك المحاكمة • ولعله كان يقصد بذلك أن يعرض على العالم مقدار ما بذلته انجلترا فى سبيل حماية عرابى من غضب الخديو توفيق الذى كان يصر على اعدامه بينما كان الانجليز يرون الاكتفاء بنفيه من البلاد الى احدى المستعمرات البريطانية •

ولما كان جميع الذين توفروا على دراسة تاريخ الثورة العرابية قد درجوا على الاعتماد على هذا الكتاب الذى وضعه « برودلى » وأسماه « كيف دافعنا عن عرابى » كمرجع من المراجع الهامة عن تلك الفترة وهو نفس المرجع الذى تكررت الاشارة اليه فى موجز الاستعراض لمحاكمة عرابى وزملائه فقد رأينا فى هذا الفصل أن ننشر بعض

فقرات من ذلك الكتاب لاستكمال الصورة عن الجو السياسى العام الذى كان يحيط بهذه المحاكمة التاريخية ، والاجراءات الشاذة التي اتخذت أثناء التحقيق ، والصراع بين التيارات الدولية المختلفة الذي تجلى أثناء التحقيق والمحاكمة وفى أعقابهما ، ثم بعض آراء الاجانب المحايدة عن أهداف الثورة العرابية وخطوط خارجية لصور قلمية لزعماء الثورة العرابية وأعضاء لجنة التحقيق في تلك الاحداث وأعضاء هيئة المحكمة · (١)

قائمة الاتهام و « التسوية » :

كانت التهم التى وجهت الى أحمد عرابى وزملائه بعد موقعة التل الكبير فى ١٩ من سبتمبر عام ١٨٨٢ والتي أعد قائمتها مسـيو بوريلى مستشار وزارة العدل المصرية هى :

أولا : أنه فى صباح ١٢ من يوليو عام ١٨٨٢ بالاسكندرية رفع العلم الابيض مخالفا بذلك قوانين الحرب وفى الوقت نفسه سحب قواته وتسبب فى حرق هذه المدينة ونهبها ·

ثانيا : أنه حرض المصريين على القيام بتمرد مسلح ضد الخديو « وهى جريمة تعاقب عليها المادتان ٥ من قانون العقوبات العسكرى ، ٥٥ من قانون العقوبات العثمانى » ·

ثالثا : أنه استمر فى الحرب برغم اعلان أنباء الصلح « وهى جريمة تعاقب عليها المادة ١١ من قانون العقوبات العثمانى » ·

رابعا : أنه حرض على اثارة حرب أهلية وقاد حملة التخريب والقتل والنهب فى الاراضى المصرية « وهى جريمـة تعاقب عليها المادتان ٥٦ ، ٥٧ من قانون العقوبات العثمانى » ·

وقد أبلغت قائمة الاتهام الى المحاميين الانجليزيين برودلى وتيبير اللذين اختارهما ــ بموافقة الحكومة الانجليزية ــ صديق عرابى

(١) اهتم المؤلف ــ عندما كان يصدر ويرأس تحرير مجلته « الجامعة » بنشر ترجمة بتصرف لبعض فصول هذا الكتاب الى العربية فى عام ١٩٣٨ فى الاعداد من ٣٤٦ الى ٣٥٥ من « الجامعة » ، ولما عمل خبيرا مستشارا للامم المتحدة فى سيـلان (سرى لانكا) عنى بزيارة الاماكن التى عاش فيها الزعيم احمد عرابى بين «كولومبو» و « كاندى » وبمقابلة الطاعنين فى السن من أهل الجزيرة الذين قابلـوا الزعيم المصرى اثناء نفيه كما جمع بعض الوثائق المحلية عن تلك الفترة ·

الكاتب الانجليزى المعروف ولفريد بلنت ليتوليا مهمة الدفاع عن الزعيم المصرى الكبير • وتم ابلاغ هذه القائمة اليهما فى مساء يوم ١٩ من أكتوبر عام ١٨٨٢

وكان أول ما فكر « برودلى » وزميله فيه بعد تلقى هذه القائمة • وبعد أن تبينا عزم حكومة الخديو توفيق على البطش بزعماء الثورة العرابية هو تعديل هذه القائمة تعديلا من شأنه ضمان عدم اعدام هؤلاء الزعماء خشية اثارة الرأى الحر العالمى • واتصل المحاميان بالسلطات المصرية والبريطانية التى كانت قد بدأت ألاعيبها الاستعمارية مقدرة حقوق الدولة العثمانية فى مصر • واضعة نصب أعينها تعلق المصريين بزعمائهم العرابيين •

وانتهت هذه الاتصالات الى « تسوية » من شأنها ألا تزيد العقوبة التى توقع على « الثوار » ـ كما كانت حكومة الخديو تصر على وصفهم ـ على مجرد النفى وأن تدعم نظرية الحكومة الانجليزية عن « الثورة » بعد أن تبينت هذه الحكومة أنها أنفقت عدة ملايين من الجنيهات لقمع « ثورة عسكرية ضد الخديو » فلم يعد فى الامكان أن يتقهقر جلادستون ويعترف بأن عرابيا لم يكن ثائرا ، وبأن الحكومة الانجليزية قد أعلنت حربا « بريئة » على السلطان العثمانى وعلى الخديو المصرى وعلى عرابى فى الوقت نفسه! فكان هم الحكومة الانجليزية هو اثبات وجود « ثورة » • وقد أكد « برودلى » فى كتابه « كيف دافعنا عن عرابى » ، « أن لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانى لم يكن يقر عقوبة الاعدام ولا عقوبة السجن فى السودان التى كان السير ادوارد ماليت قنصل بريطانيا فى مصر يرى أنها ضرورة لابد منها • ! » وأضاف « برودلى » أنه كان واثقا بأن لورد جرانفيل ما كان ليتدخل لو أن القرار انتهى الى توقيع عقوبة السجن الطويل فى أحد السجون المصرية باعتبار أن ذلك أفضل من عقوبة الاعدام أو السجن فى منطقة النيل الابيض بالسودان • وأن وزارة الخارجية البريطانية كانت متبينة مزايا تفادى المحاكمة بشرط الحصول على اعتراف بقيام « ثورة » •

أما العامل الثالث الذى روعى فى « التسوية » التى توصل اليها « برودلى » فهو تجنب جرح كرامة حكومة الخديو •

وكان لورد دفرين ممثل بريطانيا قد وصل الى مصر قبل الاتفاق على تلك « التسوية » بثلاثة أسابيع • وبان تأثيره فى اتجاه السياسة البريطانية • وتبينت حكومة الخديو ـ أخيرا ـ بجلاء

أن الثأر من العرابيين ثأرا بالجملة لن يسمح به وأنها يجب أن تلتزم سياسة جديدة تقوم على العدل والتسامح ، وسرعان ما اعتزم « شريف » رئيس الوزارة المصرية أن يقبل هذا الوضع • ووجد « توفيق » عزاءه في التفريج عن نفسه بالثرثرة الفارغه مع بعض الصحفيين الفرنسيين • على حين اعتزم « رياض » وزير الداخلية الانسحاب من المسرح السياسى وحبك المؤامرات فيصمت • وأحست حكومة الخديو من (لورد دفرين) أن معاملته لها كانت أشبه بقبضة اليد الحديدية الملفوفة فيقفاز من مخمل • وذهب «برودلى»الى « لورد دفرين » الذى استمع الى جهاده للوصول الى « التسوية » الخاصة بمحاكمة الزعماء العرابيين • ثم طلب الى المحامى أن يقدم اليه مذكرات موجزة عن القضية وعن الدفاع الذى أعده فيها • وأشار « برودلى » فى كتابه الى أن لورد دفرين قد عنى عناية خاصة بأن يؤكد له أن الرأى العام البريطانى الذى كان « برودلى » يهدد باثارته لا يمكن أن يؤثر على سياسة وزارة الخارجية فى لندن ــ كما أشار الى أن « لورد دفرين » قد أطلعه على برقية من « لورد جرانفيل » أبدى فيها رأيا بعدم الميل الى اطالة المرافعات فى القضية وأنه ــ أى « برودلى » ــ قد أحس هو الآخر بقبضة اليد الحديدية الملفوفة فى قفاز من مخمل ! وقد استلزمت المفاوضات التى دارت حول هذه « التسوية » مناقشات طويلة روعى فيها أن تتلاقى المصالح التى كانت تتصارع حول هذه القضية التاريخية • وأن يرضى أصحابها بتلك « التسوية » • ولم تظهر حكومة الخديو على المسرح الا لكى تنفذ ما أريد منها تنفيذه • وهنا يقرر (برودلى) ــ « أن الحق يمنعنى من أن أثنى أقل ثناء على مسلك السلطات المصرية • فقد خضعت خضوعا شائنا لتوجيه لورد دفرين • وبدلا من أن تستغل الموقف وأن تستعيد شيئا من حسن السمعة باقدامها على ذلك التصرف السمح الكريم فانها لم تترك وسيلة الا اتخذتها لكى تقنع الناس جميعا بأنها أرغمت ارغاما على ذلك • وكان الصحفيون الفرنسيون يصرون على وصف انجلترا بأنها عمدت الى ارغام الخديو ارغاما ظالما على انقاذ حياة الثوار من رعاياه وعلى الزعم بأنه تم الاتفاق سرا بين انجلترا وبينأولئك الثوار علىاحتلال مصر لمقاومة النفوذ الفرنسى!؟» وكان يبدو جليا أن تلك المقالات كلها تستوحى مصادرها من قصر الخديو • ولم تكد « التسوية » الخاصة بمحاكمة عرابى واخوانه يتم وضعقواعدها حتى أعلن «بوريلى بك» ــ مستشار وزارة الداخلية المصرية ــ أنه « ينسحب من هذه القضية تفاديا للاشتراك فى مهزلة قانونية ، وبدأت الصحف المصرية الموالية للخـــديو تهاجم تلك

« التسوية » متابعة وجهة النظر الفرنسية . وكان يبدو أنها تلقت الوحى بذلك » .

كانت تفصيلات « التسوية » تتلخص فى استبعاد جميع التهم التى كانت موجهة الى الباشوات عرابى ومحمود سامى وطلبة وعلى فهمى وعبد العال ويعقوب سامى ومحمود فهمى ماعدا تهمة واحدة هى تهمة التمـــرد . على أن يقدم المتهمون الى المجلس العسـكرى بهذه التهمة . وأن يعتـــرفوا أمامه بأنهــم مذنبـون ، وأن يقضى بادانتهم وباعدامهم ثم يتلى بعـد النطق بالحكم مبـــاشرة أمر من السلطة المصرية المختصة بالعفو عن عقوبة الاعدام واستبدالها بعقوبة النفى المؤبد ، وبتجريد المتهمين من رتبهم العسكرية وبمصـادرة أموالهم . على ألا تمس أموال زوجاتهم وعلى أن يرتبط المتهمون ب « كلمة شرف » أن يقبلـــوا النفى الى أية جهة تعين لـكى تكـــون منفى لهم ويتعهدوا بالبقاء فيها الى أن يسمح لهم بمغادرتها ، وعلى أن تتعهد الحكومة المصرية بتقدير مرتب مناسب يكفل الانفاق على المتهمين وأسرهم فى المنفى ويدفع نفقات نقلهم الى الجهة التى سوف ينفون اليها ، وكان من الواجب قبل قبول هذه الشروط أن يستشير المحاميان اللذان وكلا عن عرابى — مستر بلنت برقيا وأن يحصـلا على موافقة المتهمين « الموكلين » .

وقد عنى « برودلى » فى كتابه الذى صدره بنداء المصريين أثناء الثورة العرابية : « الله ينصرك يا عرابى » مطبوعا على غلاف الكتاب بالحروف العربية برسم صور قلمية لبعض رجال تلك الثورة فذكر : طلبة عصمت :

فى صباح يوم ٣٠ من أكتوبر من عام ١٨٨٢ تسلمنا خطابا من اسماعيل أيوب باشا رئيس لجنة التحقيق التى شكلت بعد الثورة العرابية . يدعونا فيه الى أن ندافع أيضا عن ثمانية من زملاء عرابى وأصدقائه كانوا مسجونين معه .

وفى الحال توجهنا الى السجن . حيث قدمنا الضابط الى طلبة عصمت باشا . الذى لم يبد رضاه عن تولينا الدفاع عنه .

وطلبة عصمت من أولئك الرجال الذين يقول عنهم الفرنسيون بأنهم لا يبعث مرآهم فى النفس شيئا ما .. ذو قامة مليئة ، قصيرة، قوية ، ومن الصعب أن يعتقد الانسان بانه هو الذى قاد المدفعية فى معركة كفر الدوار ، وهاجم الخديو وهو بين مجلس وزرائه .

وكان طلبة ينظر الى عرابى نظرة الطفل الصغير الى السيد الكبير . وقد أخذ يكيل لنا المدح فيه .. وبعد ذلك أدلى بمعلوماته لنا وجلس يملى دفاعه عن نفسه .

عثمان فوزى :

كان عثمان فوزى باشا فى شبابه مملوكا من مماليك محمد على الكبير . وظل فى خـــدمة سيده بعد وفاته . الى أن أصبح فى شيخوخته وكيل ابنته الاميرة زينب هانم الحائز لثقتها ورضائها ، والاميرة هى التى كانت تملك فندق شبرا الذى نزلنا فيه ، كما كان فى الوقت نفسه يخدم ابن محمد على الوحيد الذى ظل على قيد الحياة حتى ذلك الوقت وهو الامير حليم باشا . ولا غرو اذا أصبح عثمان فوزى ، الشركسى المولد التركى الافكار والفرنسى الدراسة ، من الموظفين المصريين أتباع حليم باشا السياسيين .

وكانت مساعدة عثمان فوزى لعرابى سعيا وراء غاية وأمل فى أن يتولى ابن محمد على ، حليم باشا ، السلطة فى مصر ، ولمساعدات عثمان باشا أثرها لانه كان ذا نفوذ قوى فى دوائر « الحريم » العالى فى القاهرة .. وهى الدوائر التى كانت تقاوم النظام القائم مقاومة شديدة .

وقد تعمد عثمان فوزى أن يصلح قبر محمد على الكبير فى أثناء حرب عرابى وأن يبدل الاخشاب المنقوشة الثمينة التى كانت تغطيه . وفى أثناء ذلك كان عرابى يبتهل الى الله أن يهدى من نسل محمد على حاكما صالحا يتولى عرشه .

ولا عجب بعد ذلك اذا عد عثمـــــان فوزى من المتمردين ، ومن الوطنيين ، بالرغم من أنه كان ينأى عن تحبيذ الحـــرب العرابية ذاتها .

لم تكن مقابلتنا له مرضية قط .. فما أن دخلنا حتى رأينا قامة طويلة ممتدة حدها الهرم . على أنه كان ذا ملامح وأنف رومانى بديع التكوين ، ولحية رمادية مسترســـلة .. وكان عندما دخلنا يجلس الى سجادة فى ركن منزو .. فوقف حالما رآنا على الصورة التى وصفتها . ولما ابتدأنا نشرح له مهمتنا صاح :

ـ عرابى . انى لا أعـرف رجـلا بهـذا الاسم .. الا تعلم انى

كتركي وابن تركي لايمكن أن أشارك المصريين شعورهم وآراءهم ؟ ألم تسمع عني ؟ اني أعشق الارض التي تحمل رجلا من نسل محمد على الكبير أيا كان .. اني عبد مطيع للخديو توفيق . ولا أفهم مطلقا لماذا أنا هنا الان !؟

وحاولنا الانصراف . ولكنا تذكرنا أن صديقاً لنا وله ـ وهو المستر جروس وكيل فندق شبرد ـ قد أوصانا بأن نتولى الدفاع عنه ، فبقينا قليلا ، على أننا لم نره بعد ذلك الى أن حان موعد المحاكمة . بل الى أن انتهت هذه المحاكمة .

وقد اعتاد أثناء سجنه أن يركل بقدمه باب السجن كلما رآنا نسير في طرقاته . وأغلب الظن أنه كان يتألم لانه كان يشارك المصريين السجن والتعذيب .. !

يعقوب سامي :

وقدمنا السير تشارلز ولسن ـ العضو البريطاني في لجنة التحقيق الابتدائي ـ الى يعقوب سامي باشا .. وبالرغم من أنه كان تركي المولد الا أنه اندمج تماما مع المصريين وأخذ على نفسه مهمة تموين الجيش بالمعدات والذخائر يجمعها من أنحاء البلاد للوطنيين المحاربين في كفر الدوار وفي التل الكبير . وكان في الوقت نفسه من القوى المحركة في المجلس الوطني بالقاهرة وقد عامله السجانون والجنود العاملون في السجن معاملة قاسية شاذة عندما أودع السجن ، اذ أخذوا يضربونه ويعذبونه ويبصقون عليه ... كما أهانه كثير من زملائه لأنه خان الثورة العرابية فيما بعد كما سوف يرد في اعترافه . على أنهم كانوا يحترمونه ويعتنون به كلما مثل أمام لجنة التحقيق .

وعلى ذلك فلا غرو اذا انتابه الذعر والخوف دائما لهذه الاسباب .. وأنكر بعد ذلك كل علاقة له بقيادة الثورة والحركة العرابية .

قد أخذ يقص علينا قصته .. ويشكو لنا تقديمه للمحاكمة والدمع ينهمر من عينيه ، وأخيرا وقع لنا طلبا يرجو فيه أن ندافع عنه .

وكان يعقوب سامي قصير القامة .. بدينا نوعا ما .. ذا ملامح طيبة .. وقسمات لا بأس بها .. واعتاد أن يضع النظارات فوق عينيه .

وقد تبينت لاول وهلة مدى ذكائه وقدرته ..

احمد رفعت :

كانت القاعة التيسجن فيها أحمد رفعتمساعد عرابى وسكرتيره قاعة أكفل للراحة من القاعات الاخرى .. فوجدت بها بعض الكتب والوسائد الوثيرة .. وسجادة فارسية ومرآة و (ناموسية) وتقدم الينا شاب ضعيف البنية والتكوين يقرب عمره من الثلاثين ذو ملامح أوروبية واستقبلنا بحرارة وترحيب عندما دخلنا القاعة .

ورفعت يتكلم الفرنسية كأحد أبنائها . قال لنا انه سر وابتهج حينما علم بقدومنا . وقد علم ذلك لانه كان يحتل قاعة فوق مدخل السجن تطل على الطريق العام وكانتحجرة عرابى هى الحجرة التى تواجهنا من الناحية الاخرى ..ولذلك فقد اعتاد أن يرانا كل يوم عند دخولنا وخروجنا . كما قال أيضا أنه سوف يعترف بكل شيء بصراحة وأنه ليس فى حاجة الا الى قلم ومداد وورق .. لكى يعد لنا دفاعا مكتوبا .

حدثنا فى مقابلتنا الاولى له عن شيء من تاريخ حياته . فقال :

ـ ان والدى هو قانى باشا ـ الذى يعيش فى الاستانة ، وقد تولى أكثر من مرة وزارة المالية حتى لقبوه بانه أنزه تركى فى البلاد ولقد درست فى باريس . على أنى عدت الى الاستانه قبل أن أنال أجازتى وذلك لكى أتزوجمن ابنة كامل باشا رئيسالتشريفات، عينت بعد ذلك فى باريس ملحقا بالمفوضية التركية ، ولكنى فقدت وظيفتى لانى قمت بعدة زيارات للاتراك المنفيين ومن أعضاء جمعية « تركيا الفتاة » ولذلك رأيت أن أجرب حظى فى مصر ، وأخذت أتدرج فى الترقى الى أن أصبحت سكرتيرا لمجلس الوزراء فى عهد محمود سامى باشا . وكنت فى الوقت نفسه مديرا للمطبوعات .. انى تركى . وليس من مصلحتى أن أقول لك ما ليس صحيحا . ولكن ثق أن عرابى يحوز الرضى التام والثقة من كل المصريين ، انه الرجل الذى ينطق بلسان المستعبدين والمضطهدين من المصريين المتعطشين الى الحرية ، كانت مصر كلها معه فى كفاحه ، ولكنهم خانوه وتركوه فريسة للقدر ، فأين من يشهد لمصلحتنا الان ؟ على أنه اذا أتيحت لنا محاكمة صحيحة عادلة فى وضح النهار لعلمت أوروبا كلها أى أخلاق وصفات كان يمتاز بها عرابى .. وأى نصر كان ينتظره .

وقد كانت زيارتنا لاحمـد رفعت بلا شك رائعة ومشجعة وعلى أثرها عدت الى عرابى لابلغه بمدى ماحققناه من نجاح على أثر هذه الزيارة ٠

وجدت عرابى فى حالة عصبية لم أكن أتوقعهـا ٠ لانه كان قد قرأ جريدة تركية اعتادت أن تصفه قبـل موقعة التل الكبير بأنه البطل ٠٠ فلما هزم عدته الثائر المتمرد ٠٠ !

وقد رجانى عرابى أن يسمح له بالرد على هذه الجريدة ٠٠ ولم أر مانعا من ذلك وفى الحال أملى رســالة الى جريدة « التايمز » جاء فيها :

أيها الناس ٠ هل من العدل أن يطرد أبناء البلاد من الدواوين والأعمال ليحل محلهم الاجانب ٠ الى جوار النازحين الى البلاد من الشراكسه والالبان والبلغاريين و (الاوباش) ٠

الا يعد المصريون فى طبقة واحدة مع البلغار ؟ الا يتساوون مع غيرهم من الاجانب فى بلادهم ؟ سوف نجد دائما بين أبطال الانسانية رجالا يدافعون عن الحق ضد ظلم هـذا الزمان الذى يســود وجه الانسـان ٠

« احمد عـرابى المصرى »

سليمان سامى وحسن موسى العقاد :

ان المثل القائل بأن الحقيقة أغـرب من الخيــال ليصدق تمـام الصدق على قصة سليمان ســامى ٠٠ فلا يمكن أن ينطبق على أى حادث من حوادث الثورة التى كان بطلها احمد عـرابى المصرى ٠ أكثر من انطباقه على سليمان سامى ٠

رأيت سليمان سامى مرة واحدة وهو ابن داود باشـــا الموظف المصرى القديم بالحكومة ولذلك كانوا يلقبونه بسليمان سامى أو سليمان داود ٠ وأظن أن أسمه يجب أن يكون سليمان بك سامى ابن داود ، وقد لعب دورا هاما فى حوادث الاسكندرية ، وكان له نصيب كبير فى حرق الجـانب الاكبر من الحى الاوروبى فى تلك المدينة ٠

وكان عرابى يعرفه معرفة جيدة كغيره من كبـــار الضباط فى الجيش ٠ وبعد هزيمة العرابيين فى موقعة التل الكبير اختفى من

الميدان هو وزميله حسن موسى العقاد وهو تاجر قاهرى كبير ومن اغنياء الملاك الذين كانوا يشتغلون بالسياسة فى البلاد وتمكن الاثنان من الوصول الى جزيرة كريت بطريقة غامضة مجهولة ، حيث عرفا هناك فى الحال واعيدا الى مصر بعد القبض عليهما ، ولاشك أن هربهما خلسة كان أكبر دليل على أنهما مذنبان لذلك قبض عليهما حاكم الجزيرة التركى وأرسلهما مقبوضا عليهما لمصر •

كنت فى الدائرة السنية عندما وصل سليمان سامى وحسن موسى العقاد • كان يبدو على الاول الخوف والاضطراب تماما وكان يرتدى معطفا حربيا واسعا وحذاء جلديا كبيرا • واما العقاد فكان يرتدى لباس رأس ابيض ومعطفا بنى اللون وكان يحيى كل من يعرفه بابتسامة تحية رقيقة • وعلمت أنه قد اعتاد فيما سبق على هذا النوع من العمل لان حياته الماضية قضاها كلها بين النفى والاعتقال •

ووضع الضيفان الجديدان فى حجرتين مجاورتين لحجرة عبد العال حلمى احد زعماء الثورة ، وتركت السجن وأنا خالى الذهن عما سيحدث •

حتى ذلك الوقت كان على كمحام أن أتناول كل حالة تعرض أمامى بالبحث والتمحيص على حدة فى ضوء مبادىء الشريعة الاسلامية والقانون الدولى • استعدادا للمحاكمة المقبلة ولمرافعتى فى هذه القضية • ورغب عرابى فى أن أذهب لمقابلتهما ـ سليمان سامى وحسن العقاد ـ ولكن رياض باشا وزير الداخلية رفض هذه المقابلة عندما طلبتها •

وفى نفس اليوم قابلت عرابى باشا لاخبره بالنتيجة فقال لى ان حادثا غير اعتيادى قد وقع ، فان لجنة التحقيق عقدت جلسة بمقر الدائرة السنية استمرت حتى المساء ، وأكد لى أن هذه الجلسة استمرت ساعات طويلة فى حجرة مجاورة له وأنه شعر وهو فى سجنه بل رأى من خلال قضبانه أن رسلا عديدين كانوا يروحون ويغدون بين اللجنة وبين قصر الخديو •

وخشى عرابى أن نكون قد خدعناه وعدلنا عن اتفاقنا معه ، وهو الذى كان يبرر وجودنا الى جواره مدافعين عنه ، وقال مؤكدا ان حادثا غريبا لابد سيقع عما قريب نتيجة لهذا الاجتماع السرى الخطير •

وعندما قابلت رفعت بك · أحد زعماء الثورة أيضا · أكد لي بدوره ما رواه عرابي قبل دقائق أمامي وأضاف رفعت أنه سمع من بعض الحراس أن اللجنة تولت التحقيق مع سليمان بك سامي ·

وبعد أن جمعت البيانات اللازمة عن هذا الامر عدت الى منزلي ·

وفي نفس المساء عرفت بعض تفاصيل ترتبط بعودة سليمان سامي الى البلاد ، فما أن وصل الى الاسكندرية حتى احاط به أتباع الخديوي ولما غادر الميناء اقتاده محافظ المدينة الى محطة السكة الحديدية حيث أجلس في (ديوان) خاص بالقطار الذي أقله الى القاهرة تحت رعاية وكيل المحافظة ·

وفي اليوم التالي لم يخب ظننا ، اذ نشرت جريدة « الاجبشيان جازيت » اعترافا من سليمان سامي على نفسه ·· اعترافا صريحا بأنه هو الذي تولى حرق الاسكندرية ·· ! وقد شغل اعترافه ثلاثة أنهر من الجريدة وأشير في نهايته الى أن له تكملة تنشر في اليوم التالي ·

وفي اليوم التالي استنأنف سليمان سامي اعترافه في نهرين ·· ثم أشار الى أنه سيوالي نشر اعترافه في اليوم التالي أيضا ·· ولكن باقي الاعتراف لم ينشر بعد ذلك لسبب خفي لانعرفه · ولا ريب أنه لن ينشر مستقبلا بالمرة ·

وكثر اللغط والحديث في القاهرة وفي شرفة فندق شبرد عن اعتراف سليمان سامي المشار اليه · وأكد الجميع بأن الحكم على عرابي باشا أصبح لازما وضروريا بعد أن اعترف واحد من أنصاره المعروفين بأنه أحرق الاسكندرية كرغبة عرابي ·· وهي جريمة تكفي وحدها لاعدامه !؟

وكان مما قاله سليمان سامي أيضا ان عرابي طلب منه أن يتوجه الى قصر الرمل ليقتل الخديو ··· وأنه ذهب فعلا لينفذ ذلك فقابل في الطريق محمد سلطان باشا وحسن باشا الشريعي واعترف لهما بما كان يعتزم تنفيذه ·

ولما تبينت الخطر على عرابي بعد نشر هذه الاعترافات المرتبة وأن المقصود من كل ذلك القضاء على موكلينا ·· أرسلت الخطاب الآتي الى اسماعيل باشا أيوب رئيس لجنة التحقيق :

« علمنا من الصحف أن شخصين هما سليمان سامي داود وحسن موسى العقاد ، قد تقدما الى لجنة التحقيق بشهادتين ضد موكلينا ، عرابى وزملائه ، وكان ذلك في غيبتنا ·· وفى غيبة المتهمين ·· بخلاف مانص عليه من الاتفاقات وشروط التحقيق

وبكل احترام نحتج على هذه المخالفات ··· »

ومن أعجب ماحدث بعد ذلك أن حسن باشا الشريعي ومحمد سلطان باشا نفيا أمام اللجنة ما ادعاه سليمان سامي عليهما بصدد عزمه على قتل الخديو ··· ومقابلتهما له في طريق الرمل الى آخر ماجاء في أقوال هذا الشاهد المتقلب ·

ووصلني ذات يوم هذا الخطاب :

((اخى العزيز

النصر للعدالة ···

لى الشرف بأن أخطرك بأن سلطان باشا ينكر كل مايتعلق برؤية سليمان سامي في طريق الرمل · وقد أكد لكثيرين أن عرابى لم يحرق الاسكندرية ولم يقل لاحد بأنها يجب أن تحرق · وقد قال سلطان باشا أيضا انه تحادث شخصيا مع عرابى بشأن ذلك عندما ذهب لمقابلته فى ١٢ من يوليو أمام قصر الخديو فى الرمل ·· فلقد وجد سلطان باشا عرابى خارج الباب الشرقي وهو يعنف الجنود ويلومهم لانهم حاصروا القصر · وعندما سأل سلطان باشا عرابى عمن أحرق الاسكندرية أجابه :

« يقولون أنه سليمان سامي »

أرجو أن تزور سلطان باشا · فلديه كثير من الاقوال يريد أن يفضي بها اليك ·· ولاشك أنه ينتظرك بفارغ الصبر وسوف يؤكد لك كل ماورويته الآن ·

« أرجو أن تحرق هذا الخطاب »

« من أخيك »

وذهبت لزيارة أحمد عرابى باشا · وقد بدا عليه عدم الاهتمام بما اتهمه به سليمان سامي ·· بالرغم من أنه كان يقدر مدى خطورة هذه التهمة المنسوبة اليه ·

وقال لى تعليقا على ما قيل من أنه أرسل سليمان سامي ليقتل الخديوى فى قصر الرمل بالاسكندرية ·

« انى لا أتذكر يوما اعتديت فيه على مخلوق بشرى . وفى الاشهر التى قضاها الخديوى فى القاهرة كانت حياته محل اهتمام عظيم منى يوما بعد يوم .. ولو كنت أريد ان أقتله .. لفعلت فى اية لحظة . »

ثم اضاف صائحا :

- لست فى حاجة الى أن اقسم بان كل ما قاله سليمان سامى كذب محض .

وبناء على اقتراحى وعد بان يكتب تقريرا يفصل فيه حركاته وسكناته فى تلك الايام العصيبة ، وطلب منى هو أن أرسل اليه خادمه محمد الذى كان بجواره فى ذلك الوقت ليل نهار .. وقال لى :

- كلما فكرت فى حادث ضرب الاسكندرية فقدت شعورى وأحسست كأن ذاكرتى قد اختلطت وانى عاجز عن استجماع قواى . ولربما احتجت لمساعدة خادمى محمد .

وبعد يوم أرسل الى التقرير الذى طلبته .. :

تقرير احمد عرابى المقدم الى محاميه :

« عندما كنت فى الاسكندرية - بين اليومين السابع والعاشر من يوليو عام ١٨٨٢ - اعتدت أن أذهب كل صباح الى قصر رأس التين وأن أعود منه بعد غروب الشمس لان اجتماعات الوزراء كانت تمتد الى هذا الوقت . وفى المساء اعتدت أن أقضى الوقت فى مقر وزارة البحرية .

وفى يوم ١٠ من يوليو عقد مجلس الوزراء برئاسة الخديوى . وكان مندوبو الدولة العثمانية من بين الحضور . وقررنا جميعا أن نرد على نيران المدافع الانجليزية المنطلقة من سفنها بعد أن تطلق خمس أو ست طلقات . وانفض الاجتماع فى الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم ، وغادر الخديو وعائلته قصر رأس التين الى قصر الرمل . وذهبت أنا الى وزارة البحرية وأصدرت التعليمات اللازمة لقادة الحاميات فكان على المشاة مساعدة رجال المدفعية اذ كان هؤلاء الاخيرون فى حاجة ماسة اليهم .

وفى الساعة السابعة من صباح يوم ١١ من يوليو ١٨٨٢ أطلقت السفن البريطانية النيران . وأجابت الحصون بالمثل كما تقضى

الأوامر ، وانتقلت أنا وطلبه باشا الى الحصن القريب من الباب الجديد لانه كان مرتفعا وفي مكان يساعدنا على مشاهدة باقي الحصون ، وبقيت في هذا الحصن حتى منتصف الساعة الحادية عشرة ، وفي اثناء إطلاق المدافع حضر الينا جميع الوزراء وكذلك الرسل من الخديو ومن درويش باشا (مندوب الباب العالى) حاملين اطيب التمنيات منهما بمناسبة موقف الحاميات المجيد من الهجوم بالرغم من أن الحصون لم تكن على أهبة تامة ، بينما كانت السفن المهاجمة في أحسن حالاتها ، وفي الساعة الثالثة من ذلك اليوم قدم من القاهرة عمر بك رحمى والشيخ محمد عبده ، وكان معنا أيضا قائد شرطة الاسكندرية ومصطفى بك صبحى وسليمان بك سامى ، وقد خيل الينا أن الاخير فقد اتزانه وثباته . وكان يتكلم هراء .. ولذلك لم ألتفت اليه ، بل أخذت أتحدث الى قائد الشرطة في أمر نقل الموتى والجرحى من الحصون والشوارع ، وسمعت سليمان سامى يقول : « يجب أن نغلق القناة » فقطعت حديثى لحظة مع قائد الشرطة وأجبت أن قناة السويس محايدة ويجب ألا تمس بأى حال من الاحوال ....

وبعد انتهاء حديثى مع قائد الشرطة لمت سليمان سامى لتركه حاميته في مثل هذه الظروف وحضوره لازعاجنا بمثل ما كان يقوله من هراء . وأمرته بالعودة الى مركزه فتركنا في الحال ، وكان من بين الحاضرين اذ ذاك طلبة باشا وعمر بك رحمى والشيخ محمد عبده .

وعندما توقف اطلاق النيران غادرت الحصن ، ووجدت ازدحاما وجمهورا كبيرا في الباب الجديد مالبث أن احاطني ومنعني من السير .. كان الرعب باديا على الناس فعملت على تهدئة خواطرهم ،وتقدم راغب باشا رئيس الوزراء مني وأخرجني من هذا الزحام..أخذني الى منزله حيث كان هناك الشريعى باشا وسليمان باشا اباظة والزبير باشا وسلطان باشا واسماعيل حقى باشا ، وبعد أن صلينا العصر توجهنا الى قصر الرمل لنقابل الخديو ولنعرض عليه الموقف .. وكانت الشمس اذ ذاك على وشك الغروب . فمكثنا هناك حيث عقد مجلس برئاسة الخديو الذى حضره درويش باشا وتقرر فيه رفع العلم الابيض إذا ما اطلقت السفن الانجليزية مدافعها من جديد قاصدين بذلك دعوة العدو الى التفاهم والمفاوضة ، وكلفنا طلبة باشا بأن يذهب الى الاميرال الانجليزى ويخطره بما قررناه .

وذهبت بعد ذلك الى الباب الشرقي وأمرت القائد بأن يرفع العلم الابيض اذا عادت المدافع الى اطلاق قذائفها في اليوم التالى • وقضيت ليلتى هنـــاك في الجهة المخصصة للضابط « النوبتجي » وبعد منتصف الليل حضر الى طلبة باشا وأخذ القرارات التى كان قد أصدرها المجلس وكان معنا اذ ذاك عمر بك رحمي وخليل بك كامل•

وفي الساعة السادسة من اليوم التالى ، ١٢ من يوليو وصل محمود باشا سامي ولما سالته عن سبب حضوره الى الاسكندرية أنبأني بانه حضر أثناء الليل وأنه توجه على الاثر الى مركز الشرطة ثم الى منزل رئيس الوزراء راغب باشا والى آخرين وقضى الليلة بالمدينة، وقال لى أنه حضر ليتبين سير الاحوال كجندى على استعداد للدفاع عن وطنه ، فشكرته ،وبعد قليل حضر محمود باشا فهمي وعايد بك وسليمان بك سامي ودار حديث حول ما يجب عليه اذا ما أصر أميرال البحرية الانجليزى على موالاة اطلاق المدافع • وماهى الخطة الواجبـــة على الجيش ازاء ذلك ، واذنت لمحمـــود باشـــا فهمي وخليـــل بك كامل فى أن يذهبـــا الى المحمـــودية وأن يعاينـــا المنطقة بين كفر الدوار وحجر النواتية لمعرفة المواقع الصالحة للجيش فيها ، فذهبا فى الحال ، ونفذ قائد الشرطة تعليماتي فيما يختص بالمساعدة فى نقل الجرحي من الحصون البعيدة مثل العجمي والمكس والقباري ، وذهب طلبة باشا بعد ذلك الى وزارة البحرية للقيام بما كلف به ، وفى الساعة التاسعة والنصف عادت المراكب الى اطلاق النيران ، وغادرت غرفتي لارى العلم الابيض وهو يرفع ، كما غادرنى من كان معى للذهاب الى المواقع المخصصة لهم ، وبعد اطلاق مابين عشرين وخمس وعشرين طلقة توقف الهجوم ، وبقيت فى مكاني حتى حضر الى طلبة باشا فى الساعة الواحدة والنصف وأخبرنى بأن أميرال البحر الانجليزى يريد أن يحتل ثلاثة حصـــون فى المكس وبرج العرب والعجمى وأنه يريد أمرا بذلك من الخديو فى الساعة الواحدة والنصف •

وعقد المجلس تحت رئاســـة الخديو وبحضـــور درويش باشا وقدري بك والمندوبين العثمانيين واسماعيل باشا حقى وطلبة باشا والوزراء • وبعد المناقشة تقرر عرض الامر على السلطان لانه منصوص فى « فرمان » تولية الخديو أنه ليس له الحق فى أن يتنازل لجهة اجنبية عن اية بقعة من الاراضى المصرية••كما تقرر ايفاد طلبة باشا الى الاميرال الانجليزى ليخطره بهذا القرار ،وأمرنى الخديو بعدذلك

بان ارسل جنودا لاحتلال حصن العجمى وذلك لكى أمنع الجنود الانجليز من النزول به ، وعلى أثر ذلك انفض الاجتمـــاع ، وبعد ربع ساعة أرسل الخديو فى طلبى وسألنى بحضور درويش باشا عن السبب فى وجود اربع سرايا من المشاه فى الرمل ، ولما لم يكن لدى علم بهذا الامر فقد نفيته وقلت بأنه من المحتمل أن وجودهم كان لدعم حرس القصر . فرد على بأنه لاداعى لبقاء هؤلاء الجنود وأنه الحرس الخديوى كاف جدا ، فانصرفت لانادى الضـابط الذى كان على رأس المشاه ولما سألته عن سبب وجود اربع سرايا من المشـاه بجوار قصر الرمل ومن الذى أمر بذلك .. أجابنى أن سليمان سامى هو الذى طلب منه ذلك تعزيزا لحرس القصر فى الرمل ، فأمرته بالعودة الى مركزه الاصـلى اذ لا حاجة الى بقائه فى الرمل لكفاية الحرس الخديوى هناك .

وفى الساعة الرابعة غادرت القصر فى طريقى الى الاسكندرية حيث قابلت كثيرا من الفـارين من المدينة ، وعندما اقتربت من البـاب الشرقى لمحت زحاما كبيرا ، خليطا من الجنود والاهالى وقد اتجه الجميع نحو ترعة المحمودية برفقة زوجاتهم وأولادهم والكل يصيح ويبكى ، وعندما سألت عن السبب فى ذلك أجابنى البعض بأن الانجليز سوف يضربون المدينة حالا ، بل وأكد آخرون أن الضرب ابتدأ فعلا .

وعندما وصلت الى الباب الشرقى فى الساعة الخامسة مساء وجدت العميد عايد بك الذى أنبأنى عن اشاعة فى المدينة تؤكد أن الانجليز سوف يستأنفون اطلاق المدافع قريبا .. وأن الاهـــالى قد أخذوا يهربون فى غير انتظام وقال لى انه يبذل جهده ليحتفظ بكيان فرقته فحبذت عمله وطلبت منه أن يجتهد فى منع فرقته من الانحلال ، بل ووقفت بنفسى الى جوار الباب الكبير لامنع خروج الجنـــود . وعلمت بعد ذلك من محمود باشا سامى وعمر بك رحمى بأن سليمان سامى على رأس فرقته موجود فى المنشية وأنه راغب فى احراق المدينة ويرفض سماع اية نصيحة .

فأرسلت فى الحال فى طلبه ، واظن أن ابراهيم بك فوزى وضابطا آخر لا أتذكر اســمه هما اللذان قاما بهذه المهمة ، وأمرت عايد بك بأن يذهب على رأس أربع سرايا لمنع نهب المحال التجـارية ، وعند الساعة الحادية عشرة أو حوالى ذلك وصل سليمان سامى على رأس كتيبتين غير منتظمتين فسألته عما اذا كان صحيحا أنه يرغب فى حرق

المدينة فنفى ذلك نفيا قاطعا وقال انه كان يعمل هو وجنوده على الاستيلاء على الطوابي في الميناء وذلك لمنع الجنود البريطانيين من النزول ولكنني لاحظت بعض من كانوا معه حاملين أقمشة وأشياء أخرى ، فأمرته بأن يقبض عليهم ويسألهم عن سبب وجود هذه الاشياء في حوزتهم ، وأخذت أتحدث الى الجنود محـــاولا أن أبث الحمـــاس والشجاعة فيهم طالبا منهم عدم مغادرة المدينة ووجوب عودتهم الى أماكنهم . وقلت لهم بأنى شخصيا لن أغادر المدينة وانى سوف أموت فيها .. وسألتهم عما اذا كانوا يريدون أن يتركونى وحدى ؟ وبينما كان كل ذلك يجرى حضر الى حسن باشا الشريعى وسليمان باشا اباظة وحسين بك الترك ياور درويش باشا وقابلونى ، وقالوا بأن الجنود المرابطين فى الرمل .. المشاة والفرسان قد حاصروا قصر الخديو هناك ومنعوا أى شخص من الدخول أو الخروج ، وسألونى عن السبب فى كل ذلك .. ولكنى أنا نفسى كنت فى دهشـــة من هذا النبأ .

وأرسلت طلبة باشا سريعا — وكان قد عاد فى التو — لكى يأمر الجنود بمغادرة القصر وليسألهم عن سبب سلوكهم هذا ، وأعلنت على رؤوس الاشهاد بأنى لا أتحمل مسئولية أى عمل يجرى هناك فى الرمل ، وسألت سليمان سامى بك عن السبب فى ارسال جنود المشاة الى الرمل فأجابنى بأنه لما رأى بعض العربات ذاهبة الى هناك أمر أربع فرق بالذهاب لمضاعفة حرس القصر وكان ذلك بناء على تصرفه الخاص ودون أى أمر من أية جهة .

وعندما وصل طلبه باشا الى قصر الرمل انسحب الجنـــود ، وتشرف هو بمقابلة الخديو ، وأكد لسموه بأن الجنود لما رأوا أن الاهالى قد بدأوا يهربون فى غير انتظام من المدينة .. ذهبوا من تلقاء أنفسهم الى القصر لحمايته وحراسته فشكر الخديو الجند على ذلك وأرسل الياور حسين بك الترك مع طلبة باشا الى للشكر أيضا ، ولم يقابلنى حسين بك اذ لم أكن موجودا ، ولكنى علمت بذلك من طلبة باشا الذى قابلته فى وقت متأخر فيما بعد .

ورأيت بعد ذلك أن انقل جنودنا الى موقع آخر ، وعلى الاخص لان نسيم بك قائد حامية الميناء أنبأنى بأن السفن البريطانية كانت تتقدم الى السلسلة وأنها عازمة على ضرب « طوابى » الميناء الشرقى ، وفى الحال أمرت ضباط الفرق المختلفة بالذهاب مع جنودهم الى ترعة المحمودية .. وركبت مع راغب باشا — رئيس الوزراء — فى عربته

وهناك عند مقابر المسيحيين تركته اذ كان يريد الذهاب للخديو .. وأسرعت بقدر امكانى الى الترعة لكى أكون أول من يذهب الى هناك ولكى أعيد النظام الى الجنـــود الذين كانوا قد بـدأوا يحضرون مابين غروب الشمس وانبثاق الفجر »

وقد أضاف « برودلى » فى كتابه :

أن ابراهيم بك فوزى كان على استعداد للشـهادة تأييدا لعرابى وكذلك كان حسن افندى الشمسى (رئيس تحرير جريدة «المفيد») الذى روى بأنه كان موجوداً الى جوار عرابى ومحمود ســامى عندما حضر اليهما سليمان سامى وتحدث معهما عن حريق الاسكندرية وأن عرابى باشا ومحمود ســامى باشا انتهراه بشـدة وحذراه من مثل هذا العمل ، ولكن سليمان استشاط غضبا وأسرع الى المدينة ينفذ الامر بعد أن دفع حسن الشمسى بقوة فالقاه أرضا ، وعندما نهض الشمسى كان سليمان قد ابتعد مسافة طويلة .

بين اسماعيل ايوب رئيس لجنة التحقيق
واحمد رفعت مدير المطبوعات وسكرتير عام مجلس الوزراء

فى صباح يوم ١٦ من نوفمبر ١٨٨٢ الباكر وصلتنى دعوة من لجنة تحقيق حوادث الثورة العرابية للحضور بجلستها التى حددت لها الساعة العاشرة من نفس اليوم مع أحمد رفعت سكرتير « مجلس النظار » والمجلس الوطنى وساعد عرابى باشا الايمن .

وقد جاء فى صدر الدعوة : « الى صديقنا المحبوب المستر برودلى المحـــامى »

وفى الموعد المحدد . وبعد أن تبادلنا التحيات المعتادة وتناولت القهوة والسجائر دعى الى الجلسة أحمد رفعت ـ سكرتير « مجلس نظار » عرابى ومساعده وكان فى حالة عصبية شديدة .. وجلس الى كرسى بجوارى ، ولن أنسى ما حييت منظر اســـماعيل أيوب باشا ـ رئيس اللجنة ـ وهو يخرج عدداً قديما متسخا من أعداد جريدة (الطان) القديمة ويحملق فى حذر واحتراس الى السطور التى كان أحمـــد رفعت قد بعث بهـــا الى تلك الصـحيفة والتى كانت من وحى قلمه الوطنى ، مقارنا فيها بين الحضارة الفرنسية والاستعمار الانجليزى ..

وقال لى الرئيس بالفرنسية

ـ ياصديقى العزيز . يجب أن تتنحى عن الدفاع عن مثـــل هـــذا الرجل !

والقى الى بعدد جريدة « الطان » المتسخ على المائدة المكسوة بالجوخ الاخضر التى كانت تفصل بينى وبينه · فتناولته وأخذت امرا المقال ثم دونت بعض كلمات فى ورقه صغيرة مستقله · جاء فيها « لو كنت مكان كاتب المقال لما كتبت ألا مثل ما كتب ··»

وعقب ذلك ابتدأ التحقيق :

الرئيس : لاحمد رفعت ـ هل اطلعت على جريدة « الطان » الصادرة بتاريخ ١٦ من أغسطس ؟ انها تحوى برقية موقعة باسم « أحمد رفعت » يقول فيها : ان عرابى قد حصل على أموال من الأمير حليم باشا فهل أرسلت هذه البرقية ؟

احمد رفعت ـ نعم ، وذلك بأمر المجلس الوطنى الذى كنتم أحد أعضائه ·

الرئيس ـ انا أنكر تمام الانكار أنى كنت حاضرا ساعة تقرير ارسال هذه البرقية ·

احمد رفعت ـ كانت البرقيات كلها تسير على هذه الوتيرة · فقد بلغنا أن أشاعات متضاربة كاذبة تتطاير الى أوروبا عن موقفنا فاردنا أن ننفيها ونقرر الحقيقة · وكان يطلع على هذه البرقيات رئيس المجلس · ومجمل موضوعها أن الحرب ما كانت ألا حربا اشترك فيها الكل ·و لايمكن أن أتذكر بالضبط اذا كنتم قد وقعتم على محاضر جلسات المجلس ولكن الذى أذكره تماما أنه فى يوم الجمعة ١٨ من أغسطس ذهبتم الى كفر الدوار بقطار خاص بصحبة رؤوف باشا وعمر باشا فوزى وحسين باشا الدملى وذلك لتحيوا عرابى باشا وتتمنوا له النجاح وتهنئوه بالعيد ·

الرئيس ـ يمكننى أن أوقفك عن الكلام · ولكن طالما أنك تتحدث عنى فيمكن أن تستمر ·

أحمد رفعت ـ لعل سيادتكم تتذكرون أننا تناولنا جميعا الطعام فى خيمة عرابى باشا ، واطلعنا بعد ذلك على التحصينات التى قام بها طلبه باشا وابتعدنا عندما اقترب القطار الانجليزى المسلح واعددنا بنادقنا للعمل·وقد كنتم تشكون من أنكم لا يمكنكم الاشتراك فى الحرب بسبب كبر سنكم طبقا للقانون العسكرى ·

الرئيس ـ كان الكل يعرف أنى كنت هناك فى كفر الدوار مع عرابى بما فى ذلك الخديو نفسه ·· والآن خبرنى عما اذا كانت الآراء الواردة فى البرقية هى آراءك ؟

رفعت ـ نعم .. وهذه أيضا آراء كل مصرى .

الرئيس ـ كنت مديرا للمطبوعات وقد نشرت جريدة «الطائف» مقالات كلها طعن فى الخديوى فكيف سمحت لها بالظهور والتوزيع؟

رفعت ـ أطلعنى على هذه المقالات ـ وفى الحال أعطاه نسختين من الجريدة غير مؤرختين . وبهما مقـالات كلها طعن فى الخديو والانجليز أيضا .

رفعت ـ سوف أجيب عما يختص بالمقالات الواردة فى هـذه الجريدة . وفيما يختص أيضا بعملى وواجبى فى ادارة المطبوعات . ان ما كانت تنشره « الطـائف » لم يكن الا نتيجة ما كان يفعلـه الخديو نفسه بعد أن عقد مجلس النظار مرتين فى وزارة الداخلية . وقد أبانت الجريدة فيما نشرته شعور كل الناس . وهو الشعور الذى كان يتحدث به الاطفال أنفسهم فى الشـوارع .. فلم تكن هذه الاراء خاصة بجريدة ما .. وقد أخبرنى رئيس الوزراء راغب باشا تلغرافيا من الاسـكندرية أن العلاقات ساءت بين انجلترا ومصر وأمرنى بأن أنفذ الاوامر التى صدرت بسريان قانون الاحكام العرفية ـ وأمرت وزارة الحربية بالا تصدر أية جريدة الا بعد اطلاعها على ماجاء بها . كان من واجبى أن أمنـع توزيع الصحف التى تنشر مقالات ضد مصلحة البلاد . وفى يوم من الايام نشر حسن أفندى الشمسى مقالات فيها طعن وتشهير بكثيرين فاستدعيته . وأضطررته أن يستقيل من تحـرير جريدة (المفيد) كمـا نشرت جـريدة (الفسطاط) عدة مقالات من هـذا النوع فأضطررنا الى ان نعطل صدروها وكان ذلك بحضور بطرس باشا غالى .

الرئيس ـ لقد أصدرتم الامر بتعطيل « الفسطاط » وبعد ذلك (المفيد) لانهما كانتـا تنشران مقـالات مثيرة بعد عرض الامر على الوزراء . افلا يعـد تصريحكم بتوزيع ونشر جـريدة (الطـائف) وبها ما بها من المقالات المشـابهة ـ وعلى الاخص المقالين اللذين أعطيتهما لك الان ـ الا يعد ذلك منكم موافقة على ما جاء بهما .. وعدم اعتراف باوامر التعطيل الاخرى ؟

رفعت ـ فى المؤتمر العام الذى عقد فى وزارة الداخلية وحضره العلماء ورجال الجيش والاعيان قرر الخديو بأنه سوف يجعل حكم الشرع هو الحكم السارى .. وانى كمصرى لا أقبل أن أمنع عن

الناس شيئا أعتقد أنا بصحته . ولا يمكن أن أعاقب « الطائف » لانها نشرت هذه الاقوال؟.

الرئيس ـ اذن فما كانت تقوله « الطائف » كان ينال موافقتكم وتأييدكم ؟

رفعت ـ لا يمكنني أن أفهم ماذا تقصدون بموافقتي وتأييدي .. وعلى ذلك فاني لا أجيب عن السؤال اطلاقا .

الرئيس ـ يجب عليك أن تجيب عن الاسئلة كلها ، قل لي أولا لماذا كنت تطيع أوامر عرابي حتى لو تعارضت مع أوامر صدرت لك من الخديو نفسه ؟

رفعت ـ لقد أجبت فعلا بتاريخ ٧ من اغسطس وبتاريخ ٩ منه على هذا السؤال اذ سألني المستر بوريلي نفس هذا السؤال فاجبت بأن الخديو كلف محمود بك خليل بأن يطلب مني محاضر جلسات المجلس .. ولما كنت سكرتيرا للمجلس رأيت أن أستشير الوزراء ايضا ، ولما كان عرابي باشا وزيرا للحربية والبحرية في حكومة سمو الخديو فقد اطلعته على الموضوع بهذه الصفة .. وأمرني الا أسلم محاضر الجلسات المطلوبة وقال لي بأنني سوف أكون مسئولا اذا ما فعلت غير ذلك وفي الحال كتبت الى محمود بك خليل مخطرا اياه بما حدث .

الرئيس ـ بصفتك مديرا للمطبوعات هل تعرف شيئا عن الرسالة التي كانت تحمل عنوان « الجنة تحت ظل السلاح »

رفعت ـ لا أعرف شيئا من هذا بصفتي مديرا للمطبوعات . وأظن أن وزارة الحربية أصدرت أمرا بجمع هذه الرسالة وهي بالبوسته ، ويمكن ليعقوب باشا سامي وهو جالس الان أن يجيب عن هذا السؤال أجابة أفضل من اجابتي .

الرئيس ـ هذه هي الورقة ـ (وقدمها اليه) وجدت في وزارة الحربية . وهي عبارة عن برقية ارسلت بالشفرة الى سليم بك في تركيا بقصر يلدز بدون تاريخ . فهل انت محررها ومرسلها ؟

رفعت ـ انها صورة من برقية حررتها بناء على طلب المجلس العرفي أو المجلس الوطني . وقد وافق عليها حينئذ رؤوف باشا (رئيس المجلس العسكري فيما بعد) وكذلك وافق عليها أحمد نشأت باشا وبطرس باشا واسماعيل باشا ابو جبل وآخرون

وأعطيت بعد ذلك لعامل التلغراف بعد اجراء بعض تصحيحات، وقد كنت أعتقد أنها لم ترسل نظرا لانقطاع خطوط البرق ٠

الرئيس ـ وما معلوماتك عن هذه ـ (يناوله ورقة) ٠٠ هـل هي بخطك ؟

رفعت ـ لا ٠٠ انها صورة من البرقية السابقة موجهة الى الصدر الاعظم ٠٠ وقد كانت كل البرقيات فى أثناء الحرب ترسل بهذه الطريقة ٠

الرئيس ـ وما معلوماتك أيضا عن هذا (يناوله ورقة ثالثة) هل هي بخطك ؟

رفعت ـ نعم ٠٠ ولكن بأمر من المجلس الوطني٠ واذكر أن مارتيني باشا واحمد باشا نشأت واحمد باشا حسنين واسماعيل باشا أبو جبل كانوا أول من قرر ضرورة الاتصال بالقسطنطينية لكي تعرف كل شيء عن خطواتنا ٠

الرئيس ـ وما رأيك في هذه الورقة ؟

رفعت ـ انها صورة منها ٠٠

الرئيس ـ هاتين الورقتين ؟

رفعت ـ نفس الاجابة ٠

الرئيس ـ وهذه ٠٠٠ ؟

رفعت ـ انها بخطي وهي تختص بالرغبة في اغلاق قناة السويس٠

الرئيس ـ وهل كنت في كل هذه الاعمال مضطرا ومسوقا أم موافقا عليها ٠٠

رفعت ـ يجب أن تعلم ياسعادة الرئيس أن كل ما كنت أقوم به من أعمال كان بأمر من المجلس الوطني الذى كان يعقد في وزارة الداخلية منذ عهد محمد علي باشا الى الآن وفي الاجتماع الاول كان بطريرك الارمن ولطيف باشا أول من اقترح مسألة اغلاق القناة وكنت أنا سكرتيرا للمجلس بصفتي وكيلا لوزارة الداخلية ٠٠ ولم أكن في يوم من الايام مضطرا أو مسوقا بل كنت على العكس من ذلك لا أعمل أى شيء الا بمحض ارادتي ٠

الرئيس ـ يمكنك أن تنصرف الآن ٠

محمود سامي البارودي :

في مســاء يوم ١٩ من نوفمبر من عام ١٨٨٢ زارني المستر

برودواى الطبيب الخاص للخديو والعائلة الخديوية زيارة مفاجئة ولكنه لم يقطع وقتا طويلا فى الحديث للوصول الى الغرض الذى اتى من أجله ٠٠ فقد نفذ الى الموضوع مباشرة بأن قال لى :

ـ أريد أن تدافع عن محمود باشا سامى ، وقد أحضرت لك رسالة خاصة من السيدة زوجته ، ولكنى أؤكد لك أن هناك أشخاصا آخرين من الكبراء يقفون من خلفها فالسيدة نفسها أميرة تمت الى العائلة الخديوية بالصلة فهى من عائلة يكن ٠٠ والاميرة الوالدة ـ والدة الخديو اسماعيل ـ وبقية الاميرات يهتممن بأمرها اهتماما خاصا ، فخذ واقرأ هذا ٠

وناولنى خطابا مفتوحا وقد جاءت به هذه الكلمات بالعربية ٠٠ وترجمها لى المستر سانتيلانا ٠٠

« أنا زوجة محمود باشا سامى أوكل المستر برودلى المحامى الانجليزى فى الدفاع عن زوجى أمام لجنة التحقيق وأمام المحكمة العسكرية اذا اضطر الى أن يقف أمام احداهما أو أمامهما معا وانى أعطيه مطلق التصرف فى الدفاع عن زوجى المذكور بكافة الطرق وأتعهد بتحمل كل ما يتطلبه هذا الدفاع من نفقات ٠ وانى أقدم هذا التوكيل ليكون شاهدا على ما أقرره فى كل وقت : عديلة ، حرم محمود باشا سامى » ٠

وأضاف مستر « برودواى » :

ـ لقد أقسمت الأميرة عديلة أن تنقذ زوجها ، وسوف تذهب الى « ليدى دفرين » عقيلة المعتمد البريطانى لهذا السبب ٠٠ ولا شك أنك سوف تدافع عنه كما ستدافع عن عرابى باشا تماما ٠٠

ووعدته بأن استأذن اسماعيل باشا أيوب رئيس لجنة التحقيق فى الموضوع ، وعلمت بعد ذلك أن زوجة محمود سامى باشا قد قابلت فى مساء اليوم نفسه اللورد دفرين وأبدت له ولزوجها وجهة نظرها بشأن زوجها ٠

وكنت على ثقة من أن اسماعيل أيوب لن يقبل أى تغيير فى المحامين بأن أحل مثلا محل المحامى الوطنى الذى عهد اليه بالدفاع عن محمود سامى ٠ ولذلك كان من الواجب معالجة المسألة دبلوماسيا ووديا ٠٠

وبعد ثلاثة أيام ، أى فى يوم ٢٣ نوفمبر ، ذهبت الى الدائرة السنية وهناك قابلت يوسف كامل (المحامى المصرى الموكل عن محمود سامى البارودى) وكان قد غادر غرفة موكله سامى باشا البارودى

واستدعاني اسماعيل أيوب الى حجرته ورمقني بنظرة غامضة. ثم ناولني خطابا قصيرا جاء فيه :

« الى صديقنا المحبوب المستر برودلي

نظرا لان يوسف كامل محامي محمود باشا سامي قد أصيب فجأة بمرض يمنعه عن متابعة دفاعه عن موكله فقد سمح لك بأن تتولى الدفاع عن محمود باشا سامي بدلا منه ! »

واستنتجت طبعا مدى نفوذ زوجة محمود سامي المخلصة ، تلك الزوجة التي باعت متاعها الثمين عقب القبض على زوجها وارتدت الملابس السود الخشنة حزنا عليه ، وقد كانت تعيش فقط بأمل أن تراه مرة أخرى عائدا اليها حيا .

وحالما تلقيت هذا أسرعت الى زيارة محمود باشا سامي في غرفته بالسجن ، كان أول ما طلبه مني ـ واني أشعر بالسرور لذلك ـ أن يسمح له بالكتابة لزوجته شاكرا .. وقد وجدتها فرصة لكي أكيل المديح لهذه الزوجة وأشيد بما اعتزمه زوجها من الكتابة اليها .

وبعد ذلك ابتدأ يردد الشكوى من المعاملة القاسية في السجن .

وأتم موكلونا زملاء عرابي اعداد دفاعهم عن أنفسهم ، في الوقت الذي كانت الصحف المحلية فيه تتهم عرابي باشا بأنه باع وطنه مصر الى الانجليز في التل الكبير ؟! مما سبب لنا التعب والانزعاج .. فعهدت الى بعض المترجمين بترجمة عدة مقالات الى العربية عن الصحف الانجليزية التي كانت تتعرض للحوادث العرابية وتبدي فيها رأيها الحقيقي المجرد عن الهوى .. !

حكومة الخديو

ومعاملة عرابي في سجنه :

وسوف أتحدث الآن عن رجلين من الصحفيين كان لهما دور مذكور في الحوادث التي تلت الثورة .. وهما المستر ماكنزي ولاس مراسل « التايمز » في الاستانة والمسيو جابرييل تشارم مراسل « الجورنال دي ديبا » في مصر .

والمستر ولاس رجل يحب البحث والجري وراء الحقائق .. ولذلك فقد أسرعت بأن قدمت اليه كل الوثائق والمستندات المتعلقة بالحوادث العرابية وذلك لكي يعرف الامور على حقيقتها كمؤرخ له قيمته وله نظرياته وآراؤه .. وحاولت أن أقنعه بكل الطرق بمشروعية مطالب عرابي وأن حركته كانت ثورة حربية عامة ، ولكنه كان لا يسلم بما أقوله .

على أنه اعترف معى بأن مصر كلها كانت مع عرابى وأن عرابى كان على رأس مصر .. وقد سررت لذلك الاعتراف منه ووددت لو أنه شاركنى فى كل آرائى ومعتقداتى الاخرى .

وأما المسيو جابرييل تشارم فقد كان رجلا واسع الخيال والتصور .. ويكفى لادلل على ذلك أن أروى الحادثة التالية التى كتبها المسيو جابرييل .

ذات يوم ذهب المسيو تشارلز ولسون ـ العضو البريطانى في لجنة التحقيق الابتدائى ـ الى دار وزارة الداخلية وهو غاضب حانق . وقال لذوى الشأن :

ـ لقد وعدتمونى ألا تعذبوا المقبوض عليهم ، عرابى وزملاءه ولكن جنودكم يحرمونهم من النوم ، ففى أثناء الليل يأخذون فى السير تحت النوافذ بأحذيتهم الضخمة الثقيلة وهكذا لا يغمض لهم جفن من جراء هذه الاصوات المزعجة ، فكيف تظنون أنهم يقدرون بعد ذلك على اعداد دفاعهم عن أنفسهم واستجماع أفكارهم لهذا الدفاع ؟

وفى نفس اليوم تلقى الجنود أحذية خفيفة بدلا من الاحـــذية الضخمة .. وصدرت اليهم الاوامر بالتحرك والتنقل فى هدوء .. ولكن مع ذلك جاء المستر تشارلز ولسون فى اليوم التالى للوزارة وقال :

ـ ان عرابى لا يمكنه النوم . فحجرة سجنه منخفضة ورطبة وباردة . وصحته معرضة للخطر .

وفى نفس الليلة نقل عرابى الى حجرة مريحة دافئة ، ولكن السير ولسون ذهب فى اليوم التالى الى وزارة الداخلية وقال :

ـ انكم تتعمدون عدم اطاعة رغباتى واقتراحاتى بالرغم من أنكم تتظاهرون بالطاعة فان فراش عرابى يجعله عاجزا عن النوم .

وفى الحال استبدل الفراش . وأعد له فراش أنيق مريح .. ومع ذلك فقد عاد السير تشارلز ولسون يقول :

ـ أعترف بأن الفراش قد تحسن . ولكن لا توجد « ناموسية » عليه تحميه من البعوض طول الليل . وتعينه على أن يفكر فى أعداد دفاعه .

ثم عاد السير تشارلز ولسون الى الوزارة ليقول :

ـ اعترت معكم فقد حاولتم أن تحرموا عرابى باشا من النوم بكل الطرق ، فى « الناموسية » التى وضعتموها ثقوب كثيرة .. عدد

العوض الذى يمكنه أن ينفذ من هذه الثقوب أكبر من العدد الذى يبقى خارجها .. !

واستبدلت « الناموسية » ولكن السير تشارلس لم يقنع بذلك فعاد يكرر مرة أخرى :

ـ عليكم أن تدركوا أن عرابى الآن يعيش وحيدا ويجب أن تراه زوجته من آن لآن ، فمن الظلم والتعذيب أن يظل هكذا بعيدا عن أهله .

وفى تلك الليلة نفسها زارت زوجة عرابى زوجها فى السجن .

اقرار يعقوب سامى وكيل وزارة الحربية

عما وقع عليه وعلى زملائه

من تعذيب قبل المحاكمة :

اسمى يعقوب سامى . نشأت نشأة تركية..وعملت منذ صغرى فى الجيش وفى وزارة الحربية . وخدمت مدة طويلة فى الميدان ونلت من وراء ذلك عدة أنواط وأوسمة .

منذ ثلاث سنوات ـ ومثلى فى ذلك كثيرى من الزملاء ـ تزوجت من احدى سيدات (حريم) القصر الخديوى ، ولما ابتدأت حركة عرابى الاولى كنت قليل العطف عليه ، ولكنى بعد ذلك انضممت اليه بكل جوارحى .

انى آسف اذ أقرر الآن بانى خنت الحركة التى قاتلت من اجلها.. وانى شهدت ضد عرابى أمام لجنة التحقيق التى الفها الخديو بعد الثورة ، وقد فعلت ذلك لانهم أساءوا معاملتى اساءة كبيرة حتى فقدت حواسى تقريبا ولم أعد أقوى على التحكم فيها لحظة واحدة .. فأجبرت بل اضطررت لاقرر ما قررته فى التحقيق حينذاك .. ولا شك أن الحق الذى سأشهد به الآن يتناقض تمام التناقض مع الاقوال التى أدليت بها اذ ذاك .

وقبل أن أشرح الظروف التى اجتزتها وأنا وكيل لوزارة الحربية فى القاهرة يجدر بى أن أبين ما حدث لنا بعد الهزيمة .. ان لم أفعل ذلك فلا يمكن أن أستحق أى احترام أو تقدير .

عندما عاد عرابى الى القاهرة بعد الهزيمة قررنا جميعا ألا نقاوم .. لانه لم يعد هناك أمل فى تلك المقاومة ، وقد توليت شرح ذلك لكبار الضباط فى الجيش .

وقد رايت أن أذهب الى القوات الانجليزية المحاصرة للاسكندرية

للتفاهم مع القواد هناك ، وعندما وصلت الى محطة القبارى التقيت هناك بحسن أفندى فوزى وهو مساعد « تشريفاتى » لدى الخديو • الذى ما رآنى حتى صاح قائلا :

ـ اخرج من العربة •• واذهب مع هذا الضابط •

وأشار الى ضابط شركسى كان بالقرب منا يسمى محمد لاما ، كان قد سبق أن حوكم ونفى لانه حاول اغتيال أحمد عرابى باشا ، وكان هناك بعض الجنود مع لاما فاقتادونى فى عنف الى خارج المحطة • فشوارع المدينة •

وبعد أن سجنت فى مدرسة رأس التين قادونى وأناعارى القدمين الى محطة السكة الحديدية وهناك أعادونى الى القاهرة فى عربة معدة لنقل الشحم والزيت •• وهكذا استحال على الجلوس •

عاد معى الى القاهرة بنفس الطريقة على باشا الروبى ومحمود باشا فهمى وآخرون ، سرنا فى شوارع القاهرة كما حدث فى الاسكندرية والجنود والضباط الشراكسة يحيطون بنا من كل جانب ، الى أن بلغنا السجن العام وهناك ألقينا فى « زنزانة » صغيرة ، ووجدنا أن خمسة عشر زميلا قد سبقونا بخمسة أيام عانوا أثناءها صنوف التعذيب فى ذلك السجن •

وأقبل بعض الضباط الانجليز لمقابلتنا ، وبعد ذلك نقلنا الى الدائرة السنية •

وفى اليوم التالى حضر الى حجرتى أربعة من ضـــباط الخديو يحملون سيوفهم وأخذوا يعذبوننى فى قسوة ، وكان حسن أفندى فوزى يشاهد أعمالهم من الخارج ، وبعد مدة تركونى ولكن الحراس الذين بقوا خارج الحجرة ظلوا يقرعون الباب على بين كل لحظة وأخرى طول الليل لكى يحرمونى من النوم ولو دقائق قليلة •

وفى الوقت الذى كان هذا يجرى بالنسبة لى هجم رجال الشرطة على منزلى وأخرجوا أهلى بالقوة منه ثم أخذوا فى تعذيبهم كما فعلوا بى •

وذات يوم فتح الباب فجأة ، ومثلت أمام لجنة التحقيق التى كانت تعقد جلساتها فى حجرة مجاورة ، كان أعضاؤها يتكلمون دفعة واحدة فى أسلوب تهديدى ظاهر ، وازاء هذا قلت لهم بأنى انضممت الى عرابى خوفا من نفوذه •• ولم يكن ما قلته حقا ، ولذلك أود الآن أن أصحح اجابتى • اذ أنى أصبحت فى مأمن من العذاب وبعيدا عن التهديد بالقضاء على أطفالى •

ولاشك أن كثيرين غيرى رووا كيف كان ضرب الاسكندرية والحوادث المختلفة التى صحبت هذا الحادث ، وكيف قابل العرابيون الاساطيل الانجليزية بالمثل ٠

وبما أنى جندى قبل أن أكون سياسيا أو مؤرخا فانى سوف أتكلم فقط عن طريقة الدفاع عن مصر : وهى الطريقة التى نظمت فى القاهرة والنصيب الذى قمت به فى ذلك الدفاع ٠

فبعد اعلان الحرب استقر الرأى على تأليف مجلس وطنى يضم جميع العناصر وطبقات السكان ليضع الخطة التى يجب أن نسير عليها ، وابتدأنا بالتفكير فى تأليف بعثة تذهب الى الاسكندرية لتدعو الوزراء للعودة الى القاهرة حيث يجتمع المجلس الوطنى على أن تبدأ الاستعدادات للحرب دون توقف ٠

وأعد قطار خاص وصل الى قصر النيل فى سرعة ، وسافر فيه المبعوثون الى الاسكندرية ٠ وأخطر عرابى بالقرار الذى اتخذه المجلس وسهل الامور للبعثة لكى تبحث الامور وتحققها فى صراحة وجلاء ٠

واستقر الرأى بعد ذلك على خمسة عناصر من الشيوخ الذين حنكتهم التجاريب والذين اشتهروا بكفاءتهم ومقدرتهم ٠

وقد انضم الى الحركة أيضا اسماعيل باشا أبو جبل بعد عودته من الاسكندرية والمرعشلى باشا وابراهيم باشا خليل ٠

واختير كذلك ابراهيم باشا سامى ، وأحمد باشا نشأت وزير الدائرة السنية ، ورياض باشا قائد حامية القاهرة ، وحسن باشا مظهر قائد المدفعية ، واسماعيل باشا أيوب ، وراشد باشا حسنى وخليل باشا وعلى بك يوسف قومندان اللواء الثالث المشاه ، وأحمد بك منير قومندان اللواء الثانى السوارى ، وأحمد بك رفعت سكرتير مجلس الوزراء ، ومحمود بك رمضان باشكاتب الدائرة السنية ، تكون منهم مجلس باسم « المجلس العرفى » كان أعضاؤه يجتمعون كل ليلة فى قصر وزارة الحربية خلال شهر رمضان ٠

وفى أثناء تأليف المجلس كان الامن والنظام مستتبين ، وحدث أن زارنى قنصلا روسيا وايطاليا وقالا لى بأن الفين من رعايا روسيا وايطاليا يريدون الرحيل الى الاسماعيلية ولكنهم يخشون أن يهاجمهم الناس فى الطريق ، وفى الحال أمرت بأعداد قطارات خاصة قامت بالمهاجرين من الايطاليين والروس تحت حراسة الضباط والجنود المصريين الى أن وصلوا فى أمن وسلام الى الاسماعيلية ٠

وبعد مدة وقد نسيت التاريخ بالضبط ، وصلت رسالة مفادها أن عرابى باشا قد عزل من منصب وزير الحربية وكذلك وردت الى رسالة من عمر باشا لطفى أنه قد عين وزيرا للحربية بدلا منه وبرفقة هذين الكتابين أمر من الخديو بأن يحل عمر لطفى محل عرابى •

وضعت هذه الرسائل أمام المجلس الذىقرر أنه نظرا لعدم عودة البعثة التى أرسلت الى الاسكندرية فانه من الواجب أن يجتمع مجلس عام للنظر فى الامور يتكون من الامراء والاعيان والقضاة والمحافظين وأربعة أو خمسة من الاعيان عن كل مديرية من بينهم قاض وتاجر كبير •

وقد كان الغرض من ذلك كله فى الواقع النظر فى مسألة فصل أحمد عرابى •

وقد أحطت علما بأسماء كل من ذكرت وقابلونى بعد ذلك فى وزارة الحربية وعندما التأم جمعهم وقف على باشا الروبى وكيل الوزارة المختص بالسودان وتكلم ، ولكنى لم أسمع ما قال لاننى كنت أجلس فى ناحية بعيدة منعزلة عنه ، كانت الردهة متسعة ، كما كان الحضور يزيدون عن الاربعمائة • وبعد ذلك اتخذت مكانى وسط المجتمعين بصفتى رئيسا ، وأعلنت بأن رسالة وصلت من ديوان الخديو تفيد بأن « الجناب العالى » قرر عزل عرابى من منصبه كوزير للحربية ، كما تلوت على الحاضرين ماكتبه عرابى الى بهذا الشأن •• وأخيرا قلت لهم :

ـ ما رأيكم بالنسبة لهذا القرار ؟ واذا صدرت قرارات أخرى من الخديو ، فهل نقبلها أو لا ؟ أرجو أن تبدو آراءكم جميعا •

وصاح الجميع فى صوت واحد أن عرابى يجب أن يبقى مكانه ، واضافوا قائلين •

ـ حيث أن الخديو قد جاوز الحدود فيجب ألا نطيع أوامره •

ووضعنا هذا القرار فى صيغته الكتابية بمعرفة كاتب قدير من كتبة وزارة الداخلية كلفه بذلك حسين باشا الدرملى وكيل وزارة الداخلية وأخذ الجميع يوقعون عليه تحت اشراف الباشا المذكور •

ثم ذهبت الى وزارة الحربية لكى أدير شئونها ، وبعد يومين أو ثلاثة أحضر لى حسين باشا الدرملى قرار المجلس •• لكى أحفظه فى سجلات وزارة الحربية ، كما سلمنى القرارات الاولى التى أصدرها المجلس •

وتطبيقا لهذه القرارات كان يجب على كل المصريين ورجال الادارة أن يقدموا المؤن والذخائر اللازمة للجيش بأقصى سرعة ممكنة لمواجهة احتياجاته الجديدة الطارئة •

وهكذا أخذت تصلنا الرسائل من كل المديرين والمحافظين وأعيان البلاد وشيوخها وسكان جميع المديريات تفيض حماسة وحرارة وطنية نادرة •

ويجب ان أذكر أن هذا الحماس لم يسبق ان عادله حماس ، بل انه في عهد الخديو اسماعيل عندما أرسلت حملة لفتح الحبشة لم يتقدم اليها من المتطوعين عشر العدد الذى تقدم الى الثورة العرابية •

فمن ذلك يمكننا أن نرى الى أى حد كانت الثورة العرابية اجماعية ، وأنها كانت حركة شاملة تتجه نحو غاية واحدة تجمع المصريين كافة فى سبيل الدفاع عن بلادهم وأرواحهم •

اهتمام عرابى باخوته الذين فى السجون

وفى ٢٩ من نوفمبر وافق (بلنت) على « التسوية » الخاصة بتعديل قائمة الاتهام التى سبقت الاشارة اليها فشارك المحامين الرأى فى أن تلك (التسوية) هى خير مايمكن الحصول عليه اذ ذاك على أن يترك أمر انصاف عرابى للتاريخ ولحكم المستقبل حكما هادئا متزنا • ولم يكن عرابى حتى ذلك اليوم قد عرف بأمر المفاوضات الخاصة بمصيره • بل كان مستعدا للمحاكمة ينتظر المثول أمام قضاته فى غير جزع ولا رهبة • وكان الشىء الوحيد الذى يثير قلقه هو مصير أولئك الذين كان يسميهم (أخوته الذين فى السجون) ــ أى أعوانه المقبوض عليهم •

وفى نفس الوقت استمرت لجنة التحقيق فى اجراءاتها كما لو ان كل شىء كان يسير سيرا عاديا •

وفى صباح يوم ٢٨ من نوفمبر بينما كان المحاميان الانجليزيان (برودلى) و « نيبير » ينتظران رد « بلنت » على برقيتهما توجه (برودلى) الى السجن الذى كان يضم المتهمين فوجد اسماعيل أيوب رئيس لجنة التحقيق ينجز الاجراءات الاخيرة فى ملفات أولئك المتهمين • وكان يوجه الى كل منهم بعد استدعائه الى غرفة التحقيق سؤالا ساخرا عما إذا كان يرغب فى توكيل المحامين

الانجليز ! وقد رفض عمر رحمي ، سكرتير عرابي الذى خان رئيسه القديم في نذاله ، الاستعانة بمحامين من غير المسلمين معلنا أنه مطمئن الى عدالة قضيته ، واستدعى بعده محمود فهمي وزير الاشغال العامة في وزارة عرابى والمهندس الذي أشرف على تحصين الخطوط المصرية في كفر الدوار واتل الكبير وكان في الاربعين من عمره . وقد قبض عليه بينما كان يسجل تحركات القوات الانجليزية في قناة السويس فلما وجه اليه نفس السؤال أجاب مسرعا وعيناه السوداوان تلمعان في دهاء « لن يكون لى محامون يدافعون عني الا محامو عرابي » فقال اسماعيل أيوب وهو لا يخفي رغبته في تهديد المتهم موجها كلامه الى « برودلي » — ولكن هل تقبل ذلك؟ يجب أن أنذرك من الآن باننا سنستدعي ضباطا بريطانيين يثبتون أن محمود فهمي كذاب أشر . واتضح بناء على شهادة شهود عديدين أنه تجرأ على أن يقول ان افندينا يجب أن يجمع ثيابه ويقيم في فندق شبرد ، فاجاب « برودلي » :

— مع احترامي لسيادتكم فانني لايهمني أن أجازف برغم ماسمعته عن الكذاب الأشر وملابس الخديو ان أقرر أنني سأكون سعيدا بالدفاع عن محمود فهمي

وعاد اسماعيل أيوب يسأل :

— أتدافع عن سليمان سامي أيضا ؟ ربما كان هو الذى أحرق الاسكندرية . ولكنه على أي حال لم يتحدث بتلك اللهجة المعهودة من الاحترام عن سمو الخديو .

فأجاب «برودلي» :

— بكل تأكيد . لا — ثم غادر غرفة التحقيق برفقة موكله محمود فهمي فلما اختلى به شخص اليه الاخير برهة ثم قال بعد تفكير:

— أنت تعرف طبعا أنني سلمت للانجليز مختارا — ويظهر أن قسمات وجه «برودلي» قد كشفت جليا عن عدم تصديقه لما سمع الى حد أن محمود فهمي انطلق يضحك وهو يقول « أرجوك أن تعذرني ولكنني أردت حقا أن أرى أى نوع من الانجليز أنت » !

وبدأ محمود فهمي يروى قصة ايمانه بعرابي . وكيف أصبح عضوا فى الوزارة الوطنية التى ألفها عرابى . والمجالس التى اشترك فيها بالاسكندرية . وكيف صمم الاعمال الهندسية فى كفرالدوار

والتل الكبير · وزيارته متنكرا للخطوط الانجليزية وانتهي بأن قرر وهو يتنهد : لو كان قد قدر لى أن أنجز أعمالى الهندسية فى التل الكبير لما استطاع مواطنوك أن يستولوا عليها بسهولة ··

ثم قص عليه كيف قضى ليلته الاولى فى الاسر بعد أن وقع فى قبضة الانجليز :

ـ لقد كلفوا بحراستى ضابطا برتبة ملازم · فأخبرنى فى غلظة بأننى اذا تحركت فانه سيطلق النار على · وعندئذ أجبته بالفرنسية: انني جنرال وأعرف واجبى · وعليك أنت أن تعرف واجبك » ·

كان محمود فهمى من أكفأ أعوان عرابى · ولم يندم قط على إيمانه السياسى ولذلك ذهب الى المنفى مع كل أسرته المكونة من أبنائه وبناته دون أن يشكو · بل انه سخر من فكرة مصادرة أملاكه وتجريده من رتبته لانه أثبت أثناء توليه وزارة الاشغال العامة أنه كان نظيف اليد ، ولذلك تبين بعد الحكم عليه بالمصادرة أن جميع ما كان يمتلكه لم يستحق عناء بيعه ·· كما تبين أن المرتب الجديد الذى تقرر صرفه له فى المنفى قد زاد عن موارده المالية ·· وان الخسارة الكبرى انحصرت فى القضية الوطنية التى وهب نفسه لها لانها كانت قضية استقلال بلاده ، وظل محمود فهمى على هذا الخلق بعد انتقاله الى «كولومبو» ـ عاصمة سيلان ـ فاحتفظ هناك بمظاهر كفايته وأمانته ومرحه · وأصبح يمثل الروح المصرية الصميمة · وعكف على اعداد أبنائه لكى يؤدوا واجباتهم كمواطنين صالحين عندما يدعون الى ذلك ·

وفى صباح اليوم التالى ـ أى يوم ٢٩ من نوفمبر ـ ذهب «برودلى» الى السجن وتوجه توا الى الغرفة التى خصصت لعرابى · فشرح له فى عبارة موجزة المفاوضات بشأنه وما انتهى اليه الاتفاق على « التسوية » · وقد دهش عرابى فى بادىء الامر ثم صارح محاميه بأنه يفضل أن يحاكم محاكمة عادية · وأنه يرغب فى أن يذيع قصته على الرأى العام الاوربى · وأن يواجه خصومه علنا فى محكمة مفتوحة الابواب ثم تساءل « الا يجوز أن يكفل الضوء الذى يلقى بهذه الوسيلة على الشئون المصرية تحقيق الاصلاحات التى عجزت أسلحته عن تحقيقها ؟ »

وكانت الفكرة التالية التى خطرت لعرابى خاصة بأخوانه وزملائه فى السجن فقد تساءل « اذا قبلت هذه الشروط التى تتحدث عنها

فماذا سوف يحدث لاخوتي ؟ ، ومتا آلد له «برودلي» انه لايشك في ان ماسوف يتقرر بشانه سوف يشاركه فيه زملاؤه • عاد عرابي الى التردد وقال « كيف اعترف انني متمرد ؟ ألم أطع أول الأمر أوامر السلطان والخديو؟فلما انتقل الخديو الى البوارج الانجليزية أيمكن أن أسمى متمردا لانني أطعت ارادة الشعب المصرى ؟ »
واعترف «برودلي» انه عجز عن الرد على هذا السؤال •• وعلق على على ذلك بقوله أن انجلترا قد انفقت بضعة ملايين من الجنيهات على ما كان يحلو لها أن تسميه تمردا • أو فتنة • فأصبح من غير المحتمل أن يقرر وزراؤها أي حل لايتضمن اقرارا لهذا الوضع وأضاف «برودلي» أنه كان مقتنعا بأن أنصاف عرابي انصافا كاملا انما هو مسألة وقت • وصبر ، وتحقيق محايد • وعندئذ سأله عرابي ولكن هل سبق لانجلترا أن عاملت عدوا هزمته بهذه الطريقة ! فاستشهد «برودلي» بما حدث لنابليون • وقد دهش عرابي للمقارنة بينه وبين القائد الكورسيكي الذى كان قد درس حياته •

وعاد الى ذكر زملائه • واستسلم للتفكير طويلا ثم أخذ يقطع غرفة السجن ذهابا وجيئة والتفت الى محاميه قائلا : « عندما جئت الى هنا أئتمنتك على حياتي وشرفي • ومازلت على هذا الرأى الى اليوم لذلك فانني مستعد لقبول نصيحتك • أما بشأن النياشين فانني لا أهتم بفقدها لانني لم أسع قط اليها • وأما الاموال فليس لدي منها الا ماورثته عن أبي وهو لايكاد يكفى ثمن الخبز الذي نحتاج اليه • » وسوف أكتب اليك خطابا أعهد اليك فيه بقبول آية شروط تراها عادلة ومشرفة • ولكنني أستشهدك على أن أكثر ما دفعني الى قبول ذلك هو الأمل في انقاذ أخوتي من العذاب لاسعيا وراء مصلحتي الخاصة » •

وهنا يقرر «برودلي» أنه لم ير عرابي أعظم مما رآه في هذه المقابلة وأن التوكيل الذى أعطاه عرابي كتابة له ، لم يكن توكيلا عاديا من متهم الى محام فانه ــ بناء على تأكيد برودلي له بأن الامور ستجرى على مايرام ــ قد قبل أن يعترف بأنه مذنب في تهمة عقوبتها الاعدام • وأما بشأن ماسوف يحدث بعد ذلك فان عرابي لم يكن يعتمد الاعلى كلمة برودلي •

وكان أول مااتجه اليه التفكير هو العثور على بعض مواد في القانون العثماني يمكن تطبيقها على حالة مجرد التمرد البسيط •

ولم يكن هذا بالامر العسير فالمادة ٩٦ من قانون الاحكام العسكرية العثماني والمادة ٥٩ من قانون العقوبات العثمانى قد كفلتا تحقيق هذا الغرض .

اذ أن المادة الاولى تنص على :

« يجوز الحكم بالاعدام على كل جماعة يبلغ عـــددها ثمـــانية اشخاص فاكثر حاملين اسلحة اذا رفضوا أن يتفرقوا أو لم يوقفوا حالة التمرد بعد أن تلقوا أوامر بذلك من سلطة عليا » .

كما أن المادة الثانية تنص على :

« يجوز الحكم بالاعدام على كل شخص يتولى قيادة فرقة او مكان محصن أو مدينة أو غير ذلك بدون ان يتلقى أمرا بذلك من الحكومة او دون مبرر قانوني وكـــل قائد يصمم ــ بدون مبرر قانوني ــ على بقاء جنوده باسلحتهم بعد أمر الحكومة بتسريحهم »

وقد وجهت لجنة التحقيق عقب ذلك الخطاب التالى الى المحامين الانجليزيين : السيدين برودلى ونيبير وكيلى عرابى باشا ..

ترى لجنة التحقيق . أن هناك مايبرر تقديم عرابى باشا الى المحكمة العسكرية بتهمة التمرد طبقا للمادة ٩٦ من قانون الاحكام العسكرية العثماني والمادة ٥٩ من قانون العقوبات العثمـــانى . فاذا لم يكن لديكم اعتراض فان اللجنة ستقدم المتهم للمحاكمة فورا أمام المحكمة العسكرية .

اسماعيل ايوب »

وقد أجاب المحاميان الانجليزيان على هذا الخطاب بانهما لا اعتراض لديهما . فعاد اسماعيل أيوب الذى كان عضوا فى المجلس الوطنى وضيفا على عرابى فى كفر الدوار وكتب الى رؤوف باشا الذى كان هو الآخر عضوا فى ذلك المجلس الوطنى الخطاب التالى :

« سعادة رؤوف باشا رئيس المجلس العسكرى :

أتشرف بأن أخبر سعادتكم أننا بعد أن استمعنا الى الشـهود وحققنا أدلة الاتهام ضد أحمد عرابى باشا . تبين لنا أن هناك مايكفى لمحاكمته أمامكم بتهمة التمرد التى تنطبق عليها المادتان ٩٦ من قانون الاحكام العسكرية العثماني ، ٥٩ من قانون العقوبات العثمـــانى . ولذلك نقدم أحمد عرابى المذكور بهذه التهمة اليكم . ونضع أدلة الادعاء تحت تصرفكم . »

ولم يبق بعد ذلك الا ورقة الاتهام ومشروع الحكم والمرســـوم المزمع صدوره بتخفيف العقوبة ، وقد أنجزت هـــذه الاجراءات الشكلية خلال اليوم التالى أى ٢ من ديسمبر وتم الاتفاق على صيغة الوثائق الثلاث • وبعد ظهر ذلك اليوم سمع للمحـامى « نيبير » بمقابلة عدد من المتهمين الآخرين فى سجنهم • وهم المتهمون الذين وكلوا المحـامين الانجليزيين • وكان من بينهم أمين بك الشـمسى الذى أحضروه من الزقازيق (١)

وكان مستر «بومروى» قنصل الولايات المتحدة العـام فى ذلك الوقت يادى العطف على الحركة الوطنيـــة المصرية • وقد زار مصر اذ ذاك الجنرال « ولاس » سفير الولايات المتحدة فى الاستانة وأبدى هو الآخر ـ بعد أن جمع البيانات الكافية ـ تأييده للوطنيين المصريين وهو تأييد كان يشاركه فيه معظم المفكرين الاحرار من مواطنيه •

وفى ساعة متأخرة من مساء السبت ٢ من ديسمبر اجتمع مختلف ممثلى الصحافة الاوروبية الذين بقوا فى القاهرة ليتلقوا نبـأ بأن محاكمة أحمد عرابى ستكون فى الساعة الثامنة من صبـاح اليوم التالى • ولم يلبث النبأ أن انتشر بين الجمهور فكان من المستحيل وصف شعور الدهشـــة الذى اعترى الجميع • فاذا كان بعض المراسلين الانجليز قد استشف فى اليوم السابق احتمال الوصول الى نوع من «التسوية» فان أهل القاهرة لم يكونوا يعلمون شيئا عن ذلك قط • ولم تحسن الحكومة الخديوية معاملة صحيفتها الصديقة ذات النفوذ القوى «الاجيبشيان جازيت» اذ أخفت عنها الخبر فصدرت فى الصباح وفيها احدى حلقات اعترافات سليمان سـامى دون أن تشير بحرف واحد الى « نهاية القصة » التى اتفق عليها •

المحاكمة

وطلع فجر يوم الاحد الذى كان مقدرا أن يشهد ذلك الحـادث الجلل كأجمل مايطلع الصباح المشرق فى مصر • ولما وصل المحاميان الانجليزيان الى السجن كانت ساحته قد كنست ونسقت أثناء الليل ورأيا الحرس المكون من الجنود الاتراك والشراكسة وقد وقفوا فى أماكنهم وقفة عسكرية ، وبدت على أحد ضباط الصف من الانجليز الدهشة مما كان يجرى حوله • وكان المحاميـان قد أحضرا معهما

---

(١) والد المرحوم على الشمسى باشا

حقيبة حملها أحد الكتبة تحتوى على ملابس المحاماه التقليدية • ولم يكادا يغادران عربتهما حتى حياهما حارس اسكتلندى تحية عسكرية وسألهما عما اذا كان حقا أن مهمة أولئك الحراس فى السجن سوف تنتهى وبذلك يدنو موعد عودتهم الى انجلترا •

وقد استقبلهما عثمان شريف مدير السجن باحترام وصحبهما الى قاعة الجلسة التى كانت أبوابها قد فتحت على مصاريعها كما لو كانت الرغبة منصرفة الى أن تكون المحاكمة علنية • وكان اسماعيل أيوب مهتما بتوزيع أوراق النشاف على المنصة التى كانت مخصصة لاعضاء المحكمة • وهى المنصة التى خصص فى أحد جانبيها مكان للصحافة وفى الجانب الآخر مكان للمتهمين • وكان صدره يشع بالنياشين كما أن السيف التركى الطويل المتدلى من ثوبه العسكرى كان يحدث ضجيجا فى القاعة الخالية • وكان يساعده فى تلك المهمة الضابط التركى رجب بك الذى قيل أنه حارب مع عرابى فى التل الكبير •

وقد استقبل اسماعيل أيوب — رئيس لجنة التحقيق — المحاميين الانجليزيين بمظاهر ترحاب قلبى وأكد لهما فى همس أن كل الاوراق الضرورية قد تم اعدادها فى الليلة السابقة • كما أن رجب بك — الذى كان هو الاخر مرتديا ثوبه العسكرى وقد لمعت عليه النياشين — أخبرهما فى فرحة شديدة أنه عين بمناسبة المحاكمة رئيسا للتشريفات •

وبعد قليل أقبل مراسلو صحف «جرافيك» و «الاستريتد لندن نيوز » و «لوموند اللوستريه » و «اللوستراسيون» وبدأ هؤلاء المراسلون يسرعون فى تسجيل ملاحظاتهم على قاعة هذه المحكمة وعندئذ تأوه اسماعيل أيوب — رئيس لجنة التحقيق — المسكين ولم يستطع أن يخفى أله من أن المجهود الذى بذله قد ضاع عبثا لان الباشوات أعضاء المحكمة العسكرية سيجلسون على مقاعدهم مدة لاتتجاوز خمس دقائق تلتقط أثناءها صورهم وبذلك يخلد ذكرهم دونه •• !

وصعد المحاميان الانجليزيان الى الغرفة التى سجن عرابى فيها ، وكان قد انتهى من ارتداء ثوبه العسكرى وفوقه معطف خفيف • ولف رقبته بوشاح حريرى ، بدا عليه الارتياح عند وصولهم وأبدى اهتمامه بثوب المحاماه التقليدى الذى كانا يرتديانه وكان قد وقع

وختم الاقرارين اللذين أعدهما «ســـانتيلانا» وقد نص فى الاقرار الاول :

« بمحض ارادتى الحرة وبناء على مشورة محامى أقرر أننى مذنب فى التهم التى تليت على الآن » : ٣ ديسمبر ١٨٨٢

وكانت الساعة اذ ذاك قد بلغت السابعة فابلغ المحامى «برودلى» بأن اعضاء المحكمة العسكرية يودون رؤيته فى غرفة المداولة وصحبه اسماعيل أيوب ثم قدمه الى كل واحد منهم ، وكانوا جميعا يرتدون ثياب «التشريفة» الكبرى ، وكان رؤوف باشا رئيس المحكمة طويل القامة نحيفا أسمر البشرة فى الخمسين من عمره ويبدو قلقامضطربا لم يكن يحمل الا نجمة «الضابط الاكبر» من الوسام المجيدى . ولم يكن هناك مايستحق التسجيل بالنسبة لباقى أعضاء المحكمــة وهم ابراهيم باشا الفريق واسماعيل باشا كامل وحسين باشـــا عاصم وخورشيد باشا وسليمان نيازى باشا وعثمان لطيف باشا وسليمان نجاتى بك الا أن رئيس هذه المحكمة رؤوف كان سودانى الاصـــل على حين أن باقى الاعضاء كانوا أما أتراكا أو من المماليك الشراكسة أما العضو التاسع أحمد حسنين فكان مصريا صميمـــا مرح الوجه معروفا لزوار مصر الاجانب اذ كان قائدا عاما للاسطول النيلى المصرى وكانت الدول الاوروبية تتنافس فى الانعام وتكرار الانعام بنياشينها وأوسمتها عليه وبذلك امتلأ صدره بعدد كبير منها كان بينها وسام فرقة الشرف من درجة ضابط . ولم يتردد أحمد حسنين فى تهنئة «برودلى» على «التسوية» التى انتهى اليها بشأن المحاكمة وصــارحه بأن تلك «التسوية» كانت حلا سعيداً أرضى مختلف التيــارات . وبينما كان «برودلى» يتحدث الى القائد البحرى المصرى كان اسماعيل أيوب مهتما بالكتابة ثم اقترب من المحامى الانجليزى وفى يده ورقة وأخبره أنه يأمل ـــ فى سبيل انقاذ المظاهر ـــ الا يعترض «برودلى» على تلاوة ماكتبه فى قاعة الجلسة وعنـــدئذ أجابه برودلى بأنه اذا تليت أية ورقة لم يتم الاتفاق على تلاوتها فان عرابى ســـيعلن أمام المحكمة بأنه ليس مذنبا . وعندئذ تأوه اســـماعيل أيوب ووضع ماكتبه تحت فرخ من الورق النشاف دون أن يعلم أحد ماكان يود تلاوته .

وأخرج القضاة أختامهم التى كانت معلقة فى سلاسل ساعاتهم وتأهبوا ليشهدوا المحاكمة الرسمية التى كانت قد أعدت . ودخل

« سير تشارلز ويلسون » أيضا الى قاعة الجلســـة مرتديا ثوبه العسكرى .

ولما عاد برودلى ليلحق بزميله «نيبير» فى الغرفة التى كان عرابى مسجونا فيها أعطاه الكاتب خطابا من صديقه الصحفى «جوبرييل شارم » يرجوه فيه أن يمكنه من الجلوس على مقعد بقاعة الجلسة يستطيع منه أن يسجل ملاحظاته على المحاكمـة . كما يرجوه أن يساعد صديقه بشارة تكلا صاحب جريدة الوطن لكى يتمكن ـ ولو صحفى مصرى واحد على الاقل ـ من مشاهدة المحاكمـة . علق « برودلى » فى كتابه على شخصية بشارة تكلا بقوله انه صـحفى سورى ذو كفاية عظيمة وانه كان يؤيد الحركة العـرابية حتى الهزيمة فسافر الى سوريا ثم عاد لتأييد حكومة الخديو » !؟

وقد اتفق « برودلى » مع زميله « نيبير » على أن يبقى الاخير مع عرابى حتى يستدعى لدخول قاعة الجلسة وذهب « برودلى » ليرى مايمكن عمله لصديقه الفـرنسى « شـارم » فتبين أن الامر لم يكن يستدعى جهدا شاقا لاجلاسه فى مكان مناسب لان عدد النظـارة لم يكن يتجاوز أربعين شخصا ، وكان يجلس أمام منصة القضـاة مباشرة (بيل) مراسل (التايمز) و (شيرول) مراسل «ستاندارد» و (ماكدونالد) مراسل (الديلى نيوز) و (جودال) مراسل (ديلى تيلجراف) و «برنارد» مراسل (نيويورك هيرالد) ،و «شارم»مراسل (جورنال دى ديبا) ، ونحو خمسة عشر مراسلا آخرين بينهم سيدة كانت تراسل صحيفة سويسرية . وفى الساعة التاسـعة تماما دخل القضاة التسعة الى قاعة الجلسة وجلسوا على مقاعدهم ذات المساند المبطنة بالمخمل الاحمر وجلس سير «تشارلز ويلسون » الى يمين المكان المخصص للمتهم وجلس « برودلى » أمام منصـة مواجهة له . وكان مقعد المدعى العام خاليا .

وبعد بضع دقائق ظهر عرابى من الباب المفتوح يعبر الردهـة مع « نيبير » محاميه وعثمان شريف مأمور السجن وحارسـين شركسيين وبدأ طريقه من باب القاعة الخلفى فسار فيها من أولها الى آخرها ثم جلس الى جانب « برودلى »

وساد صمت رهيب ..

اجال عرابى بصره بادىء الامر فى عصبية ثم لم يلبث أن استرد رباطة جاشه ..

وفتح رؤوف باشا ـ رئيس المحكمة ـ حقيبته الصغيرة واخرج منها ورقة قرأ فيها :

« أحمد عرابى باشا ـ أنت متهم امامنا بناء على تقرير لجنة التحقيق بتهمة التمرد ضد سمو الخديو وهى التهمة التى تنطبق عليها المادتان ٩٦ من قانون الاحكام العسكرية العثمانى ، ٥٩ من قانون العقوبات • هل أنت مذنب أو غير مذنب ؟ »

وعندما بدأ رؤوف باشا يتكلم وقف عرابى • فلما انتهى رئيس المحكمة • قال عرابى : سيجيب محامى نيابة عنى ، وعندئذ وقف برودلى وقرأ ترجمة فرنسية للاعتراف بالتهمة وقدم الاقرار الكتابى باللغة العربية الموقع عليه بامضاء عرابى والمختوم بخاتمه وتولى تلاوته أحد الكتبة • فلما انتهى من التلاوة نظر رؤوف باشا الى عرابى فاومأ برأسه اشارة الى الموافقة فأعلن الرئيس تأجيل الجلسة الى الساعة الثالثة بعد الظهر •

ولم تنقض خمس دقائق حتى أعيد الى السجن • وتفرق النظارة القايلون الذين شهدوا تلك المحاكمة التاريخية القصيرة كما انصرف أعضاء المحكمة التسعة وقد ركب كل منهم اما عربة من النوع الذى تجره الجياد أو ممتطيا بغلا أو على ظهر حمار متواضع ••

ولما كانت معظم غرف السجن تطل على ساحة السجن المركزية • فقد تمكن الكثيرون من المسجونين من رؤية عرابى • وأثارت رؤيته مشاعرهم •

وفى خلال الفترة بين المحاكمة والحكم ذهب « برودلى » الى غرف باقى المتهمين فى القضية الكبرى ليسألهم عما اذا كانوا يرغبون فى أن يستفيدوا من (التسوية) التى طبقت على عرابى • فوافقوا جميعا على القرار الذى اتخذه زعيمهم •

وعرف أهل القاهرة جميعا أن عرابى قد حوكم فى صباح ذلك اليوم قبل أن يغادر معظم القاهريين دورهم ، وأنه اعترف بأنه مذنب فى تهمة التمرد وأنه سيحكم عليه بعد الظهر • تجمع الناس فى الطريق الذى كانت تقع فيه الدائرة السنية واحتشدوا حول دار المحكمة • احتل عدد من السيدات الانيقات أماكن قريبة ، وكان نوبار باشا يطل مبتسما فى ارتياح على ذلك المنظر ••

وفتحت جلسة بعد الظهر ، فأخذ عرابى يجيل ببصره بهدوء فى المنظر المحيط به •

واخرج رؤوف باشا فى عصبية مستندين من حقيبته السوداء ، وبدا أنه لم يكن مطمئنا الى قدرته على التحدث علنا فبعد أن أعلن أن المحكمة ستتلو الحكم طلب من كاتب الجلسة أن يتلو ذلك الحكم بصوت عال:

« حيث أن أحمد عرابى باشا قد إعترف بأنه ارتكب جريمة التمرد التى تعاقب عليها المادتان ٩٦ من قانون الاحكام العسكرية العثمانى ، ٥٩ من قانون العقوبات العثمانى .

وحيث أنه أمام هذا الاعتراف لايسع المحكمة الا تطبيق المادتين سالفتى الذكر اللتين تعاقبان على ارتكاب جريمة التمرد بالاعدام .
بناء عليه حكمت المحكمة « بإجماع آراء أعضائها — على أحمد عرابى باشا بالاعدام لارتكابه جريمة التمرد على سمو الخديو بالتطبيق للمادتين سالفتى الذكر . ويرفع هذا الحكم الى سمو الخديو للتصديق عليه » .

وانقضت لحظة صمت . وأخرج رؤوف فى هدوء الورقه الثانية من حقيبته وقال مخاطبا المتهم :

« أحمد عرابى : سيتلى عليك المرسوم الصادر من سمو الخديو» ونهض كاتب الجلسة ثانية وتلا مايأتى :

« نحن محمد توفيق خديو مصر .

بما أن أحمد عرابى باشا قد حكم عليه اليوم بالاعدام من المحكمة العسكرية تطبيقا للمادتين ٩٦ من قانون الاحكام العسكرية ، ٥٩ من قانون العقوبات .

وبما أننا نرغب لاسباب خاصة بنا أن نستعمل بالنسبة لاحمد عرابى باشا المذكور حق العفو الممنوح لنا وحدنا . فقد أمرنا بما هو آت :

تستبدل عقوبة الاعدام الصادرة ضد أحمد عرابى بعقوبة النفى المؤبد من مصر وملحقاتها .

لايكون لهذا العفو أثر نافذ ويصبح أحمد عرابى المذكور عرضة لتنفيذ حكم الاعدام عليه اذا دخل مصر أو ملحقاتها .

على وزيرى الداخلية والحربية والبحرية تنفيذ امرنا هذا .

التوقيع — محمد توفيق »

وساد السكون ....

ونهض القضاة متأهبين للانصراف . ومد واحد أو اثنان من مراسلي الصحف الذين كانوا يبدون اهتماما خاصا بالحركة الوطنية المصرية أيديهم لمصافحة عرابي . وكانت زوجة « نيبير » قد وضعت باقه من الورد على المنضدة أمامها متأهبة لتقديمها الى عرابي عقب المحاكمة ولكن رجلا كان جالسا الى جانبها تناول تلك الباقه ـ في حركة آلية لا شعورية ـ ووضعها بين يدي عرابي .

وفي أثناء عودة عرابي الى سجنه . صاحت السيدة التي كانت تراسل احدى الصحف السويسرية التي كانت تناصر حرية الشعوب طالبة منه حديثا شخصيا .

ولم يكد عرابي يصل الى غرفته بالسجن حتى ركع فوق سجادته المصنوعة من شعر الجمل وصلى شكرا لله الذى أنقذه من ايدى أعدائه . وكان محامياه الانجليزيان قد تبعاه فلما رأياه قد بدأ كتابة خطاب شكر الى مستر « بلنت » المفكر الانجليزى الحر الذى دافع عنه دفاعا حارا تركاه وانصرفا .

وقد أثارت باقة الورد التي كانت قد أعدتها زوجة « نيبير » لتقديمها الى عرابي دهشة بالغة في القاهرة . وتهامس أعضاء « النادى الخديوى » في شأن استبعاد اسم المحامي «نيبير » من عضوية النادى ، ثم تبينوا أنه لم يكن عضوا فيه . !

وفي ٧ من ديسمبر مثل الباشوات محمود سامي وعلى فهمي وعبد العال وطلبة أمام القضاة أنفسهم . وأعلنوا الاعتراف نفسه . وقضى عليهم بالعقوبة نفسها وتلى عليهم المرسوم نفسه بالعفو .

وبعد ثلاثة أيام تكرر الامر بالنسبة لمحمود فهمي ويعقوب سامي وقد وقعوا جميعا أقرارات كتابية بالصيغة نفسها التي وقعها عرابي، ولم يكن الاهتمام بمحاكمتهم عظيما لان زعيم الحركة كان قد تمت محاكمته .

وبذلك انتهت المحاكمات السياسية الثلاث الكبرى الخاصة بالثورة المصرية عام ١٨٨٢ .

وشهدت ليلة ٣ من ديسمبر أهل القاهرة أجمعين يحتفلون خفية بنجاة عرابي مما كان محتملا أن يقع له . وقد تعمد أهل القاهرة ـ بقدر الامكان ـ أن يخفوا شعور الفرح تحت ستار الظلام وخلف

الابواب الموصـــدة . ولكن المحامي الانجليزى « برودلى » أثبت فى كتابه أنه تبين بأكثر من دليل أن ذلك الشعور كان عاما ومنبثقا من نفوس مخلصة صادقة ـ وقد لاحظ أن الفقراء تعمدوا ارتداء أحسن مالديهم من ثيـــاب ـ وأن الاثرياء كانوا يوزعون الصـدقات وأن الصلوات كانت تقام شكرا لله على انقاذ عرابى ، وان ذبائح كانت تنحر اظهارا لهذا الشكر أما الخـديو والاتـراك والشراكسة فهم وحدهم الذين لم يشاركوا الشعب فرحته وكاد غيظهم من «التسوية» التى تمت بشأن محاكمة عرابى ينسيهم انتصارهم القريب العهد على العرابيين .

وقد ذهب برودلى مبكرا فى صباح اليوم التالى لزيارة عرابى الذى صارحه أنه لم يعد يشغل باله الا ثلاثة أمور ، أولها أن يتأكد أن زملاءه المتهمين الاخرين المودعين فى السجون لن يهددهم بعد خطر ما . وثانيها أنه يرغب فى معرفة الوسائل التى تمكنه من أن يثير الرأى العام فى انجلترا وفى أوروبا وأن يشرح له تماما البواعث التى دفعته الى القيام بحركة قد تبدو لاول وهلة متعارضة مع الاعتراف الذى ادلى به أمام المحكمة عن تهمة التمرد . وثالثها أنه يتوق الى أن يقدم شكره الى الذين ساهموا فى وضع « التســـوية » الخاصـــة « بمحاكمته » . وقبل أن يصـــل برودلى كان عرابى قد انتهى من كتابة خطاب طويل الى صديقه الحميم « بلنت » . وبعد حديث عن مركزه بعد الحكم وعن مستقبل السياسة المصرية المحتمل قرر عرابى أن يوجه الى برودلى مذكرة فى موضوع (أخوته الذين فى السجون) وأن يوجه خطابا الى صحيفة «التايمز» يفسر فيه الاعتراف الذى تلاه اثناء المحاكمة وأن يوجه خطابات أخرى الى لورد «دفرين» و (سير تشارلز ويلسون) و (سير ادوارد ماليت) القنصل البريطـانى بالقاهرة .

وفى ساعة متأخرة من بعد ظهر ذلك اليوم ارســـل عرابى هذه الرسائل الخمس الى محاميه .

وكانت الرســالة الاولى مقتصرة على مصير زملائه قادة الثـورة العرابية .

« صديقى العزيز مستر برودلى :

لا أود أن أتصور أننى انقلت حياتى دون أن اذكر أخوتى الضباط والعلماء والعمد المسجونين مبى هنا أو فى مختلف مديريات مصر .

لذلك أرجو أن تطلب من لجنة التحقيق أن تسمح لك بحضور التحقيقات التي تجرى معهم لانني أصارحك بانه لا دليل عليهم • وهم أبرياء من أية تهمة ضد أى قانون من قوانين البشر ، أما عن التهمه المنسوبة الى سليمان سامى بشأن حريق الاسكندرية فلا يسعنى أن أنفيها عنه امام الادلة القوية القائمة ضده واعترافه شخصيا بها كما انني لا علم لى بصحتها • الا انني أقرر أنه لا هو ولا غيره من ضباط الجيش قد ارتكبوا أى عمل من الاعمال الوحشية التي حدثت بالاسكندرية يوم ١١ من يونيو • واكرر رجائى أن تعنى بمصير جميع زملائى المسجونين •

القاهرة فى ٤ من ديسمبر ١٨٨٢ •

احمد عرابى المصرى

وكتب عرابى الى صحيفة « التايمز » :

« لقد اتبعت نصيحة وكيلى السيدين (برودلى) و (نيبير) اللذين لا أستطيع أن أوفيهما حقهما عما أبدياه من تفان وحماسة فى سبيل الدفاع عنى واعترفت بانى مذنب فى تهمة التمرد ضد الخديو • أن الوزراء الانجليز طالما وصفونى بأنى متمرد ولا أتوقع أن يغيروا فورا هذا الرأى كما أنه ليس فى الامكان حقا بالنسبة لهم أن يغيروه فى الوقت الحاضر ••

انني لا أشكو المصير الذى قدر لى ولا من الحكم الذى صدر على والذى يسجل — على أية حال — براءتى من جرائم سفك الدماء والتخريب والاحراق التى لم أشترك فيها بأدنى نصيب والتى كانت تتنافى تماما مع مبادئنا السياسية والدينية ••

بعد وقت قصير سوف تزول الرقابة الثنائية الانجليزية الفرنسية على مصر وسوف تتخلص مصر من أيدى عدد ضخم من الموظفين الاجانب الذين يشغلون المناصب كافة بعد حرمان المصريين منها • وسوف تتطهر محاكمنا الوطنية من المساوىء • وسوف تسن التشريعات الصالحة كما انها — وهو أكثر أهمية — سوف تطبق تطبيقا عادلا • وسوف يؤسس مجلس أعيان يكون له صوت مسموع فى شئون الشعب المصرى • كما أن القرى المصرية سوف يتم انقاذها من قطعان المرابين •

انني ، كابن فلاح ، حاولت بكل ما أملك من قوة أن أحقق كل

هذه الاصلاحات لوطنى العزيز الذى احبه ولكن حظى السيىء لم يمكننى من ذلك »

وقد أحس عرابى بمشقة شديدة عندما بدأ يحرر خطابه الى « سير ادوارد ماليت » ـ القنصل البريطانى ـ الذى كان عرابى يصفه ـ ويقره محاميه الانجليز «برودلى» على ذلك ـ بأنه لم يفهمه منذ بادىء الامر ، كما أنه كتب خطابا فى يوم ٥ من ديسمبر الى زميله فى السجن أحمد رفعت ٠

وفى مساء اليوم الذى تمت فيه المحاكمة كان « برودلى » مدعوا فى مطعم حديقة الازبكية الى عشاء أقامه مستر « بومروى » ، ممثل امريكا وقنصلها العام تكريما للجنرال « دلاس » وزير الولايات المتحدة المفوض فى الاستانة ٠ وقد حضر تلك الحفلة عدد من الامريكيين ، كان عرابى محور الحديث فأشار « برنارد » مراسل صحيفه « نيويورك هيرالد » الى أنه يفكر فى مشروع خاص بتسليم عرابى الى السلطات الامريكية ٠ وقد انصت الجنرال (ولاس) الى ذلك الاقتراح باهتمام ، وعلق « برودلى » على ذلك فى كتابه بأنه علم من مصدر موثوق به أن سيدة روسية من أسرة ثرية كتبت الى السلطات الانجليزية تعرض الزواج من عرابى ولكن لورد دفرين لم يحول خطابها الى الثائر السجين ٠٠

كما ذكر « برودلى » ـ بصدد تلك الحفلة ـ أن الحديث عن عرابى فيها كان يتسم بطابع قوى من الروح الجمهورية التى كانت روح الامريكيين ،الداعى ومدعويه ٠ وقد أشير فى ذلك الحديث الى جزيرة « فيجى » كمكان يمكن أن ينفى اليه عرابى واحتمال خطف الامريكيين له وجرأة بحارة السفن السريعة الامريكيين الذين يحتمل أن يقوموا بخطف عرابى ، والاستقبال الذى ينتظر عرابى بعد وصوله الى الولايات المتحدة ٠٠

تنفيذ الحكم :

الرحيل عن الوطن

الى المنفى الى سيلان

وقد عنى « برودلى » بوصف اجراءات اعلان الحكم بالنفى وتنفيذه فقرر :

بعد ظهر يوم ٢٦ من ديسمبر سنة ١٨٨٢ وعند الساعة الثانية

تقريبا وقفت عربتان من عربات الركوب بالاجرة فجأة أمام قصر الدائرة السنية الذى كان قد اتخذ سجنا لاحمد عرابى باشا وزملائه المحكوم عليهم بالنفى . وفى الحال صدرت الاوامر اليهم بأن يرتدوا معاطفهم وأن يتبعوا مدير السجن عثمان شريف . وقد فعلوا ما أمروا به فى تردد ظاهر وخوف من خيانة مبيتة .

وعندما وصلوا الى أبواب الدائرة رافقهم الجنود الى داخل العربتين . كان عرابى وزملاؤه يرتدون الملابس العادية بل أن بعضهم لم يتسع لديهم الوقت الكافى لارتداء الاحذية . وسارت العربتان بعد ذلك فى طريقهما الى قصر النيل مارتين بالاماكن والشوارع غير المطروقة . وكان فى الانتظار بساحة ثكنة قصر النيل فئه من الجنود المصريين أخذت تقوم ببعض تشكيلات عسكرية بينما وقف الجنود البريطانيون فى شرفات القصر يشاهدون ويصفقون .

واوقف المحكوم عليهم فى وسط الجنود المصريين . وصاح أحد الضباط بصوت عال قارئا الامر الخديوى الصادر بالنفى وانتهى بأن قال (يعيش الخديو) ! وبعد ذلك سأل المحكوم عليهم عن سيوفهم وحوائجهم فأجيبوا بأنها لم تستحضر اليهم من منازلهم . وعادوا عقب ذلك الى العربتين . وعندما هم عرابى بالدخول الى العربة اقترب منه ضابط برتبة القائمقام يسمى ألفى وقال له (ياعرابى لقد تسببت فى دخول الانجليز الى مصر) والواقع أن هذا الشعور كان يسيطر على بعض المصريين . على أن كثيرين من الاهالى كانوا قد اجتمعوا واخذوا يهتفون (الله ينجيك يا عرابى) .

ومن المعتاد فى مثل هذه الظروف أن تحطم سيوف المحكوم عليهم وتنزع من فوق أكتافهم الشارات العسكرية ويمزق التطريز القصبى من على صدورهم ويكون تحطيم السيف بواسطة كسره على الركبة. ولكن شيئا من كل هذا لم يحدث .

وذهبت الى داخل السجن ومعى زميلى الاستاذ نيبير المحامى الاخر عن عرابى وزملائه . كنت قد علمت أن السفينة (مريوتس) التى سترحل الى جزيرة سيلان – المقر الجديد للمحكوم عليهم بالنفى – فى طريقها بالقناة الى ميناء السويس . وسررت لذلك السرور كله لان الحكومة المصرية كانت تتعجل قدوم السفينة التى ستقل عرابى وزملاءه من بلادهم . بل كان يخيفها ويزعجها أن يبقى هؤلاء مدة أطول بالبلاد .

كان المحكوم عليهم بالنفى فى حاجة الى المال • بل كان بعضهم لا يملك شروى نقير • وقد تمكنا فى النهاية من أن نحصل لكل منهم على سلفة مقدارها ثلاثون جنيها على أن يقوموا بسدادها بعد وصولهم الى جزيرة سيلان •

وعرابى الذى زعم أنه كان يمتلك ما يقـرب من المليـون جنيه اضطر الى الالتجاء الى الاصدقاء ليحصل على ملابس ومعاطف أرسلت فيما بعد اليه بطريق السكة الحديدية قبل مغادرته مصر واضطرت أسرته الى أن تقبل منحة من الحكومة مقدارها عشرة جنيهات شهرية• وقد ترك يعقوب سامى — ذراع عرابى اليمنى ومحافظ القاهرة وقت الحرب كان فى امكانه أن يحصل على ثروة عظيمة فى لحظات — مصر وهو لايملك شيئا بل تراكمت عليه ديون كثيرة رهن لاجلها أثاث منزله الصغير •

ولم تنس سيدات الاسر الراقية فى القاهرة أحمد عرابى وهو فى تلك اللحظة التى كان يودع فيها بلاده الى المنفى• ففى صمت وسكونه وفى هدوء — خوفا من الخديو توفيق — أرسلن الى عرابى هداياهن الثمينة • فبعثت واحدة اليه بمعطف فاخر• وأرسلت أخرى بمصحف كبير شريف ، وثالثة سجادة صـــــلاة ، ورابعة بحقيبـــــة ملأى بالملابس وهكذا •

وكان العزم موطدا على أن يغادر القطار ثكنة قصر النيل الى السويس فى الساعة التاسعة من مساء يوم ٢٦ ديسمبر المذكور وكان موقف القطار فى داخل الثكنة • فوصلت بعد الظهر أمتعة المحكوم عليهم بالنفى بما فيها الهدايا المرسلة لعرابى الى ثكنة قصر النيل وسمح بعد ذلك للسيدات بأن يزرن أزواجهن المحكوم عليهم بالنفى وأن يودعنهم •

وفجاة وصلت رسالة بأن السفر يجب أن يتاخر بسبب رداءة الجو فى السويس • ولكن فى الساعة العاشرة جاءنا من يقول لنا أن عرابى وزملاءه على أهبة الرحيل فأسرعنا الى الدائرة السنية • وهنا يجب أن أذكر أن ميعاد السفر كان مجهولا لعرابى وزملائه •

وعندما وصلنا الى الدائرة السنية قيل لنا أن عرابى وزملاءه قد انتقلوا الى الثكنة فى قصر النيل • فغـادرت الدائرة فى سرعة الى الثكنة بينما ذهب نيبير الى منزله استعدادا للرحيل الى السويس•

وكان منظر قصر النيل فى المساء مثيرا• فقد كانت الليلة مقمرة •

ونور السماء يغمر القاهرة • وعندما وصلت الى الشكنة كان القطار ينساب الى الداخل وسط المباني وقد أحاط الجنـــود به من كل ناحية ، واحتشد كثيرون فى الشرفات المطلة على طريق القطار • ولم يكن هناك افريز ينتقل منه الركاب الى القطار بل كانت قضـبان السكة الحديدية فى نفس مستوى ارض الشكنة •

وبدت زخرفة القصر وأعمدته من الداخل تحت ضوء القمر فخمة رائعة • بالرغم من آن هذا الضوء الساحر تشوهه أضواء المشاعل التى كان يحملها الجنود هنا وهناك •

ووقف عدد من كبار الانجليز فى الانتظار أمام العربات وكان بينهم السير تشارلز ولسون والمستر مكرى ولاس ومعهما عثمـان غالب باشـا •

كان القطار طويلا • ومؤلفا من عدة عربات احتل الاطفال والسيدات العربات الاولى • أما العربات الاخرى فخصصت للحقـائب والخدم ثم قوة من الحرس الانجليز تحت رئاسة الصاغ فريزر • وكان يرافق الجنود الانجليز والمحكوم عليهم بالنفى بعض الضـباط والجنـود المصريين أيضا وخصصت عربة من عربات الدرجة الاولى فى الوسط للمحكوم عليهم •

وعندما وصلت كان المحكوم عليهم بالنفى قد أخذوا أمكنتهم • عرابى ومحمود فهمى وعبد العال حلمى فى « ديوان » واحد • وأحمد طلبه وعلى فهمى ومحمود سامى ويعقوب سامى فى ديوان آخر • وكان يبدو عليهم جميعا السرور وخيل الى أنه لو كان هناك أنجليز فى مثل موقفهم فى الطريق الى المنفى لما أبدوا ذلك السرور • وتقدمت الى النوافذ راغبا فى توديعهم • وأنتهز عرابى هذه الفرصة وكال لى المدح والشكر •

وكان القطار على وشك الرحيل عندما وردت أنباء بأن البوليس المصرى رفض أن يصرح لزوجة أبن عرابى وشقيقتها بالخروج من المنزل فما العمل ؟ كان الوقت متأخرا • وناظر المحطة يصر على الا يتأخر القطار بعد ذلك • والحى الذى يقع فيه منزل عرابى بعيد عن الشكنة • وهنا قال السير ولسن لعثمان غالب باشا فى لهجة حازمـة حادة بأن القطار لن يتحرك قبل أن تحضر السيدتان الممنوعتان من

الرحيل . وهنا لم يسع غالب باشا الا أن يبدى الاهتمام وأن يرسل عربة لكى يحضرهما .

وساد لفترة طويلة جو من السكون والانتظار . وتقدم كثيرون من الخـدم ليودعونى . وحجز نيبير مكانا خاصا له .. واقترب كثيرون من الضباط الانجليز يضغطون على يد عرابى مسلمين .. وبعد مدة وصلت السيدتان وهما ترتديان الملابس البيضاء . وبسرعة دخلتا الى أحدى العربت .ا وعندما أغلق الباب خلفهما أعطيت فى الحال اشارة القيام . وبعد قليل أختفى القطار الذى يقل عرابى وزملاءه خلف جدران ثكنة قصر النيل .

كانت الساعة ذ ذاك منتصف الليل تقريبا .. ولكننى بقيت مدة فى الثكنة بذعوة من الضباط وكانت القوة العسكرية هى فرقة المشاة الخفيفة الثانية. وقد سررت من التطلع الى حجراتهم المزخرفة الجميلة التى أتخذوها لنومهم وراحتهم والتى كانت قبل أربعة أشهر فقط مكانا لاجتماع الجمعية. الوطنية المصرية .

يمكننى أن أختم وصفى لمحاكمة عرابى بما ذكرته عن رحيله هو وزملائه من ثكنة قصر النيل وهو نفس البناء العظيم الذى شــهد نجاحه القديم وانتصاراته كما شهد خاتمة دوره فى التاريخ المصرى .

من هذا القصر أعلن حقوق المصريين من الجنود والضــباط فى صراحة .

من هذا القصر سار فى موكبه الحافل الى قصر عابدين للمطالبة بهذه الحقوق .

وفى هذا القصر . قصر النيل .. باشــر عرابى ســلطته وزيرا للحربية .

وفى هذا القصر أيضا . تالف المجلس العرفى الذى ترك له قيادة الدولة والدفاع عنها .

وفى هذا القصر يمكننى أيضا ان أسدل الستار على ذلك الجزء من التاريخ المصرى الحديث الذى حاولت أن أسجله .

ترى ماذا كان يدور فى رأس عــرابى من خواطر وهــو جالس هنا فى ثكنه قصر النيل .. تحت ضوء القمر .. فى أنتظار رحيل القطار . ذلك القطار الذى كان سيبعده بعد دقائق قليلة عن مسرح مجده والذى سيحمله الى منفاه !

المرأة المصرية : تاييدها وعونها للثورة العرابية واشتراكها فيها :

يمتاز الشرق بأن النساء فيه ذوات سلطة سياسية . وتأثير أقوى من تأثيرهن في أية جهة أخرى في العالم . ولا يوجد بلد من بلدان الشرق لنسائه ما لنساء مصر من نفوذ وسيطرة وعلى الاخص في الميدان السياسي . قد يبدو هذا غريبا لكن الواقع أن عرابي وجد في سيدات مصر أكبر عون في ثورته فقد ساعدنه منذ الخطوات الاولى مساعدات لها قيمتها وظللن يقدمن هذه المساعدة حتى بعد أن فقد آخر أمل في انتصاره.

بل أن أميرات الاسرة الخديوية ـ ويمكن أن نستثنى منهن والدة الخديو وزوجته ـ كن يعطفن عطفا كبيرا على عرابي باشا . ففي غداة يوم ضرب الاسكندرية بالقنابل أعلن في « الجريدة الرسمية » أن والدة الخديو اسماعيل وابنته الاميرة جميلة هانم قد تبرعتا بكثير من الخيول والعتاد والهدايا الى جيش عرابي . وتألفت عقب ذلك عدة جمعيات مهمتها مساعدة ومواساة الجرحى في موقعة كفر الدوار. والاستعداد لمواجهة مصاعب القتال القادمة الى حد الاشـــتراك في الصفوف ذاتها .

ولاشك أن هذا خير رد على أولئك الذين يدعون أن حركة عرابي لم تكن الا حركة فردية . فهي في الحقيقة حركة شعبية أسهم فيها المصريون جميعا .

بعد أن تمت محاكمة عرابي ببضعة أيام دهشت اذ فوجئت بزيارة من خادم مخلص كتوم للاميرة أنجه هانم أرملة المرحوم سعيد باشا والي مصر السابق .. وأحدى السيدات المحبوبات جدا من الجميع في مصر لكرمها ووطنيتها .

وقد قدم الى الرسول خطابا من سيدته كما أعطاني وزميلي نيبير المحامي الاخر عن عرابي وزملائه عدة هدايا فخمة .

وأجدني مضطرا الى أن أميط اللثام عن هذه الرسالة التي كان لها أبلغ الاثر في نفسي لابين الى أي حد كان عــرابي يلقى العطف والتأييد .

كانت الرسالة هكذا :

« الى المحامي مستر برودلي :

بعد تقديم تحياتي وشكرى الى شخصكم المحترم أود أن أنتهز الفرصة لاقول لكم ان مصر قد تشرفت بقدومكم اليها . وأنا كغيرى من اهلها أقدر تماما مقدار ما بذلتموه فى الدفاع عن قضية الانسانية والعدالة . ونحن أهل مصر سوف ندعو دائما لك بالسعادة فى مستقبل حياتك راجين من الله تعالى أن يديم على هذه البلاد الرحمة والعدل .

وانى أشكر مستر بلنت من صميم قلبى لشعوره بنجاحنا .

ان مصر فخور بكل ماقدمته اليها من خدمات ولا يمكنى فى الا أن أبدى لكم تقديرى .

انجه

القاهرة فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

وبعد أيام أخرى حظيت بلقاء أميرة لا أجد نفسى فى حل من ذكر اسمها . وقد أرادت أن تتكلم فى صراحة عن موقف الاسرة الخديوية من الحوادث التى تلت فشل الثورة العرابية .

قالت الاميرة :

ـ كانت كل واحدة منا ـ نحن الاميرات ـ تعطف على عرابى منذ البداية لاننا نعرف أنه كان يرغب أصلا فى تحقيق أمانى المصريين جميعهم وقد كان الخديو توفيق نفسه فى صفه ولو أنه بعد ذلك عد حركته خيانة له . وقلب له ظهر المجن وبالرغم من أن الاميرة أنجه قد خاطبت الخديو مرتين فى هذا الصدد الا أن كلامها لم يكن له تأثير لديه .

كنا جميعا ننظر الى عرابى نظرة الرجل المدافع عن البلاد أزاء الانجليز الذين التجأ اليهم الخديو . فعقدت مجالس كثيرة من رجالات مصر فى القاهرة . اشترك فى بعضها الامير ابراهيم والامير كامل والامير احمد وقررت هذه المجالس مساعدة عرابى حتى يسير بالحرب الى النهاية . رأينا فيه القائد وكانت لدينا كل الثقة به . فكتبنا له الرسائل والبرقيات مشجعات مهنئات . بل ان احدى الاميرات كتبت له خطابا غريبا تطلب منه الزواج بها لانه منقذ مصر وقد أجاب عرابى عليها بأن طلب منها أن تلزم قصرها ..

وحدث فى أيام شهر سبتمبر أن عاد عرابى الى القاهرة وكنت قد سمعت أنه أحضر معه رأسى الجنرال ولسلى والاميرال سيمور .

ولكنني تأكدت أن ذلك لم يكن حقيقيا وأنه في الواقع قد هزم فاستولى علينا جميعا الحزن حينما تأيدت هذه الاخبار • وقد عوقبت الاميرة التي طلبت الزواج من عرابي على ماكتبته لعرابي شر عقاب بالرغم من أن والدتها أعترفت صراحة انها هي التي كتبت الخطاب ووقعته باسم ابنتها ولكن والدة الخديوى اسماعيل وقد سبق أن أشرنا الى انها ممن ساعدن الثورة العرابية عرفت كيف تؤدب ذلك الذى وشى بسر ذلك الخطاب الى الخديو توفيق فضربته بمقعد فى رأسه •

وأخيرا صدرت الينا الاوامر بان نذهب جميعا الى القصر ،وكانت كثيرات منا يبكين من الخوف والذعر وبعد ان وبختنا والدة الخديو توفيق قالت لنا أن عرابى سوف يسلمه الانجليز الى الخديو وأنه سوف يقتل شر قتلة جزاء مافعل ! واخيرا أمسكت بكشف طويل فيه كثير من أسمائنا مع العقوبات الموقعة علينا • وعندما علمنا اخيرا ان حياة عرابى مهددة ساد الحزن والوجوم فى دوائر القصر كأن أحدا من الاسرة نفسها قد مات •

واختتمت الاميرة حديثها بأن قالت لى :

ــ بعد كل ماحدث لايمكن أن يستتب آمن فى البلاد لا لنا ولا لكم •• ولا لمصر »

سنحت لى الفرصة بعد ذلك لارى الخديوى توفيق مرتين بصفة خاصة فى قصر عابدين • فعندما وصلت الى هناك فى ١٢ من ديسمبر وجدت الحراس الانجليز على الابواب وبعد أن تناولت القهوة فى حجرة رئيس التشريفات فى الدور الاول من القصر قادنى الى الدور العلوى عن طريق سلم رخامى يوصل الى أبهاء من الفخامة بمكان كبير •

وقد وجدت توفيق باشا جالسا على أريكة فى نهاية أحد الاجنحة والى جواره على بعد قليل زائر آخر جلس الى كرسى فى هدوء علمت بعد ذلك انه بطريرك الاقباط •

والخديو قصير القامة • مملوء الجسم • عصبى المزاج • يبدو عليه ذكاء محدود • وتدل عيناه على الضعف والتردد • وبالرغم من انه درس فى مصر الا أنه يجيد الانجليزية ويحذق الفرنسية بل انه صديق لكثيرين من الانجليز • وتفكيره ومثله كلها شرقية محضة •

وبالرغم من ان الفرصة أتيحت لتوفيق لكى يقود الوطنيين من المصريين الى النصر وبذلك يكسب محبة الشعب • فانه لم يتمكن من انتهاز تلك الفرصة •

بعد أن قدم لى سيجارة ابتدأ الحديث عن محاكمة عرابي وزملائه وقال لى أن فكرة المحاكمة لم تفهم على حقيقتها فى الخارج • وأكد لى أنه لم يكن يرغب فى أعدام العرابيين • فأبديت له أسفى من أن الصحافة لم تعبر التعبير الكافى عن أرائه وأنها شوهت أفكاره •

وبعد قليل غير مجرى الحديث وأخذ يتكلم عن أفراد أسرة الخديو فنسب الى بعضهم أنهم جحدوا أفضاله • وشكا لى أن أحدى الاميرات قد نقلت أقوالا مشوهة للورد دفرين ـ المعتمد البريطانى فى مصر ـ وتمنى لو انه لم توجد ألسنة للاميرات ولا أقلام للصحفيين ••

وشكا لى أيضا من والدة الخديو اسماعيل الذى كان بايطاليا اذ ذاك بعيدا عن بلاده • وقال لى أن والدة ـ أسماعيل ـ وصفته لاحد الصحفيين بانه ضعيف ! وأن هذا الصحفى نشر هذا الوصف فى جريدة « التايمز » • وقد حاولت بعد ذلك أن أتحدث عن عرابى • وهنا قال لى الخديو توفيق انه يعتقد أن عرابى رجل طيب • وانه لم يخطر له أن عرابى كان يريد قتله لانه لو أراد ذلك لفعل فى احدى المرات العديدة التى تقابلا فيها •

وقد قابلته ـ برفقة نيبير ـ مرة أخرى فى ٣٠ من ديسمبر مستأذنين فى السفر الى الخارج بعد انتهاء مهمتنا فى مصر • فاتاحت لى هذه المقابلة أن أحادثه حديثا مباشرا عن المحكوم عليهم بالنفى الذين كانوا قد رحلوا بعيدا عن مصر الى جزيرة سيلان •

وقد دهشت حينما وجدته يعرف أدق التفاصيل عن محاكمة عرابى وزملائه ، على أنى وجدت أنه يكره جميع الناس الذين أردت أن أطربهم بمناسبة سفرى من مصر •

ولم يشك لى هذه المرة من تصرفات الاميرات المصريات بل تحدث عن العلاقات الطيبة بينه وبين الباب العالى فى الاستانة •

وفى النهاية وجدنا من الملائم الاقتصار على ماتم فى هذه المقابلة من حديث وأستأذنا فى الانصراف •

وبعد أن شكرنا الكرم وحسن الضيافة اللذين قوبلنا بهما غادرنا القصر ثم غادرنا مصر •

ومما قرره « برودلى » فى كتابه « كيف دافعنا عن عرابى » •

الآراء المحايدة عن الثورة العرابية
فى أعقاب هـذه الثورة :
عرابى ذروة البطولة والشرف والامانة

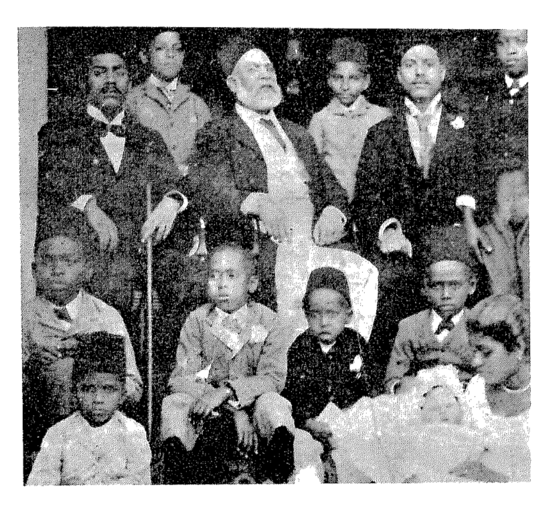
حاولت وأنا أسرد قصة أحمد عرابى وحـركته ان أبين الوقائع تلو الوقائع • والحقائق تلو الحقائق لكى أنتهى منها الى أن الحركة الوطنية فى مصر كانت حركة اجماعية فريدة تشمل كافة المصريين، وأن عرابى قد اختير بواسطة خمسة ملايين من مواطنيه المصريين لكى يكون رئيسا وزعيما ، وأن أغراض الحركة التى قادها كانت ترمى كلها الى تحقيق الطلبات المشروعة ،واصلاح الاحوال الادارية، وحماية الحريات الشخصية ، والمساواة السياسية •

وسوف أبين الان بعض الاسباب التى أدت الى اساءة فهم الحركة وتشويهها :

بعد انتهاء الحرب العرابية بقليل تساءل ضابط انجليزى كبير، حاز الشهرة من وراء هذه الحرب ذاتها ،عما اذا كانت مطالب عرابى مشروعة ، ثم أجاب توا :

كانت حركة عرابى باشا حركة وطنية قومية ، بل أن كثيرا من الانجليز أطلق عليهـا هـذا الاسم منذ مايو سـنة ١٨٨٢ عنـدما ابتدأت الاحوال تسوء بمصر ، وبين هؤلاء الانجليز كثير من رجال البحرية البريطانيين المعروفين الذين أرسلوا الى ميناء الاسكندرية ويمكن أدراك المسـألة من وجهة النظـر المصرية ـ بغض النظـر عن الوجهة الاوروبية ـ فمما لاريب فيه أن عرابى كان ينال عطف المصريين وتأييدهم الصادق ،أما الاجانب فقد كان من الصعب عليهم أن يفهموا الحقيقة المجردة ، وكان العرابيون يقولون أن حركتهم كانت ترمى الى الاصلاح فأثبت الوقت أن البـلاد كانت فعـلا فى حاجة الى هذا الاصلاح •

انى لا أكتفى بأن أقول « أن كل مصر كانت مع عـرابى » ••• بل أضيف الى ذلك أن موقف عرابى باشا ••• وزملائه كان موقفا يرقى الى ذروة البطولة ، والشرف ، والامانة ، والانسـانية ، وهى صفات جديرة بأن تخلدهم الى الابد •



احمد عرابى فى صورة تذكارية مع اولاده واحفاده
بعد عودته من المنفى حيث استقر فى حى المنيرة ..

ولقد عقد اجتماع هام فى لندن عقب نفى أحمد عرابى . وتكلم رئيس الاجتماع المستر « دفرى » فقال ما معناه : أن حركة عرابى باشا كانت ترمى الى جمع المال من الناس لزعماء الحركة ! ولست بحاجة الى أن أبين أن هذا الكلام أبعد مايكون عن الصحة والصدق ولايقوم على أى أساس اطلاقا .

لست أشك لحظة فى أن عرابى وزملاءه كانوا قادرين على أن يتولوا بأنفسهم قيادة أمتهم وحكومتهم مع القيام بالاصلاحات التى تتطلبها البلاد .

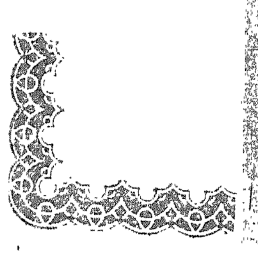
لم يكن عرابى باشا حالما أو واهما أو متحمسا ، بل كان — من وجهة النظر المصرية — رجلا مثقفا وقديرا بطبيعة تكوينه ، يحب وطنه وبلاده وتنتظر بلاده منه الخير والاصلاح ... ولم تكن مصر فى حاجة الى أكثر من ذلك .

لم تكن مصر فى حاجة الى « تاليران » أو الى « كافور » .. بل أن كل ما كانت تريده زعيما من بين ابنائها يعدل بين المواطنين ، ويعامل الفقير منهم والغنى على قدم المساواة .

ولقد كان عرابى أقدر الناس على الاضطلاع بذلك .

الرقيق الأسود





كان ذلك فى عام ١٨٩٤
وكانت الاسر الثرية فى مصر لا تزال محتفظة بعادة شراء الجوارى واستخدامهن فى القصـــور والدور الكبير استبقاء المظهر من مظاهر السيادة الغابرة ٠ وكانت الجوارى يستحضرن بوساطة بعض النخاسين من الحبشة والسودان عن طرق مختلفة تضليلا لاولى الامر الذين أنشأوا فى ذلك الوقت مصلحة أطلقوا عليها اسم « مصلحة الرقيق » كان يرأسها موظف انجليزى يدعى شيفر بك وقد تعهدت تلك المصلحة بتنفيذ شروط المعاهدة المصرية الانجليزية التى أبرمت عام ١٨٧٧ بشأن منع الاتجار بالرقيق والتى صدر تطبيقا لها أمر عال من الخديو فى ١٤ من أغسطس من العام نفسه ينص على « أن بيع الرقيق السودانى أو الحبشى من عائلة الى عائلة يمنع كلية فى القطر المصرى بعد مضى أثنتى عشرة سنة من تاريخ المعاهدة المذكورة وعلى ذلك بيع الرقيق فى المدة المذكورة لا يكون ممنوعا وبعد مضى المدة المحكى عنها اذا كان أحد من رعايا الحكومة المحلية يخالف الامر ويتجرأ على بيع رقيق ســـودانى أو حبشى تصير مجازاته بالاشغال الشاقة لمدة أقلها خمســـة أشهر وأكثرها خمس سنوات » ٠

وقد نص الامر العالى على طريقة محاكمة المتهمين فى قضايا الرقيق فجعل ذلك من اختصاص المجالس العسكرية التى يدعوها سردار الجيش المصرى الى الانعقاد ٠ وتعرض للجوارى والعبيد الذين كانوا عند صدور الامر موجودين لدى بعض الاسرات المصرية فقرر بشأنهم ما يأتى :

« واذا كان بعض الرقيق السودانى أو الحبشى موجودا ضمن عائلات فى داخل القطر المصرى وملحقاته ولم يحصل منه شكوى للحكومة بطلب عتقهم ثم حضر أحد للحكومة وأخبرها بوجود رقيق بالعائلات المذكورة وتحقق للحكومة أو تلك العائلات لا يكونون

متجرين بالرقيق فلا يجوز للحكومة ضبط الرقيق من طرف العائلات المذكورة ولا يقبل سماع قول من أجل ذلك مادام لم يحصل شكوى من الرقيق » .

هذه هي القواعد التى قررها الامر العالى بشأن قضايا الرقيق ، والتى كانت تشرف على تنفيذها « مصلحة الرقيق » مراعاة لروح الحضارة والمدنية ومبادىء الحرية والمساواة التى كانت مصر اذ ذاك تتزعم الدعوة اليها فى القارة الافريقية .

ولم يكن اتجاه مصر الى الرقى مقتصرا على منع الاتجار بالرقيق واطلاق الحرية لآلاف العبيد والجوارى ـ وهى الدعوة العريضة التى كان يجاهر بها المحتلون ليوهموا بها العالم أنهم يريدون انقاذ مصر من العبودية والذلة ـ بل كانت هناك أمور أخرى على جانب عظيم من الاهمية تنبه لها الشعب المصرى . وأعظم تلك الامور شعوره بالكرامة ازاء السلطات الحاكمة . وتمسكه بوجوب أن يمثل تمثيلا نيابيا صحيحا وكان نظام التمثيل النيـــابى اذ ذاك منحصرا فى « مجلس شورى القوانين » الذى كان يرأسه على باشا شريف ، وقد بدأ ذلك المجلس يظهر وجوده وكيانه أمام الحكومة ومن ورائها المستشارون والموظفون الانجليز . وأخذ يكون بعض تقاليد تقضى بوجوب محاسبة الحكومة على أعمالها على ضوء مصـــــلحة الشعب وحقوقه .

قافلة :

وحدث فى أوائل أغسطس سنة ١٨٩٤ أن أقبلت قافلة من الجنوب برئاسة أحد النخاسين يدعى محمد شغلوب عن طريق واحة سيوه . ونزلت فى عزبة مجاورة لاهرام الجيزة تسمى عزبة نصار ومعها ست جوار من السودانيات بغرض بيعهن لبعض سراة مصر وأغنيائها .

وفى ٨ من أغسطس هبط أحد أفراد القافلة الى القاهرة وتقابل مع أحد الوسطاء وعرض عليه فكرة بيع الجوارى فصحبه هذا الوسيط الى بستانى على باشا شريف رئيس مجلس الشورى الذى وعد بعرض الامر على سيده ثم عاد وأخبرهما باستعداد الباشا لشراء الجوارى بعد رؤيتهن .

وقد عرضت الجوارى على شريف باشا فاختار منهن ثلاثا هن حليمة وسعدية وقراشينه ودفع ثمنا لهن ثلاثين جنيها وأخذ ايصالا

بالمبلغ • وبعد ذلك توجه النخاسون الى منزل الدكتور عبد الحميد بك شافعي وعرضوا عليه الجوارى الثلاث الباقيات فاختار لنفسه واحدة وأرسل الثانية الى منزل محمد باشا الشواربي أما الثالثة فأرسلت الى منزل حسين باشا واصف الذى كان اذ ذاك مديرا لاسيوط •

وانقضت بضعة أيام بعد ذلك • لم يشعر أحد بما وقع لانه مع توقيع المعاهدة وصدور الامر العالى كان الناس لا يزالون متأثرين بالاوضاع القديمة فلم يكن فى شراء الجوارى ما يعد خروجا فى « عرفهم » على النظام العام ! ولكن مجلس شورى القوانين كما قلنا كان قد أحفظ صدور المحتلين بمشاغباته وعناده فانتهز الموظفون الانجليز هذه الفرصة السانحة ليضربوا المجلس ضربة قاضية ، وفجأة فى يوم ١٤ من أغسطس عام ١٨٩٤ ذاع الخبر بأن شريف باشا قد اشترك فى ارتكاب جريمة الاتجـــار بالرقيق مع بعض النخاسين المقيمين بجوار الاهرام • وكلفت مصلحة الرقيق ضابطها المقيم فى الاهرام بضبط النخاسين الذين أقبلوا مع القافلة فورا • وضبط أربعة منهم • أما الخامس فلم يتمكن من ضبطه • ثم توجه المقدم محمد أفندى ماهر الى منزل الدكتور عبد الحميد الشافعي بك وسأله عن التهمة المنسوبة اليه فاعترف بأنه اشترى الجارية وبأنه أرسل اثنتين الى الشواربى باشا وواصف باشا •

اجراءات عنيفة :

اتسع نطاق التحقيق بعد ذلك • تولاه شيفر بك مدير مصلحة الرقيق ووضـعت لذلك شـبه خطـة مرسومة • وأخـذت جريدتا الاهرام والمؤيد تشيران من يوم الى آخر بالاهتمام الذى تبديه الحكومة نحو مسألة الرقيق •

الى أن كان يوم ٣٠ من أغسطس فأمر شيفر بك باستدعاء على باشا شريف رئيس مجلس شورى القوانين ولما ذهب الباشـا الى مكتب الموظف الانجليزى وأراد الدخول عنده أمره حاجب شيفر بك بالانتظار حتى يأذن رئيسه • وانتظر شريف باشا نحو ربع سـاعة حتى أذن له بمقابلته •

وعندئذ واجهه بتهمة الاشتراك فى الاتجار بالرقيق دهش شريف باشا • وأراد أن يتصل تليفونيا بقائمقام الخديو باعتباره رئيسا

لاعلى سلطة تشريعية فى القطر وهو مجلس شـــورى القوانين . ولاعتقاده أنه يجب أن تراعى فى معاملته بعض المجاملات اللازمة فى مثل تلك الظروف . ولكن شيفر بك رفض السماح له بذلك الاتصال رغم الحاح الباشا . وعندئذ أثار شريف باشا أنه ايطالى يتمتع برعاية دولة أيطاليا وبامتيازاتها ؟! وأخيرا سمح شيفر بك بأن يحول شريف باشا الى دار الوكالة البريطانية مخفورا لتتصرف هى فى الامر .. ! فذهب وانتظر هناك فترة أخرى حتى سمح له بارسال التلغراف الذى كان يريد أرساله الى قائمقام الخديو . وهنا كانت المسألة قد تطورت تطورها الخطير . فالتأم « مجلس النظار » برئاسة نوبار باشا ونظر فى الموضوع . ثم تألفت لجنة قضائية كانت مهمتها أن تبحث هل شراء الرقيق معاقب عليه طبقا للمعاهدة والاوامر العالية المتممة لها أم أن العقاب مقصـــور على الاتجار بالرقيق وبيعه ؟ وقد أفتت هذه اللجنة بأن الشارى لاعقاب عليه . ولكن سلطات مصلحة الرقيق أصرت على وجوب محاكمة المتهمين مهما كان مركزهم ..

وأخذت الصحف على اختلاف نزعاتها تبدى اهتماما عظيما بتلك القضية . فنددت جريدة « البوسفور » بالقبض على المتهمين وطعنت « الجورنال اجيبسيان » فى الاجراءات العنيفة التى اتخذت ازاءهم طعنا شديدا . وذكرت أنها دسيسة مدبرة من الانجليز للاضرار بمجلس الشورى الذى أصبح له فى البلاد شـأن خطير لا يحقق أغراض الانجليز .

أما جرائد الاحتلال فقد أضطر أكثرها بالرغم منها الى الاعتراف بأن الامر العالى الصادر فى شأن الرقيق لا يجيز لرجال الشرطة اجراء ما أجروه . واستندت الى أن الامر العالى ينص على وجوب أن يطلب الرقيق تحريره حتى يحل للحكومة طرق المنازل ودخولها . وذكرت « الاهرام » اذ ذاك أن المستر جورست رد على ذلك بأنه كان فى نية الحكومة الانجليزية أن تعاقب الشارى وان لم ينص صراحة على ذلك فى المعاهدة .

المجلس العسكرى :

وفى يوم ٤ من سبتمبر سنة ١٨٩٤ انعقد المجلس العسكرى العالى برئاسة زهدى باشا . وقدم اليه كل من محمد باشا الشواربى وحسين واصف باشا والدكتور عبد الحميد بك الشافعى والنخاسين

الذين جلبوا الجوارى من السودان • أما على باشا شريف فلم يقدم الى ذلك المجلس بل أرجئت محاكمته نظرا لاشتداد المرض عليه • ولان المخابرات كانت لا تزال دائرة بين الحكومة المصرية وقنصلية ايطاليا حول صحة انتمائه الى الرعوية الايطالية••! ولو أن القنصلية الايطالية كانت قد قررت أنه وان كان اسمه مدرجا فى دفاترها القديمة الا أنه لم يقم بسداد الرسوم المستحقة عليه منذ زمن طويل• ولذا لا يمكن اعتباره ايطاليا ، وبدأت اجراءات المجلس العسكرى بحلف اليمين وتوجيه التهمة وكانت مكونة من شطرين :

الشطر الاول : الاتجار فى الرقيق وذلك أن المتهمين كانوا الواسطة فى احضار ست جوار سودانيات للمحروسة ـ أى القاهرة ـ بقصد بيعهن •

الشطر الثاني : التداخل بالاتجار فى الرقيق اذ كانوا مشتركين فى الاجراءات الخاصة ببيع الجوارى السودانيات •

وقد حضر عن مصلحة الرقيق حسن بك حارس كمدع عام فوجه التهمة الى الباشوات وقال وهو يشير الى النخاسين :

« ان مثل هؤلاء النخاسين المساكين لم يتجشموا الاتعاب ويكابدوا المشقات فى استحضار الرقيق الا لعلمهم بوجود مشترين مثل هؤلاء الباشوات ! »

وطلب فى ختام أقواله استعمال الشدة مع النخاسين والرأفة مع الشواربى باشا وواصف باشا والشافعى بك الذى أفاد اعترافه القضية فائدة كبيرة •

وقد سمعت شهادة الجوارى فى الجلسة فتناقضت بعض أقوالهن ولم تستطع زنوبة ـ وهى شابة كاعب فى ثياب قذرة أجلست فى منتصف القاعة ـ الاجابة على ما وجه اليها من أسئلة عما اذا كان الشواربى ذا لحية أم لا ؟ وعما اذا كانت قد لاحظت شيبا فى لحيته؟ وقررت أنه غير موجود بين المتهمين مع أنه كان موجودا • وكان ذلك مثار دهشة الحاضرين••

كما سمعت شهادة الكثيرين ممن شهدوا بفضائل أخلاق المتهمين وسعة مداركهم وطيبة قلوبهم •

وقد دافع الاستاذ اسماعيل بك عاصم عن حسين باشا واصف فندد بالاجراءات التى اتخذت للقبض عليه واهانته برغم مركزه

السامى وخدماته الجليلة للدولة فى المناصب العسكرية والمدنية وختم دفاعه بقوله :

« سمعتم أقوال مريم وزنوبة وسعيدة عند سؤالهن هل رأيتن عبد الحميد الشافعى يقبض نقودا من واصف باشا فالكل أجمعن على أنهن لم يرين شيئا من ذلك . وهن اللاتى أتى المتهمون من أجلهن الى هنا ليحاكموا أمامكم فيا للاسف . أصبحت الجوارى أحرارا ونحن صرنا أرقاء » .

وعلل وجود الجارية فى منزل واصف باشا بأنها أرسلت من منزل الدكتور الشافعى لتعليم الطهى نظرا لصلة الصداقة بين حرم الدكتور الشافعى وحرم واصف باشا .

ثم وقف الاستاذ خليل بك ابراهيم ودافع عن محمد باشا الشواربى فذكر تاريخ أسرته وخدماتها وتعرض لمسألة الشراء من وجهتها القانونية محاولا أن يثبت أنه ليس هناك شراء بالمعنى الوارد فى الشريعة الاسلامية أو فى القانون الرومانى . ثم سلم جدلا بأن هناك شراء واستند الى نص الامر العالى الصادر فى سنة ١٨٧٧ والذى يقصر العقاب على الاتجار أو البيع دون التعرض للشراء .

واستمرت المحاكمة اسبوعا ..

وفى جلسة ١٣ من سبتمبر قام مريت بك نائب الاحكام العسكرية فلخص القضية وأيد اختصاص المجلس العسكرى بنظرها . كما أيد تهمة اشتراك المتهمين جميعا فى الجريمة سواء طبقا للقانون الجنائى المصرى أو للقانون العسكرى الانجليزى وبذلك تجب معاقبة البائع والمشترى والجالب ، أى النخاس .

واختلت هيئة المجلس للمداولة حوالى الساعة ٩ر٢٥ صباحا ثم أعيدت للانعقاد فى الساعة ٩ر٤٥ وطلب الرئيس من حسن بك حارس المدعى العام كشفا بسوابق المتهمين فاتضح من ذلك أن حسين باشا واصف كان قد حكم عليه بالحبس ٢١ يوما لتهمة متصلة بالرقيق ، عندما كان مديرا لاسيوط وأنه عزل اذ ذاك بسببها . كما اتضح أن الشواربى باشا والشافعى بك ليست لهما سوابق . وأن لبعض النخاسين سوابق فى الاتجار بالرقيق . وقد ظن البعض أن التهمة التى سبق أن وجهت الى واصف باشا كانت لاتجاره بالرقيق ولذا قام محاميه الاستاذ اسماعيل بك عاصم وفند ذلك فذكر أن تلك التهمة كانت لاهماله كمدير لأسيوط فى ضبط حادثة رقيق . وطلب فى الحاح اثبات ذلك بمحضر الجلسة .

الحكم :

وفى جلسة ١٤ من سبتمبر سنة ١٨٩٤ قرر المجلس العسكرى براءة الشواربى باشا وحسين باشا واصف من شطرى التهمة وادانة الدكتور عبد الحميد بك شافعى فى الشطر الثانى . وقد علم القارىء أنه كان المتهم الوحيد الذى اعترف بما نسب اليه . وقضى عليه بالحبس مع الشغل لمدة خمسة شهور كما قضى بمدد مختلفة على باقى المتهمين من النخاسين .

ولما رفع هذا القرار الى « السردار » للتصديق عليه كما هى العادة فى قرارات المجالس العسكرية لم يصادق على القرار فيما يختص بالشواربى باشا وواصف باشا « لأنه رأى أن شهادة الشهود أمام المجلس لا تؤيد براءتهما » .

ولكن عدم المصادقة لم يكن له أثر عملى اذ أن قرار المجلس حاز قوة الشىء المقضى فيه الذى لايمكن تعديله .

اعتراف شريف باشا :

أما على شريف باشا فقد كان اذ ذاك ملازما الفراش لمرضه فلم يحدد موعد لمحاكمته . وفى يوم ٢٣ من سبتمبر رفع الى سمو الخديو استقالته من رئاسة مجلس شورى القوانين وجعل سببها المرض والتقدم فى السن .

وفى اليوم التالى انتدب السردار طبيبين انجليزيين ليكشفا عليه فوافقا على أنه مصاب بمرض شديد فى القلب وضعف فى الجسم وقد علقت « المؤيد » اذ ذاك على ذلك بقولها :

« وعليه يتبين للقراء كيف كانت عاقبة تلك المعاملة التى فوجىء بها رجل شب وشاب على الكرامة . وكيف كان تأثير اهانة الرجل العظيم » .

ويظهر أن خطة كانت قد رسمت للعفو عن شريف باشا اذا اعترف بالتهمة والتمس العفو . اذ توجه اليه فى منزله كل من المقدم فرج والرائد محمد بدر بحضور محامى الباشا ووقع على باشا شريف اقرارا هذا نصه :

« اقر أنى اشتريت ثلاث سودانيات للخدمة بدائرتنا وبقين فى الدائرة لحد يوم تسليمهن الى الحكومة وأعترف بأنى مذنب فى هذا العمل لعلمى أن هذا غير جائز . ولكن حصل ذلك منى بنوع الاهمال والآن قد ندمت وتأسفت على حصول ذلك وعليه أطلب العفو والسماح من لدن أولى الامر ! » .

ولم يجد السردار بعد ذلك محلا لمحاكمته وأصدر الخديو أمرا بالعفو عنه ..

رواق الشوام بالأزهر



وبعد ..

كان ذلك في عام ١٨٩٦

وكانت مصر اذ ذاك قد أصيبت بنوع من « الكوليرا » انتقلت عدواها اليها من بعض الاقطار الشرقية ففتكت بالاهالي فتكا ذريعا حتى بلغت الوفيات نسبة لم يكن لمصر عهد بها من قبل . لذلك اضطرت « مصلحة الصحة » الى اتخاذ تدابير سريعة قاسية للمحافظة على الاهالي من عدوى الذين ماتوا فريسة الوباء . وقد ازدحمت المقابر بجثث الموتى فضاقت بها على رحبها وعجز « الحانوتية » عن غسل الموتى فكانوا يدفنونهم بدون الغسل المعتاد . واحتج بعض المسلمين على ذلك . وأفتى فضيلة شيخ الجامع الازهر بوجوب اتمام الاجراءات الشرعية قبل الدفن .

وحدث في الساعة التاسعة والدقيقة الاربعين من صباح يوم أول يونيو عام ١٨٩٦ أن أبلغ معاون شرطة قسم الدرب الاحمر بوجود اصابة في أحد طلبة الازهر برواق الشوام . فاخطر طبيب الصحة الدكتور رضوان زيور وانتقل معه الى مكان المصاب بالرواق حوالي الساعة العاشرة . ولم يكد الطبيب يجرى الكشف على الطالب حتى اتضح أن الاصابة من النوع الوبائي الخطير . وأنه يجب نقله حالا الى المستشفى وعزله عن باقي زملائه منعا لتفشي العدوى بينهم . وكان الطلبة اذ ذاك قد تجمعوا حول المكان الذي وقف فيه الطبيب مع معاون الشرطة فاعترضوا على نقل زميلهم بحجة أن مصابا قبله قد نقل أيضا ولقي حتفه .

وعرضوا استعدادهم للعناية بزميلهم حتى يشفى . وصاح أحدهم ويدعى ابراهيم الدباغ بصوت عال :

« اننا لا نسمح لكم بنقل المريض من هنا ولو زهقت أرواحنا جميعا » .

وجاء طالب آخر من نفس الرواق وصاح : « لا يمكن نقل المريض مهما وصلت الدرجة » وقد ألقى هذه الكلمات فى لهجة حماسية فصفق له الطلبة الباقون تصفيقا شديدا • وبدأت تظهر على الطلبة المحتشدين امارات التمرد •

اين شيخ الازهر :

وأشار بعضهم على معاون الشرطة أن يخبر شيخ رواق الشوام ــ وهو الشيخ عبد القادر الرافعى ــ بالامر لعله يتصرف فيه • ولما توجه اليه أحاله الى شيخ الازهر دون أن يبت فى الامر •

وعندئذ استدعى المعاون الجندى المكلف بالمحافظة على النظام فى الجامع الازهر وأمره بأن يتوجه الى فضيلة شيخ الجامع ويخطره بعصيان الطلبة لامر الطبيب وامتناعهم عن تسليم زميلهم المصاب • وعاد الجندى ليخبر المعاون بأن فضيلة الشيخ أمره بأن يفرق الطلبة وأن يرسل أحد الخدم الى شيخ الرواق •

ولكن معاون الشرطة كان قد رأى تزايد حماسة الطلبة فاستدعى قوة عسكرية من القسم حضرت بسرعة ووقفت على باب الرواق •

ولما خرج المعاون من الجامع بلغه أن وكيل المحافظة قد حضر • فمر المعاون من باب الصعايدة الى باب الشوام من الخارج حيث تقابل مع وكيل المحافظة ودخلا معا من ذلك الباب • فصاح الطلبة صياحا عاليا وألقوا عليهما الطوب والتراب • أصيب الوكيل بطوبة فأسرع الاثنان بالخروج •

وعندئذ أنتهز الطلبة هذه الفرصة • أغلقوا باب الجامع الذى دخلا منه ، فلم يجد المعاون مناصا من أن يأمر الجنود باقفال جميع الابواب الاخرى وأن يتولوا حراستها • وأرسل فى طلب نجدة أخرى ••

معركة فى الازهر :

واقبل بعد ذلك مستر روب مفتش الداخلية الانجليزى ووقف مع وكيل المحافظة والمعاون • كان الطلبة اذ ذاك يفتحون أحد مصراعى الباب بين برهة وأخرى ويلقون منه الطوب والحجارة ثم يسرعون باقفاله ، استمروا على ذلك حتى حضر المقدم منسفيلد ثم ماهر

باشا » والد علي ماهر باشا وأحمد ماهر باشا » ووقف على مسافة قريبة من الباب • رجح أنه لو دخل وحده فقد يخيل للطلبة أنه لن يتعرض لهم • وفعلا أقدم على الدخول بعد أن اســتعمل المقدم منسفيلد القوة حتى تمكن من دفع الباب • ولكن المحافظ لم يكد يدخـــل الجامع حتى صرخ الطلبة فى وجهـــه وألقوا عليه الطوب والحجارة • صاح بهم « أنا المحافظ •• أنا المحافظ » •• فلم يعبأ به أحد • استمروا فى القاء الطوب عليه فأصيب بجرح فوق حاجبه وخدش فى شفته كما أصابته اصابة مؤلمة فى ركبته •

وأصيب المقدم منسفيلد فى الجزء الايمن من رأسه اصابة أسالت الدم على ثيابه • ويظهر أن الطلبة عندما تبين لهم أنهم تمكنوا من اصابة المحافظ زادت ثورتهم فتعالى ضجيجهم وأخـــذوا يصيحون « المحافظ أهه •• اديله ! » • وكان ماهر باشا اذ ذاك يعتزم البقاء حتى تهدأ ثائرة الطلبة خشية أن يتهم بالجبن • ولكن تبين أن بقاءه داخل الجامع معناه موته فعاد الى الخارج • عندئذ عاد الطلبة الى اغلاق الباب كما كان • ووضعوا خلفه شباكا من حديد ليزيدوه مناعة وقوة •

اطلاق النـــار :

وأقبل كولسى باشا حكمدار « مدير الامن » العاصمة الانجليزى ، وقف برهة مع ماهر باشا على مسافة قريبة من باب الرواق تبادل الاثنان أثناءها حديثا قصيرا لم يعلم أحـــد ما قيل فيه • ولكن « الحكمدار » تقدم بعد ذلك الى باب رواق الشوام ، كانت القوة التى طلبها المقدم منسفيلد أثر الاعتداء عليه وعلى المحافظ قد وصلت وتمت بوساطتها محاصرة الجامع من جميع جهاته • ومنع مرور الناس من حوله ، وقف مدير الامن الانجليزى أمام باب رواق الشوام وأمر الجنود بأن يحطموه فانقضوا عليه حتى خلعوا أحد مصراعيه • انفتحت ثغرة أمكن للجنود اطلاق النار منها فيما بعد وعاد الطلبة الى القاء الطوب من تلك الثغرة •

وتقدم مدير الامن ومعه بندقية أطلق منها طلقة فى الهواء ارهابا للطلبة ولكنهم لم يعبأوا بذلك فأمر جنوده باطلاق النار • وأطلقوا فعلا نحو خمس عشرة رصاصة من خلال الثغرة المفتوحة على الطلبة الثائرين داخل الرواق فأصيب عديدون ولكن أشد الاصابات كانت

فى خمسة من الطلبة توفى أحدهم وجرح الاربعة الآخرون جروحا خطيرة ٠

كانت نتيجة اطلاق النار أن تفرق الطلبة فى انحاء الجامع بعد أن كانوا محتشدين عند الباب والنوافذ يلقون منها الطوب والحجارة ٠ ودخل رجال الشرطة اذ ذاك فوجدوا بعض الطلبة مختفين فى زوايا الجامع ٠ كما أن بعض العلماء الذين تصادف وجودهم فى الجامع كانوا يلتمسون ملجأ يقيهم شر الطلقات النارية ٠

تحقيق وتقارير :

أخطرت السلطات الرئيسية فورا بالحـــادثة فاهتمت اهتماما عظيما ، كان الخديو فى الاسكندرية فأرسل له ناظر النظار ــ رئيس مجلس الوزراء ــ برقية موجزة عن الحادث ٠ وكلف النائب العام تقديم تقرير عنها ٠ فانتدب يوسف بك سليمان رئيس النيـــابة للانتقال وتحقيق الحادثة ٠

سمعت اقوال معاون شرطة قسم الدرب الاحمر الذى سرد معظم الوقائع التى عرفها القارىء ٠ ولكن ماكاد المحقق يسأل المعاون عن أول من أطلق النار حتى تردد واختلس بضع نظرات الى مدير الامن كولسى باشا الذى كان حاضرا التحقيق فتقدم « الحكمدار » اذ ذاك وقال بالفرنسية :

« اننى أول من أطلق الرصاص ٠ ثم تبعنى مستر روب ثم الجنود بأمرى » ٠

وقد كلف كل من ماهر باشا المحافظ ووكيل المحافظة وشـيخ الجامع الازهر بتقديم تقرير على حدة ٠ فكان تقرير ماهر باشا أشد التقارير لهجة ٠ ذكر فيه كيف أن حياته كانت مهددة بالخطر وهو يتلقى هجمات الطلبة الثائرين ٠ وذكر عن شيخ الجـــامع الازهر ما يأتى :

« يسوؤنى جدا أن أقول أن غياب حضرات شـيخ الجامع الازهر ومشايخ الاروقة وباقى العلماء وقت الحادثة له العجب ٠ لانهم اما أن يكونوا ساخطين على هذا العصيان أو راضين عنه ٠ فان كان الاول فذلك من أقوى الدلائل على أنهم ليسوا موضع الاحترام فيما بينهم اى بين الطلبة ٠٠ وتكون الرئاسة اسمية فقط وان كان الثـــانى فالمصيبة أدهى وأمر » ٠٠

وذكر المحافظ أيضا أنه انتقل الى محل الحادثة فى نحو الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة • والرصاص لم يطلق الا نحو الساعة الواحدة بعد الظهر • أى أن هيئة الشرطة التى كانت فى محل الحادثة تصرفت بمنتهى الحكمة • وضبط النفس مدة ساعتين •

أما تقرير شيخ الجامع الازهر فقد انحنى فيه باللائمة على رجال الشرطة لانه لم يلجأ اليه أحد منهم فى بادىء الامر ، وذكر أنه قال لمعاون الشرطة عندما قابله « اذا كنت قد أحضرت قوتك وأقمت هذا الهرج قبل ن تسألنى شيئا فماذا أعمل الآن وماذا تريد منى ؟ » وأنه ذهب بعد ذلك الى المحافظة فوجد أن ماهر باشا قد انتقل الى الجامع مع قوة عسكرية • ولما عاد الى الجامع توجه الى مكتبه بادارة الازهر وانتظر عبثا أن يحضر المحافظ لمقابلته • ثم سمع طلقات الرصاص•

من الذى امر باطلاق الرصاص :

وهنا يجب أن نتساءل « من الذى أمر باطلاق الرصاص ؟ » •

لقد ذكر معاون الشرطة فى التحقيق أن « الحكمدار » كولسى باشا هو الذى بدأ باطلاق النار • وأقره « الحكمدار » على ذلك • ولكن تبين أن « الحكمدار » وقف برهة مع ماهر باشا قبل أن يتقدم الى باب رواق الشوام تبادل أثناءها حديثا معه • فهل أشار عليه المحافظ — وهو رئيسه المباشر — باطلاق النار ؟

هنا تضاربت أقوال الصحف المصرية اذ ذاك • ذكر « المؤيد » أن المحافظ لم يأمر كولسى باشا باطلاق الرصاص بل بالعكس أمره بتجنب ذلك • وأنه اضطر أن يخفى هذه الحقيقة فى تقريره المرفوع الى « عطوفة » ناظر الداخلية خشية أن يتهم بالجبن • كما ذكرت أن وكيل المحافظة عندما قابل « ناظر » الداخلية صباح يوم الحادثة وأطلعه على تفاصيل ثورة الطلبة فى رواق الشوام حذره الناظر كل التحذير من اطلاق الرصـــــاص على الطلبة وأمره باستعمال منتهى الحكمة •

مكافأة المحافظ :

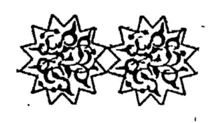
واجتمع مجلس « النظار » بعد ذلك وعرضت عليه التقارير المرفوعة اليه من الهيئات المختلفة • فقرر الانعام بالنيشان العثمانى على ماهر

باشا المحافظ وتعطيل رواق الشوام سنة كاملة . ونفى نحو ستين طالبا وهم الذين قبض عليهم ولم توجد أدلة كافية لاقامة الدعوى ضدهم . وكانوا اذ ذاك مسجونين فى الحوض المرصود . كما قرر كذلك استمرار النيابة العامة فى اجراءاتها القانونية لمحاكمة ١٤ طالبا من رواق الشوام ضبط منهم ١١ والثلاثة الآخرون كانوا لا يزالون فارين ..

المحاكمة :

وفى يوم ١١ من يونية عام ١٨٩٦ عرضت القضية على محكمة السيدة زينب وجلس فى كرسى النيابة يوسف بك سليمان الذى طلب تطبيق المادتين ١٢٧ ، ١٢٨ من قانون العقوبات . وترافع الاستاذ اسماعيل عاصم عن المتهمين .

وفى الساعة الخامسة من مساء اليوم المذكور قضت المحكمة ببراءة اثنين وبالحبس سنتين على الطلبة الثلاثة الفارين وعلى ابراهيم الدباغ ومحمد رقوت لثبوت اعتدائهم على المحافظ وعلى هؤلاء أيضا بالحبس ستة أشهر عن تهمتى القذف فى حق المحافظ وسبه علنا . كما قضت على سبعة متهمين آخرين بالحبس ستة أشهر عن تهمتى القذف فى حق المحافظ ومعاون الشرطة وسبهما علنا .



سرقة التلغرافات



تلغراف « السردار » :

كانت الحملة المصرية قد سافرت عام ١٨٩٧ الى السودان برئاسة السردار لقمع الثورة المهدية . وكانت الصحف المصرية تهتم كل الاهتمام بنشر أخبار الحملة وتنقلاتها خصوصا عندما جاءت الاشاعات بأن وباء خطيرا قد تفشى فى جنود الحملة المصرية ، لاتكاد تفتح صحيفة من الصحف التى تصدر فى مصر فى ذلك الحين الا وتجد فى ابرز مكان بها أخبارا ورسائل وبرقيات عن تلك الحملة .

وأقبل يوم ٢٨ من يوليو عام ١٨٩٦ فصدرت جريدة « المؤيد » التى كان يديرها ويرأس تحريرها المرحوم الشيخ على يوسف عدو الاحتلال البريطانى اللدود ، وفى الصفحة الرابعة من تلك الجريدة مقال بعنوان « أحوال الجيش المصرى فى الحدود » جاء فيه :

« تفيد التلغرافات الاخيرة والواردة من كوشه أمس الى نظارة الحربية التفصيلات الآتية عن حالة الجيش المصرى فى الحدود . وقد أظهر سعادة « السردار » أسفه . وأنه لم يتمكن منذ أيام من ارسال تفصيلات لانه كان شديد القلق من الكوليرا التى انتشرت هنـاك فى كل نقطة ومركز من مراكز خط المواصـلات ومـ. المعسكرات » .

ثم تضمن هذا المقال :

« وقد حصل فى أسوان بين عساكر الحضرة الخديوية ٣٩ اصابة توفى منها ١٥ شخصا . أما فى كروسكو فقد حصلت ٢٢ اصابة توفى منها ١٣ . وفى حلفا ١٥٦ اصابة توفى منها ٩٨ . وست وفيات فى الجيش البريطانى » . واستمرت جريدة « المؤيد » فى ذكر بيان الاصابات كما وردت فى تلغراف السردار الى أن ذكرت :

« ولم تحصل اصابات فى الجيش بـ « صواردة » . وأمل سعادة

السردار أن الاحتياطات التي اتخذت تدفع عنه عائلة الوباء • ولكن هذا الداء شديد الوطأة جدا بين اللاجئين الى « سوارده » من الاهالى والآتين اليها من الجنوب بقصد الاحتماء • وقد توفى منهم عدد كبير •

وقد تأخر وصول قطارات السكة الحديدية الى هنا بالنظر الى سوء حالة « الوابورات » القديمة وهذا استوجب تأخير وصول الادوات اللازمة الكافية لاستمرار العمل بدون انقطاع • والا فكان يجب أن يصل القطار الى هنا من زمن طويل ويوجد الآن «وبوران» جديدان في الطريق والمأمول أنهما يساعداننا ، و « الوابورات » المستعملة اشتغلت أكثر من احدى عشرة سنة • وأتأسف أن أقول لسعادتكم أن فيضان النيل ليس بكاف لتسيير السفن التجارية في الشلالات •

ويظهر أن الدراويش عولوا على المدافعة عن دنقلة ولكن الصعوبات التي كانت توجد الآن أمامنا قد زالت ولذلك سنزحف لاحتـــلال الاقليم » •

تحريات :

ولم يكد « المؤيد » ينشر تلك التفصيلات حتى هاج أولو الامر فى وزارة الحربية ــ أو النظارة كما كانوا يسمونها اذ ذاك ــ واشتدت دهشة « ناظر » الحربية لدى اطلاعه عليها • اذ أنها ترجمة حرفية وردت اليه باللغة الفرنسية من سردار الجيش المصرى • وأصدر الناظر أمره الى ملحم بك شكور أحد كبار موظفى الحربية بأن يقوم بعمل تحقيق دقيق وتحريات سريعة لمعرفة سر تلك السرقة • كان من نتيجة ذلك نقل ستة من موظفى الحربية الى أقصى الحـــدود لشبهات حامت حولهم •

ولكن بقى هناك سر لم يستطع أحد الاهتداء اليه • ذلك أن التحريات الاولى أسفرت عن أن برقية السردار وصلت الى مكتب تلغراف الازبكية في الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة من مساء يوم ٢٦ من يوليو سنة ١٨٩٦ كانت تلك البرقية باللغة الفرنسية وموجهة من السردار الى ناظر الحربية ويبلغ عدد كلماتها ٥٦٦ كلمة تتعلق بحملة السودان •

ابتدأ عامل التلغراف حسن أفندى حسنى فى نسخها واستمر فى عمله تحت اشراف وكيل المكتب نجيب أفندى اســـكندر حتى أتمها فى الساعة العاشرة والدقيقة الحادية والاربعين مساء • أى بعد البدء فى تبليغها بأكثر من سبع ساعات • ولم يكد ينتهى منها حتى

سلمها الى موظف آخر لقيدها ووضعها فى مظروف • استغرقت هذه العملية نحو أربع دقائق • ثم سلم البرقية الى رئيس السعاة الذين يشتغلون بالمكتب فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والاربعين • بحث ذلك الرئيس عن زملائه فلم يجد أحدا منهم فى المكتب ولذا انتظر حتى حضر الساعى أحمد صالح فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة مساء فسلم اليه البرقية داخل المظروف وتوجه الساعى به توا الى نظارة الحربية وسلمه الى الضابط الانجليزى النوبتجى الذى تسلمه منه فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والاربعين • وهذا الضابط كلف أحد سعاة الحربية بالذهاب به الى منزل سعادة الناظر الذى فض المظروف وقرأ التلغراف ثم وضعه فى مكان لا يمكن الوصول اليه الى أن رآه منشورا فى « المؤيد » الصادر فى اليوم التالى أى فى ٢٨ من يوليو •

فكيف وصل التلغراف الى « المؤيد » ؟

لقد أمر ناظر الحربية بمعاقبة ستة من موظفى نظارته بالنقل الى الحدود ولكنه ظل متشككا اذ اتضح له مما سبق أن التلغراف لم يمر على أحد من موظفى الحربية بل وصل اليه مغلقا مختوما كما صدر من مكتب تلغراف الازبكية الذى أكد رئيسه أنه لا يشتبه فى أحد موظفى مكتبه •

وبقى السر العميق مستورا لا يعرفه أحد •

تلغراف آخر :

حدث بعد يومين أن توجه الدكتور فارس نمر صاحب جريدة « المقطم » الى مكتب التلغراف نفسه وأخبر رئيسه بأنه قد ورد له تلغراف من مراسله بمركز ببا فى ٢٧ من يوليو سنة ١٨٩٦ ولكنه دهش اذ رآه منشورا فى اليوم نفسه بجريدة « المؤيد » أى أنه وصل الى « المؤيد » فى الوقت الذى وصل فيه الى « المقطم » مع أنه وارد من مكاتب « المقطم » وقد أكد المكاتب أنه لم يرسله الا الى جريدته •

عندئذ لم يجد رئيس المكتب مناصا من تكليف أحد موظفيه وهو محمد أفندى زيد بمراقبة زملائه للوصول الى سر ذلك التلاعب الخطير •

وبعد يومين قدم ذلك الموظف تقريرا بنتيجة قيامه بتلك الرقابة اذ قرر أنه رأى توفيق أفندى كيرلس ـ أحد موظفى المكتب ـ ينقل

صورة تلغراف اتضح أنه مرســــل من مكاتب جريدة « الديلى تيليجراف » الانجليزية الى جريدته ؛ وتحقق وكيل المكتب أن الورقة التى نسخها توفيق أفندى مازالت فى جيبه لأنه لم يبرح المكتب . فتوجه معه الى الرئيس الذى سأله عما نسخه فأجاب بأن الورقة التى معه لاقيمة لها وأنه مزقها . ولكنهم فتشوا المكان الذى كان جالسا فيه فلم يجدوا شيئا . عندئذ كلفه وكيل المكتب بابراز ما معه وفتشوه فعلا فعثروا معه على صورة التلغراف . وقرر رئيس المكتب ووكيله والموظف محمد أفندى زيد أنهم رأوا توفيق كيرلس اذ ذاك يستغفر رئيس لمكتب .

خيل للمحققين اذ ذاك انهم وضعوا أصابعهم على السر المنشود . وحام الشك حول توفيق كيرلس . اتضح أنه فى ليلة ورود تلغراف السردار كان موجودا فى « النوبتجية » بالمكتب . وكان جالســا وقت تلقى الاشارة بجوار الآلة التى تتلقى البرقيات . ولكنه لما سئل ووجهت اليه تهمة افشاء سر التلغراف ـ وهى الجريمة التى تنطبق عليها المادة ١٤٥ من قانون العقوبات ـ أجاب أنه لم يفش ذلك السر . أما صورة التلغراف التى وجدت معه فادعى أنه لم ينسخها الا ليمرن نفسه على اصطلاحات اللغة الانجليزية وأن جميع زملائه يعلمون عنه تلك العادة وأن ما ذكره وكيل المكتب من أنه لم يقبل ابراز ما معه من الاوراق غير صحيح . بل انه قدمها له بمجرد أن طالبه بها . كما قرر بأنه كان موجودا أمام الآلة عند ورود تلغراف السردار ومن المستحيل عليه نسخ صورته . خصوصا وأن عدد كلماته يبلغ نحو ٦٠٠ كلمة .

قضية خطيرة :

واتسع نطاق التحقيق .

تولت النيابة العامة الامر اذ ذاك بنشاط تام . اذ سمعت أقوال العديدين من موظفى مكتب تلغراف الازبكية ومن الخارج .

وعلمت تحريات دقيقة عن حالة توفيق كيرلس وحياته الخاصة ودرجة يساره ومبلغ اتصاله بالشيخ على يوسف .

كان من أهم ما توصل اليه المحققون شهادة عزيز أفندى فهمى أحد موظفى مكتب الازبكية بأن توفيق كيرلس طلب منه نسخ صورة من تلغراف السردار .

وشهد محمد أفندى زيد الذى كلفه رئيس المكتب بالرقابة بما رآه .

واستشهد باثنين من السعاة أيداه في شهادته ولكنهم خالفوا شهادة وكيل المكتب فيما يختص بتفتيش كيرلس اذ قرروا أنهم رأوا الوكيل يبحث عن شيء ضائع فى المكان الذى كان يجلس فيه كيرلس ثم سمعوه يطلب منه صـــــورة تلغراف الجريدة الانجليزية ويهدده بالتفتيش ٠

واتضح من التحريات التى قام بها البوليس أن توفيق كيرلس كان يتردد على الشيخ على يوسف ٠ وأن الاخير كان قد توسط له مرة لدى قليني بك أحد كبار موظفي « نظارة » المالية لكى يلحقه باحدى الوظائف ٠ وأنه تردد على مطبعة « المؤيد » لطبع بعض بطاقات الزيارة ولكن ليست له صلة بصاحب « المؤيد » ٠

وبدأت جريدة « المقطم » اذ ذاك ــ وعداء الشيخ على يوسف لها معروف ــ تهمس بأن التحقيق قد كشف عن أمور هامة ٠ وأن النيابة سوف تستدعي صاحب « المؤيد » للتحقيق معه ٠

ولم يسكت الشيخ على يوسف بل أخذت جريدته تنشر كل يوم تقريبا كلمة في صفحة الاخبار تشير فيها الى الاشاعات التى تذاع عن قضية سرقة التلغرافات ٠

ولكن الشيخ على يوسف برغم ذلك استدعي للتحقيق فى يوم ١٤ من سبتمبر فلم يصرح بمصدر وصول التلغراف الى المؤيد محتجا بسر المهنة ٠

وقرر فيما يختص بعلاقته بتوفيق كيرلس أنه كان يعرفه بالاسم وبالذات ولكنه لم يعرف أنه موظف في مصلحة التلغراف الا بعد توجيه التهمة اليه ٠ كما قرر أنه لم يكتب عنده فى « المؤيد » قط ٠ وكان قد تلقى أخيرا رسالة غير ممضاة يقول كاتبها ان أربعة أشخاص قابلوه واغروه على مهاجمة « المؤيد » واشراك صاحبه فى تهمة سرقة التلغراف ٠ ففهم أن تلك الرسالة من توفيق كيرلس ولكنه لم يعرف من هم أولئك الاشخاص الاربعة الذين ورد ذكرهم فى تلك الرسالة ٠

ولم يكد يصل التحقيق الى هذا الحد مع صاحب « المؤيد » حتى ابدى المحقق رأيه بحفظ التحقيق بالنســــــبة للشيخ على يوسف باعتبار أنه لم تثبت عليه تهمة الاشتراك فى الافشاء ٠

تلغراف ثالث :

كان النائب العام الانجليزى ــ كما يتضح من كتابات « المؤيد » فى ذلك الوقت ــ قد رأى فى تلك القضية فرصة سانحة للانتقام من أحد خصوم الاحتلال فلم يوافق على حفظ القضية ٠

لم يكد الشيخ علي يوسف يعلم ذلك حتى نشر في « المؤيد » الصادر بتاريخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٨٩٦ كلمة بعنوان « محاكمة صاحب المؤيد » عرض فيها بالنائب العام واتهمه بأنه يريد الوصول عن طريق القضية الى شهرة كاذبة ترفع رأسه بين أبناء وطنه ثم قال ما نصه :

« غير أننا رغبنا اليوم مساعدته بدليل جديد فى التهمة • فقد تحصلنا من نظارة الحربية التى لاندخلها • أو من مكتب التلغراف الذى لم يبق لنا فيه عامل • على نص تلغراف وارد من حلفا الى « عزتلو » دليرى بك السكرتير الحالى في نظارة الحربية هذه ترجمته بالحرف الواحد :

« حلفا فى ١١ أكتوبر الساعة ١٠ر٤٧ دقيقة صباحا ••

ـ سنبارح حلفا هذا اليوم ومعنا الكتيبة التابعة لنا الى القاهرة، مدير تعيينات الحربية ، روجرس : ميرالاى » •

فعلى ذلك النائب العمومي المتطوع أن يضم هذا الى دلائل التهمة التى يتحصل عليها والتى استجمعها الى الآن • فان هذا البرهان الجديد أنفع من النقود التى تصرف في هذه الظروف على البوليس السرى وبعض السماسرة فى سبيل تأييد التهمة وتقويتها » ••

ولم يكتف بذلك بل نشر فى نفس العدد ترجمة لكلمة نشرتها جريدة « صدى الشرق » الفرنسية بشأن ما يتهامسون به من أن رئاسة الشرطة قد وزعت منشورا سريا على جميع مأمورى الاقسام فى العاصمة يأمرهم فيه بالبحث والتفتيش بكل وسيلة لجمع الادلة أو القرائن أو الشبه التى تؤيد التهمة ضد الشيخ على يوسف وعامل التلغراف واضاف « المؤيد » أن تاريخ المنشور ١٠ من أكتوبر سنة ١٨٩٦ رقم ٢

وفى اليوم التالى أى يوم ١٦ من أكتوبر أعيد التحقيق مع توفيق كيرلس بشأن الاربعة الذين ورد ذكرهم فى الرسالة التى أشار اليها الشيخ على يوسف فأجاب بأنهم توفيق أفندى عزت ببوليس مصر واسكندر أفندى تادرس بالداخلية وراغب أفندى منصـــور وناصف أفندى مرقص • وأن اسكندر تادرس قد حضر اليه وأغراه بوجوب الاعتراف باشتراك الشيخ على يوسف معه • بفكرة أنه لابد أن يحكم عليه بثلاث سنوات فلم لا يشترك صاحب المؤيد في تلك العقوبة ؟

المحاكمة :

ولما انتهى التحقيق فى تلك القضية وجهت تهمة انشــــاء سر التلغراف الى توفيق أفندى كيرلس كفاعل أصلى والى الشيخ على يوسف كشريك بالتحريض • وقدمت القضية الى جلســـة الجنح بمحكمة عابدين الجزئية التى انعقدت يوم الثلاثاء ١٧ من نوفمبر سنة ١٨٩٦ برئاسة محمود بك خيرت القاضى •

ومثل النيابة النائب على أفندي توفيق فدلل على أنه لم يكن هناك وقت مطلقا لسرقة التلغراف الوارد من السردار منذ خروجه من مكتب التلغراف حتى استلام ناظر الحربية له • وأن التلاعب حصل فى نفس المكتب من توفيق أفندى بتحريض الشيخ على يوسف الذى ثبت اتصاله به من توصيته لقلينى بك ومن اعتراف المتهم بأنه تردد عليه لطبع بطاقات فى مطبعة « المؤيد » • وانتهى الى طلب توقيع عقوبة تتناسب مع الجريمة وخطورة الاضرار التى نجمت عنها •

ودافع عن المتهمين الاستاذان ابراهيم الهلباوى وأحمد الحسينى • وقد كشف الهلباوى فى مرافعته عن شخصية اسكندر تادرس الذى شهد فى التحقيق بأن توفيق كيرلس اعترف له بسرقة التلغراف وافشائه سره بتحريض صاحب « المؤيد » • وذكر الهلباوى أن اسكندر بجانب كونه موظفا فهو مكاتب « المقطم » ومحرر مقالات (الزارع للشر عبد ابليس) ضد المؤيد • وبذلك تكون شهادته غير صحيحة • وقرر بأن لديه اعتقادا ، برغم شهادة ناظر الحربية فى الجلسة ، بأن التلغراف قد أرسلت نسخة منه الى رئاسة مجلس النظار ولابد أن يكون قد قيد فى دفاتر نظارة الحربية • وأشار الى الاشاعة التى راجت عند نشر التلغراف من أنه لابد أن يكون أحد النظار الوطنيين هو الذى أعطاه للمؤيد واستشهد على أن التلغراف قد قيد فى دفاتر نظارة الحربية بما قرره ملحم بك شكور من أنه قد أجرى تحقيقا فى النظارة نقل بعده ســـــتة من الموظفين الى الحدود ••

ثم تلاه أحمد الحسينى فذكر أن صحيفة « المقطم » كانت قد نشرت الحكم فى قضية الدكتور « ملتون » ضد جريدة « البوسفور » قبل صدوره من المحكمة المختلطة وبذلك أفشت سر المداولة ومع ذلك لم ينتقدها أحد • بل استحسنوا مسلكها لانها بذلت مجهودا فى الوصول الى هذا السر العميق • وذكر أيضا حكاية حصول مكاتب « التايمز » على معاهدة برلين • وأسرار المفاوضات التى سبقتها

بوساطة رشوة خادم أحد أعضاء المؤتمر . وصمم الاثنان على طلب براءة المتهمين .

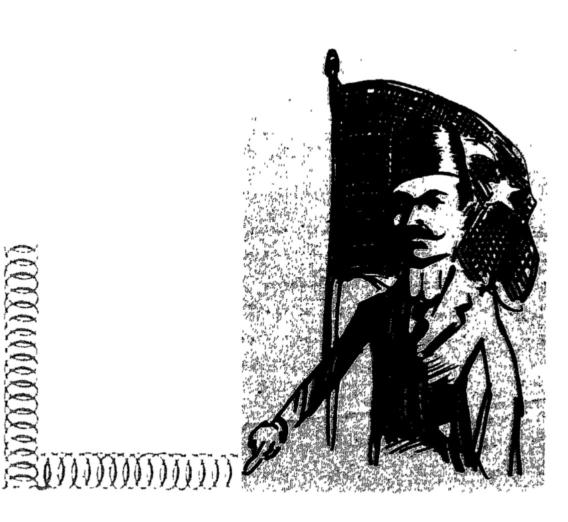
وفي منتصف الساعة السادسة من مساء الخميس ١٩ من نوفمبر صدر الحكم بحبس توفيق أفندى ثلاثة أشهر لافشائه سر تلغراف السردار وبراءته من تهمة افشاء تلغراف المقطم والزامه بالمصاريف . وببراءة الشيخ علي يوسف من التهمتين .

وقد استؤنف الحكم فقضت محكمة الجنح المستأنفة بجلستها المنعقدة في ١٥ من ديسمبر عام ١٨٩٦ بالغاء الحكم الصادر على توفيق كيرلس من محكمة عابدين وبراءته .

وهكذا أسدل الستار على هذه القضية الغريبة وظلت سرقة التلغراف سرا مكتوما الى يومنا هذا ..



قضية دنشواى



انتقـــال :

وهو التعبير « التقليدى » الذى اصطلح عليه المحققون من أعضاء النيابة وضباط الشرطة . وقد رأيت من واجبى مادمت أعتزم اجراء شبه تحقيق جديد عن حادثة دنشواى أن أنتقل الى « محل الحادثة » أبحث عن بعض المتهمين الذين لا يزالون على قيد الحياة . وبعض الطاعنين في السن من الاشخاص الذين وردت أسماؤهم في محاضر تحقيق الحادثة عام ١٩٠٦ ، وفى أقوال الصحف والمجلات اذ ذاك . وقد أخذت معى مجموعة كبيرة من تلك المحـــاضر واستظهرت الأسماء التى لعب أصحابها أدوارا هاما فى الحادثة المشئومة . ثم سافرت الى دنشـــواى وأنا لا أعلم : هل أولئـــك الاشـــخاص قد طواهم الموت أم لايزالون على قيـــد الحياة (١) .

كنت قد تبينت قبل سفرى أن الاتهام فى القضية قد حصر زعامة الحادثة فى أربعة أشخاص هم حسن على محفوظ ويوسف حسين سليم والسيد عيسى سالم ومحمود درويش زهران . فحكمت عليهم « المحكمة المخصوصة » بالاعدام شنقا فى نفس القرية . كما حكمت على اثنين من المتهمين الآخرين بالاشغال الشاقة المؤبدة . وعلى واحد بالاشغال الشاقة مدة ١٥ سنة . وعلى ستة بالاشغال الشاقة سبع سنوات . وعلى ثلاثة بالحبس سنة مع جلدهم خمسين جلدة على أن ينفذ الجلد فى قرية دنشواى أيضا . وبرأت باقى المتهمين الذين كان عددهم ٥٢ شخصا .

ودنشواى التي شهدت هذه المأساة قرية صغيرة . كانت اذ ذاك تابعة لنقطة شرطة الشهداء التابعة لمركز شبين الكوم . تقع كلها على

---

(١) اجرى المؤلف هـــذا التحقيق فى الثلاثينات ونشرته « دار الهلال » فى عدد خاص من احدى مجلاتها المصورة تصدرت صفحته الاولى صورة لابراج الحمام فى دنشواى .

الجهة اليسرى من السكة الزراعية والخط الحديدى الذى يصل منوف بكفر الزيات • واول ماتلاحظه عند هبوطك الى القرية أبراج الحمام العديدة المرتفعة فى جو القرية اذ يبلغ عددها نحو مائتى برج • وهذه الابراج هى السبب المشئوم الذى جر على القرية الوادعة تلك الكارثة الدامية التى البستها ثياب الحداد •

وصلت دنشواى واتجهت توا الى منزل عمدة الناحية • اتضح أنه ابن الشيخ محمد الشاذلى الذى كان عمدة دنشواى عند وقوع الحادثة • ولكنه لم يكن موجودا فى البلدة • سألت بعض الموجودين عن المتهمين الذين حكم عليهم بالاشغال الشاقة وبالحبس والجلد فاتضح أنهم توفوا جميعا ولم يبق منهم الا ثلاثة هم محمد على سمك والعيسوى محمد محفوظ اللذان كان قد حكم عليهما بالاشغال الشاقة سبع سنوات • وعزت عمر محفوظ الذى كان قد حكم عليه بخمسين جلدة نفذت فى دنشواى • وقد حادثتهم جميعا كما حادثت شيخ خفراء دنشواى فى وقت الحادثة • وأحد الخفراء الذين أصيبوا برش بنادق الانجليز وبعض ورثة الذين حكم بادانتهم • كان فى مقدمة من اهتممت بسؤالهم من هؤلاء الورثة أم محمد زوجة محمد عبد النبى مؤذن قرية دنشواى الذى حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة ثم توفى بعد الافراج عنه • وذلك لان اسم « أم محمد » هذه تردد كثيرا فى محاضر التحقيق وفى جميع الصحف التى ظهرت اذ ذاك • فهى تكاد تكون السبب الاول فى الحادثة • اذ كانت جالسة على « النورج » فى « جرن » زوجها محمد عبد النبى عندما أطلق أحد الانجليز الرصاص ليصيد الحمام فاشتعل الجرن وصرخت أم محمد • فأعاد الانجليز اطلاق النار ثانية • وأصابها بعض الرش • ولما سقطت مغشيا عليها ظن أخو زوجها أنها ماتت فصاح مستنجدا واقبل زوجها وشيخ الخفراء وتجمهر أهل القرية • كانت أم محمد عند وقوع الحادث لا تتجاوز السادسة عشرة من عمرها فاصبحت فى الثانية والاربعين لكن الناظر اليها لا يشك فى أنها تجاوزت الستين من عمرها لهول المصائب التى حلت عليها متتابعة متلاحقة بسبب الحادثة ••

كان أروع ما يلاحظ عند محادثة أهل دنشواى تعلقهم المدهش بذكرى المغفور له مصطفى كامل • لا يزالون جميعا يترحمون عليه • ويعرفون جميله • اذ تمكن بجهوده الجبارة من الحصول على العفو عنهم وعن ذويهم • كما أنهم يذكرون المدرسة التى بناها الزعيم الراحل فى محل المشنقة التى نصبت فى دنشواى لتنفيذ الحكم ولم يتم بناؤها

بسبب مرضه • وهم يشيرون الى تلك المدرسة الصغيرة الناقصة كرمز حى لوفاء الزعيم لقريتهم الصغيرة •

١٣ من يونيو سنة ١٩٠٦ :

غادرت فرقة من جيش الاحتلال الانجليزى القاهرة فى يوم الاثنين ١١ من يونيو سنة ١٩٠٦ متجهة الى الاسكندرية عن طريق البر ، بعد أن قطعت فى سيرها يومين وصلت الى ناحيــة كمشيش التابعة لمركز تلا من مراكز « مديرية » المنوفية فى صباح يوم الاربعاء ١٣ من يونيو سنة ١٩٠٦ • وكان قائد تلك الفرقة ، وهو الرائد بين كوتين ، قد سبق له اصطياد الحمام من أبراج قرية دنشــواى فى أعوام سابقة فاقترح على بعض رفاقه ــ وهم النقيب بول والضابطان بورتر وسميث والدكتور بوستك طبيب الفرقة ــ أن يتوجهوا الى دنشـــواى لوفرة الحمام فيها ولقربها من النقطة التى عسكرت فيها الفرقة •

كانت قد جرت العادة بأن تصدر الاوامر لعمد البلاد التى تمر عليها فرق جيش الاحتلال بمساعدة الجنود عند الحاجة • فلمــا وصلوا الى منوف أبلغوا مأمور المركز بأنهم يرغبون الصيد فى دنشواى لكى تعد لهم المعــدات اللازمة • قاموا بعد ذلك من كمشيش حيث عسكرت الفرقة واتجهوا الى دنشواى فى مركبات أعدها لهم أحد أعيان الناحية • ولكن حدث ــ لسوء الحظ ــ أن ضابط شرطة النقطة التى تقع دنشواى فى دائرتها كان مهتما بتحقيق جناية كبيرة • وأن مأمور مركز شبين الكوم كان مشتغلا باطفاء حريق شب فى عاصــمة المديرية ودمر عدة منازل بها • كما كان عمدة دنشــواى المرحوم محمد محمد الشاذلى قد استدعى الى المركز لحضور جمعية من جمعيات العمد ••

اكتفى ضابط الشرطة بتكليف « الأومباشى » أحمد حسن بالذهاب الى دنشواى واعطاء الاوامر اللازمة بالمحافظة على الضباط الانجليز عند حضورهم • واتجه « الأومباشى » المذكور فعلا الى القرية وأبلغ المرحوم الشيخ عمر زايد نائب العمدة بتلك الاوامر كما أبلغها الى شيخ الخفراء عامر عدس •

لما وصل الضباط الانجليز الخمسة الى دنشواى لم يكن يظهر عليهم بالطبع شكل فرقة من فرق الجيش • اذ كانت فرقتهم معســكرة على مسافة أميال عدة من دنشواى •• كما أنهم حضروا لغرض لاعلاقة له بصفتهم العسكرية وهو صيد الحمام • فقســموا أنفسهم قسمين •• الاول وقف على السكة الزراعية التى تقع فى الجهة الشمالية من القرية

لصيد الحمام من خلال الاشجار الكثيفة كعادة الانجليز الذين سبقوهم الصيد فى دنشواى فى مرات سابقة ولم يفكر أحد فى الاعتداء عليهم. وقسم آخر هبط القرية ومر فى أجران القمح التى كانت ممتلئة وقتئذ.

حدث اذ ذاك أن حمامتين هبطتا على جرن لمحمد عبد النبى مؤذن القرية . وكانت أم محمد زوجة محمد عبدالنبى جالسة على « النورج » تسوق المواشى . وكان شحاتة وهو أخ زوجها يصلح ما تحت عجلات « النورج » . فأقبل أحد الضباط الانجليز وأطلق رصاص بندقيته على الحمام الذى يحط على الجرن فصاح به شحاتة أن يكف عن ذلك خشية احراق الجرن . ولكن الضابط لم يفهم ما قاله شحاته واستمر فى اطلاق الأعيرة قاصدا اصطياد الحمام فأخطأ التصويب وأصاب أحد الاعيرة أم محمد فصرخت .. ثم سقطت على الارض ..واشتعل الجرن.

عندئذ أخذ شحاته يصيح ويستغيث معتقدا أن زوجة أخيه قد قتلت . وأمسك بالضابط الانجليزى وبالبندقية التى أطلق منها الرصاص وظل مستمرا فى الصياح والاستغاثة . فأقبل أخوه محمد عبد النبى زوج أم محمد كما أقبل باقى الضباط الانجليز لانقاذ زميلهم .. تجمهر صبية القرية وأطفالها واتصل الخبر بشيخ الخفراء عامر عدس فحضر ومعه محمد شحاته داود الخفير وبعض الخفراء الآخرين لمنع الأهالى من التعدى على الضباط الانجليز .

ولكن الآخرين توهموا خطأ أن الخفراء يريدون الفتك بهم فأطلقوا النار على أولئك الخفراء . أصاب أحد الاعيرة الفخذ اليسرى لشيخ الخفراء عامر عدس فسقط على الارض . كما أصاب عيار آخر الخفير محمد شحاته داود وعلى الدبشة وقد توفى بعد عدة أعوام .

اعتقد الجميع أن شيخ الخفراء عامر قد توفى فأخذ الصبية يلقون الطوب على الضباط الانجليز كما اعتدى بعض الاهالى عليهم بالعصى فاصيب الرائد بين كوتين فى ذراعه . وجرح الضابط سميث جرحا خفيفا . ولحسن حظ هذين الضابطين أن الخفراء احتجزوهما مع ضابط ثالث وأخذوا الاسلحة منهم حتى حضر ضابط الشرطة فاوصلهم الى المعسكر . أما النقيب بول – وقد أصيب فى رأسه – والدكتور بوستك فانهما عندما رأيا تجمهر الاهالى تركا دنشواى وأخذا يعدوان حتى قطعا ثمانية كيلومترات فى ذلك الجو القائظ الذى يمكن للقارىء أن يتصوره اذا عرف أن الحادث وقع فى ١٣ من يونيو أى فى أشد أيام الصيف قيظا. فلم يكد يصل الرائد بول الى باب السوق التابع لشركة

الاسواق وهو القائم على مسافة قريبة من ناحية سرسنا حتى سقط على الارض فاقد الوعى • ثم توفى بعد ذلك بقليل •

أما الدكتور بوستك فيقال أنه ترك زميله وتابع العدو حتى وصل الى ترعة الباجورية وهى التى كان المعسكر متصوبا فى ضفتها الاخرى• القى بنفسه الى الترعة وسبح حتى عبرها • أخبر جنود الفرقة الانجليز بما حدث لهم فى دنشواى فأسرعوا بالقمصان والسراويل والاسلحة عدوا حتى وصلوا سوق سرسنا فوجدوا الرائد بول مطروحا على الارض حيث تركه زميله الطبيب وقد اجتمع حوله الاهالى الذين لم يكد بصرهم يقع على الجنود الانجليز حتى خافوا وأسرعوا بدخول السوق وهنا اهتم بعض الجنود بضابطهم المصاب وحملوه الى المعسكر•

واقتفى البعض الآخر أثر الاهالى الذين دخلوا السوق وقبضوا عليهم ثم أوثقوا أربعة منهم الا أن رجلا خامسا من أهالى سرسنا يدعى سيد أحمد سعيد لم يستطيعوا شد وثاقه اذ أفلت منهم وهرب داخل السوق وظل يعدو حتى وصل الى طاحونة أعدتها شركة الاسواق فاختبأ فى فجوة تلك الطاحونة ولكن ذلك لم يدرأ عنه الموت اذ ظن الانجليز أنه اشترك فى مقتل ضابطهم فقتلوه •

ولما اتصل خبر حادثة دنشواى بأولى الامر فى وزارة الداخلية انتقل مدير المنوفية ورئيس نيابتها ومامور مركز شبين الكوم وعدد كبير من ضباط المنوفية وجنودها ومعهم أسلحتهم • كما حضر من القاهرة مستشار الداخلية الانجليزى وأحد مفتشيها ، بدأوا التحقيق فى سرسنا وقبضوا على بعض أهلها ثم انتقلوا الى دنشواى حيث كانت القوات العسكرية قد سبقتهم اليها • أمر المحققون بالقبض على عدد كبير من أهالى البلدة وخاصة من كان ينتمى منهم الى أسرة محفوظ التى كان يرأسها حسن على محفوظ •

وقد علمت من التحقيق الذى قمت به عند زيارتى لدنشواى أن السبب الاول فى القبض على أفراد أسرة محفوظ — وسيرى القارىء أن العدد الاكبر من المتهمين كان منهم — يرجع الى عداء قديم بين العمدة السابق المرحوم محمد الشاذلى ونائب العمدة المرحوم عمر زايد من جهة وبين حسن على محفوظ من جهة أخرى — ومما يدل على صحة ذلك أن حسن — وكان شيخا فى الخامسة والسبعين من عمره — عندما صعد الى المشنقة قبل تنفيذ الحكم عليه بالاعدام صاح بأعلى صوته وهو متجه الى قريته وبيته وأبنائه • يلقى عليهم النظرة الاخيرة داعيا الله أن يخرب بيت العمدة ومن عاونه على الايقاع به ، وأن يظلمه كما ظلمه •

أخذ المحققون يمرون في دروب القرية ومعهم العمدة ونائب العمدة ومشايخ القرية .. كان الجو لا يزال محموما . الحادثة في ذروة حرارتها . أقل شبهة كافية للقبض على أي شخص يصادفه المحققون في طريقهم . وهنا يجب أن يتذكر القارىء أن الحادثة عندما وقعت بجانب جرن محمد عبد النبي المؤذن كما رأينا لم يكن هناك من شهود الاثبات سوى الضباط الانجليز . وهؤلاء لا يمكن أن يتبينوا وجوه عشرات الاطفال والرجال والنسوة الذين تجمهروا حولهم وألقوا عليهم الطوب أو ضربوهم بالعصى . فاذا سلمنا جدلا بصحة الوقائع التي نسبها هؤلاء الضباط لأهالى دنشواى فانه كان من المستحيل تذكر وجوه المتهمين الذين اشتركوا في الضرب والارشاد عنهم . وقد شعر أهالى القرية بهول الخطر الذى يهدد أبناءهم فأخذوا يصيحون ويضجون ويملأون الجو بكاء وعويلا وعندما سيق المتهمون المقبوض عليهم الى مسجد القرية وهو المسجد الذى تحول الى سجن بأمر المحققين ! لم يستطع أولئك المحققون أن يستمروا في تحقيقهم مع تلك المناحة التي سادت القرية فاضطروا الى الانتقال من دنشواى الى عزبة حسين شعير وهي تقع في الجهة الغربية من دنشواى .

بلاغ الحكومة :

أصدرت الحكومة بلاغها . وكان بلاغا مطولا جدا يشعر بالخطورة التي تعمدت الحكومة أن تضفيها على الحادثة . كما أنه يشف في الواقع عن وجهة نظر المحققين فيها . واني أكتفى بالفقرات الآتية « ابتدأ الضباط بالصيد ورأى الكابتن بوستك واللفتنانت بورتر أن أهالى الناحية شرعوا يتجمعون قريبا منهم ويحيطون بهم . وأن تصرفهم تشتم منه رائحة التهديد . واجتمع الاهالى حول الكابتن بوستك من كل ناحية وأخذوا يتعرضون له . فلما رأى اللفتنانت بورتر ذلك ذهب الى زميله ولكنه لم يقطع مسافة قصيرة حتى أحاط به الاهالى وشرعوا في نزع سلاحه منه . ورأى الميجر بين كوتين والكابتن بول الاهالى متجمهرين حول رفيقهما في المكان الذى كانا يصطادان فيه فأتيا اليهما . وأشار الدليل الى اللفتنانت سميث بالعودة . وبعد ذلك نزع الاهالى البندقية منه بعنف فسمع في الحال صوت طلق عميق وانطلق العيار من البندقية . وقرر اللفتنانت سميث أنه سمع الطلق العميق ورأى الجمهور متفرقا . واتضح بعد ذلك أن خروج العيار من البندقية كان قضاء وقدرا بعد نزعها منه وأنه نشأ عن الطلقة اصابة ثلاثة رجال وامرأة » ؟!

وهكذا جزم بلاغ الحكومة بقوله :

« اتضح أن خروج الميـــار كان قضاء وقدرا » • وهي نقطة لها خطورتها القصوى فى مجرى الحادثة وتطورها كان يجب أن يتركها البلاغ الى التحقيق والى تقدير المحكمة التى ستفصل فى القضية بعد استكمال الاجراءات القضائية ••

لم يكتف بلاغ الحكومة بذلك بل تعرض الى نقطة أخرى وهى احتراق جرن محمد عبد النبى المؤذن اذ ذكر عنه ما يأتى :
« شبت نار خفيفة في الجرن على مسافة مائة متر الى الشمال الشرقي من المحل الذى كان واقفا فيه الضابط بورتر فأطفئت فى الحال ولكن يظهر أن اشتعال النار زاد هياج الاهالى كثيرا لأنهم ادعوا أن الصيادين هم السبب فى اشتعالها • غير أنه ثبت من معاينة محل اشـتعالها أن دعواهم ضرب من المحال • وأن الاقرب الى العقل أنهم أشعلوها عمدا اشارة للابتداء بالهجوم العمومى » ؟!

وهكذا استعمل بلاغ الحكومة كلمة « ثبت » قبل أن يتم التحقيق وقبل أن تعرض القضية على المحكمة ••
أما مسألة قتل سيد أحمد سعيد من أهالى سرسنا وهو الذى تبعه الجنود الى داخل السوق فقد ذكر عنه البـلاغ أن جثتـه وجدت فى « ثغرة فى احدى زوايا السوق وقد قرر الكابتن بوستك وطبيب المركز اللذان عاينا الجثة بعد هذه الحادثة بعشرين ساعة أن الوفاة ناشئة عن ضرب القتيل بآلة حادة وسيصير تحقيق هـذه المسـألة بعد ظهر اليوم •• »

بعد ربع قرن :

هذا ما أرادت الحكومة أن تقوله اذ ذاك غداة وقوع الحادث • وقد انتقلت الى دنشواى بعد أن انقضى على الحادثة نحو ربع قرن (أوائل الثلاثينات) •• وبعد أن قضت المحكمة الخصوصية بحكمها المعروف الذى نفـذ بالشنق والسـجن والجلد • وبعد أن هدأت الاعصاب • بعد تلك المدة ذهبت الى دنشواى فسألت بعض الذين وردت أسماؤهم فى محاضر التحقيق • وفى جلسات المحكمة • وفى الصحف والمجـلات • عما يذكرونه عن الحادثة التى خلدت اسم قريتهم فى تاريخ مصر •
ولعل القارىء يوافقنى على أنه لم يجد هناك ما يدعو هؤلاء جميعا الى الكذب وقد انقضت الحادثة بأحوالها وملابساتها • وأن أولئك

الاشخاص الذين ولى شبابهم وشاع الشيب فى رءوسهم لا يروون ـ بعد انقضاء ذلك الزمن الطويل وبعد أن منسقطت العقوبات كلها بمضى المدة على الحادثة ـ الا تقرير الحقيقة .

عزب عمر محفوظ :

كان أول من لقيته من المتهمين الذين لا يزالون على قيد الحياة عزب عمر محفوظ . كان وقت الحادثة ممتلىء القامة . بادى الشباب . قوى البنيه . فرأيته فى الخمسين من عمره وقد شاع شيب خفيف فى رأسه . ولكنه ظل محتفظا بحيوية واضحة ومزاج عصبى ظاهر . ولم أكد أساله عما اذا كان يذكر شيئا عن الحادثة التى اتهم فيها حتى ضحك ضحكة جافة قصيرة ورفع يده المجعدة ثم وضعها على ظهره وهو يقول « ازاى أنسى منها حاجة وأنا ضهرى (بيشعوط) لغاية دلوقت » ولعل القارىء يفهم ما يرمى اليه القروى الشيخ اذا تذكر أنه قد حكم عليه بخمسين جلده نفذت أمام أهله بجانب المشانق فى دنشواى ...

ثم استطرد بعد ذلك فسرد تفاصيل الحادثة : « أعتاد الضباط الانجليز أن يحضروا الى قريتنا قبل الحادثة بسنتين أو ثلاث سنوات فينزل الاهالى للتفرج عليهم دون أن يتعرضوا لهم . وفى السنة الرابعة ـ وهى سنة الحادثة ـ جاءوا كعادتهم وكان منزل عمى حسن محفوظ ـ كما رأيته الآن ـ قريبا من السكة الزراعية . وكنت فى الظهر جالسا معه أمام بيته فسمعنا طلقات نارية . عندئذ اتجه عمى حسن واتجهت معه الى الناحية البحرية من البلدة عند السكة الزراعية . وأشار الى الضباط الانجليز أن يبتعدوا قليلا عن منازل القرية وأجرانها . ولما تبين أنهم لم يفهموا كلامه طلب من المترجم الذى كان يرافقهم أن يفهمهم ذلك . ثم عاد الى بيتــه وأنا معه . فأتجه الضباط الى الشرق وقسموا أنفسهم قسمين . الاول أتجه الى الناحية البحرية والآخر الى الناحية القبلية حيث أجران القمح التى كانت ممتلئة بالغلة ـ متكسرة ومكومة ـ واستمروا فى الصيد ولم نشعر الا والنار تشتعل فى الجهة القبلية بجرن محمد عبدالنبى المؤذن وسمعنا الاهالى يحذرون الانجليز «النار طارت فى الجرن ماتضربوش سلاح» . وطلعت أم محمد زوجة محمد عبد النبى تصرخ «ياغلتى!» « فضربها أحد الضباط الانجليز « رش » وهنــا جاء شيخ الخفراء عدس وقال « دهده ! دول بيضربوا نار هو ده يصـح ! هى دى

أصول ! » وبعدين طار رش تاني واتلمت الاهالي وبدأت في تحديف الطوب ولكنني لم أر أحدا يستعمل العصي في ضرب الانجليز .
سألته :
« وكيف اتهمت في الحادثة اذن ؟ »
فأجاب « كان أحد أعمامي شيخا من مشـــايخ البلد فلما حضر رجال الحكومة كلفوا كل شيخ من مشـــايخ البلد بأن يخرج من يشتبه فيه من حصته . فأخرج نفرا وعندئذ قال له هذا النفر « أنت يا عم على بتجيبني وتسيبت ابن أخـــوك عزب يعني هو ما كانش فيها ؟! » .
وكان المفتش الانجليزي مارا اذا ذاك فقال لعمي :
« هات ابن أخيك » فأحضرني وسجنت في شبين الكوم خمسة عشر يوما ثم قدمونا الى المحكمة المخصوصة التي أستمرت ثلاثة أيام وقضت علينا بالجلد . فبتنا في السجن ثم نقلونا في العربات الى دنشواي ونفذوا الحكم فينا . فأعدم عمي حسن محفوظ شنقا .. وجلدت أنا . »

محمد علي سمك :

كان ثاني المتهمين الذين قابلتهم هو محمد علي سمك وهو بخلاف غيره من الأشخاص الذين اتصلوا بالحادثة المشئومة لا يزال محتفظا بنظافة مظهره وشـــاربه المفتول . كما أنه على جانب من الادب والحيـــاء . وقد أفضى بذكرياته عن الحادثة التي حكم فيها عليه بالاشغال الشاقة سبع سنوات :
« كنت حوالي الظهر يوم الحادثة في غيطي الواقع بالجهة الشرقية من البلدة وفي أثناء رجوعي الى البلدة لاحظت ازدحاما عند جرن محمد عبد النبي المؤذن فأتجهت الى الجرن ووجدت الضباط الانجليز هناك فأشرت اليهم بأن يبتعدوا عن الجرن . ثم منعت أهالي البلدة من الاقتراب من الانجليز وأبعدتهم عنهم بعد أن رأيت أم محمد مضروبة وواقعة على الارض وبجانبها زوجها محمد يصرخ ظنا أن زوجته قد قتلت ... في ذلك الوقت أخرج أحد الضباط الانجليز ســـاعة وقال لي :
« خد دي بقشـــيش » ليكافئني على أني كنت أمنع الاهالي من الاحتكاك بهم . فأخذت الساعة منه وأعطيتها لشيخ الخفراء عامر عدس .. وعند ما رأى الضابط الانجليزي ذلك مني أخذ يربت على ظهري شاكرا وبعد ذلك ذهبت الى منزلي » .

ولما لاحظت أن كل ما ذكره ليس فيه ما يعاقب عليه سألته « وكيف أتهمت فى الحادثة اذن ؟ »

« عشان شيخ الخفر قال أنى أعطيته الساعة وسألنى المدير » هى دى الساعة التى كانت معاك ؟ قلت له « ايوه فاعتبروا ده دليل على أنى مشترك فى الحادثة وحكمت على المحكمة المخصوصة بسبع سنين قضيت منها ٢٢ شهرا فى ليمان طره لغاية ما افرجوا عنا بسعى المرحوم مصطفى باشا كامل ٠٠ »

العيسوى محمد محفوظ :

أما ثالث المتهمين الذين لا يزالون على قيد الحياة فهو العيسوى محمد محفوظ ولم أكن قد سألته حتى هممت بمغادرة دنشواى نظرا لاقتراب موعد القطار الذاهب الى منوف فأسرع خلفى وقدم نفسه :

« أنا العيسوى محمد محفوظ اللى اتحكم عليه بسبع سنين • حضرتك ما شبهتنيش ولا أخذتش سؤالى »

ثم أخبرنى أنه لم يكد يعلم بوجودى فى دنشواى حتى نزل من بيته ليقدم الى المعلومات التى أريدها •

وأدلى الى بما يأتى •

« كنت فى بيتى عند ما رأيت الانجليز يصطادون الحمام ورأيت الحريق يشب فى جرن محمد عبد النبى • أردت أن أذهب لارى ما فى الامر ولكن أشار على عمى حسن محفوظ الذى حكم عليه بالاعدام ألا أذهب فبقيت • وفى اليوم التالى أقبل المفتش الانجليزى وأخذ يمر فى البلدة وطفش الاهالى منه ولكنى لم أفعل مثلهم • رآنى ذلك المفتش واقفا أمام باب بيتى فقبض على لاننى قريب حسن محفوظ الذى كان العمدة السابق يكرهه • واتجه التحقيق الى أن عمى وأسرته حرضوا الاهالى على ضرب الانجليز • وقد قضيت مدة ٢٢ شهرا فى الإشغال الشاقة بليمان طره وأبى زعبل الى أن أفرج عنى • »

أم محمد :

كان يهمنى كثيرا أن ارى أم محمد وأتحدث اليها عندما علمت أنها لا تزال على قيد الحياة ولاشك أن القارىء قد لاحظ أهمية ماحدث لتلك القروية الساذجة فى بدء المأساة • وقد حصلت منها

عن ذكرياتها عن الحادثة اذ ألقت بها الى فى لهجة ريفية طبيعية لا تكلف فيها .

« كنت فى الجرن فوق « النورج » بادرس الغلة أنا وشحاته أخو زوجى . فلما نزل الانجليز علينا والعيال بيتفرجوا عليهم جه العمدة ومعاهم شيخهم عم عامر عدس والغفير محمد شحاته داود علشان يمنعوا الاهالى والعيال عنهم ويبعدوهم عن الاجران اللى كانت مليانه غلة . وما أشعر الا والنار تهب فى الجرن بعدما ضرب الانجليز « رش » ناحية الجرن . فصرخت واتلمت الناس تطفى فى الغلة . وجه زوجى محمد الله يرحمه يجرى . فى الوقت ده ضرب الانجليز عيار تانى فجه فى وركى . اترميت على الارض وقعد زوجى جنبى وقد رأيت الانجليزى يصوب البندقيـة الى جهتى بعدما صرخت . ولكنى لا أستطيع أن أجزم اذا كان يريد قتلى أم لا . وقد مات زوجى منذ خمس سنوات وترك لى بنتا عمرها سبع سنوات وولدا سنه عشر سنوات ولكنه لم يترك لهما شيئا مطلقا . وأنا التى أتكفل بتربيتهما الآن »

عامر عدس :

شيخ فى الستين من عمره طويل القـامة نحيف أشيب كان يشغل وظيفة شيخ خفراء فى دنشـواى فى عام ١٩٠٦ عند وقوع الحادثة :

« كنت فى دوار العمدة أنا ونائب العمدة عمر زايد فجـاء « الاومباشى » الذى كان مكلفا بمرافقة الضباط الانجليز وقال لنـا قوموا علشـان جيش الاحتلال عند السكة الزراعية . فقمت أنا وبعض الخفراء ومنهم محمد شحاته داود ولقينا الحريقة والعة فى جرن محمد عبد النبى والانجليز واقفين جنبه . وكان بعض الاهالى قد أمسـكوا بالانجليز عندما رأوهم ضربوا نار وحرقوا الجرن . فضربت أهل بلدنا وأبعدتهم عن الانجليز . ولكن أحد الضـباط كان أطلق عيارا فاصابنى فى وركى . وأصاب أم محمد . والمرحوم على الدبشه والخفير محمد شحاته داود . لان العيار كان من نوع الرش ينتشر ويتفرق بعد اطلاقه ولا يزال الرش موجودا فى وركى الى الآن . وجاء العمدة فحـافظ على الانجليز حتى حضر ضابط النقطة . ولم أر أحدا اعتدى على الانجليز أمامى » .

محمد شحاته داود :

وهو الخفير الذى علمنا أنه رافق شيخ الخفراء الى محل الحادثة فاصابه الرصاص ٠٠ قال : « الاومباشى اللى كان مع الضـــباط الانجليز جه بيت العمدة علشان يطلع خفراء البلد فأمرنى شيخ الخفر عامر أن أتوجه معه فرافقته الى الجهة القبلية حيث جرن محمد عبد النبى ، وذهب جزء آخر من الخفراء الى الجهة البحرية ٠ ولما طبينا عند الجرن لقيت أم محمد زوجة محمد عبد النبى نزلت من على « النورج » وبتصرخ ٠ ولقيت يوسف محمد سليم الذى حكم عليه بالاعدام ومحمد عبد النبى الذى حكم عليه بالاشغال الشـــاقة المؤبدة ماسكين فى بندقية الضـــابط الانجليزى فسألناهما « ايه يا أولاد ؟ » فأجابوا « ده ضرب الرش فى الجـــرن حرقه » وكان الانجليزى ماسك البندقية من ناحية وهم بيشدوا من الناحية الثانية وما تشعر الا والرش ساب من البندقية وجه فى وش أم محمد وفى شيخ الخفر عامر وفى أنا وفى على الدبشة الله يرحمه ٠ لاأستطيع أن أؤكد اذا كان الانجليزى تعمد اطلاق النار أو أن العيار خرج رغما عنه ٠ ولكنا اتلهينا بعد ذلك فى أنفسنا والانجليز جريوا الى الجهة البحرية عند السكة الزراعية فجرى الاهـــالى وراهم وأرجعوهم ٠ ولم أر أحد ضربهم ٠ ولكننى سمعت بعد ذلك أن الاطفال ألقوا الطوب عليهم ٠ وأن البعض ضرب الانجليز ٠ وقد نقلوهم الى مستشفى شبين الكوم ولم يسألنى أحد عن كيفية اصابتهم ٠

هذا هو ملخص التحقيق الجديد الذى قمت به فى دنشواى بعد الحادث بنحو ربع قرن ٠ وعلى ضوء هذه الخلفية ســيتبين للقراء كيف تمت محاكمة أولئك المتهمين أمام المحكمة المخصوصة ٠

المتهمون أمام « المحكمة المخصوصة » :

لعل الطريقة التى حوكم بها المتهمون فى حادثة دنشـــواى هى الظاهرة الوحشية فى هذه القضية فقد رأينا أنها لم تعد حضور أربعة ضباط من الجيش الانجليزى الى القرية لصيد الحمام من أبراجها فاذا سلمنا جدلا بصحة الوقائع التى نسبت الى المتهمين فقد كان واجبا أن تحقق معهم سلطات التحقيق العادية المألوفة فى مصر ثم يقدمون بعد ذلك الى الجهة القضائية صاحبة الاختصاص الاصلى ٠

ولكن المحققين أرادوا المغالاة فى الارهاب ظنا منهم بأن فيه اقرارا لهيبتهم ٠ فتحايلوا على المواد الخاصة باختصاص المحاكم الاهلية ٠

مدينة الى نبش لائحة قديمة كان اللورد كرومر قد أرغم الحكومة الاهالىعلى اصدارها وهى لائحة « المحكمة المخصوصة » أو القانون العجيب الخاص بهذه المحكمة !

والواقع أن قانون هذه المحكمة شذوذ عن النظام القضائى العادى فى مصر • وكان السبب فى اصداره مشاجرة بسيطة حدثت فى مدينة السويس فى شتاء عام ١٨٩٢ بين بعض بحارة الاسطول الانجليزى وبعض الاهالى • فلما حكمت المحكمة الاهلية على المتهمين من الاهالى بعقوبات لم ترض اللورد كرومر أرغم الحكومة المصرية اذ ذاك على اصدار « الديكريتو » الخاص بالمحكمة المخصوصة • صدر فى ٢٥ من فبراير عام ١٨٩٥ ونص على أن المحكمة تؤلف من « ناظر الحقانية » رئيسا • ومن المستشار القضائى وقاضى انجليزى من قضاة محكمة الاستئناف يختاره ناظر الحقانية وأحد رئيسى محكمة مصر أو الاسكندرية الابتدائية على حسب اختيار ناظر الحقانية ومن يكون قائما بأعمال المحاماة والقضاء فى جيش الاحتلال أعضاء !؟ وهى تفصل فى الجنايات والجنح التى يرتكبها الاهالى ضد جنود وضباط جيش الاحتلال وضد بحارة السفن الحربية الانجليزية الراسية فى أحد الموانى المصرية • ونص القانون على أن المحكمة تعقد جلساتها فى الجهة التى وقعت فيها الجناية أو الجنحة وأن ضبط المتهمين يكون بناء على أمر من «حكمدار» بوليس مصر أوالاسكندرية او من ينوب عنهما • وأن الدعوى تنظر فى جلسة علنية بمجرد انتهاء التحقيق وتختار « سلطات الشرطة » محاميا عنها لاثبات التهمة ضد المتهمين • أى ليكون ممثل الاتهام ! وقد وقع الاختيار على الاستاذ المرحوم ابراهيم الهلباوى •

ولعل أغرب القواعد التى اشتمل عليها ذلك القانون نصه على أنه لا يقبل الطعن فى الاحكام التى تصدرها تلك المحكمة بأى وجه! بل أنهـا واجبة التنفيذ فورا ! وأنهـا غير مقيدة بأحكام قانون العقوبات بل تحكم فى الجنايات والجنح بالعقوبة التى ترى لزوم الحكم بها بما فى ذلك الحكم بالاعدام •• ؟!

المحاكمة :

وقد عقدت « المحكمة المخصوصة » فى الساعة الثامنة والدقيقة الثلاثين برئاسة « صاحب العطوفة » بطرس غالى باشا • وعضوية

مستر وليم جود المستشار القضائي بالنيابة ومستر بولد وكيل محكمة الاستئناف الاهلية والكولونيل لادلو القائم بأعمال المحاماة والقضاء في جيش الاحتلال • وأحمد فتحي زغلول بك رئيس محكمة مصر الابتدائية الاهلية وعثمان مرقص بك سكرتير الجلسة •

وقد حضر عن المتهمين الاساتذة أحمد لطفي السيد « بك » ومحمد يوسف بك وعثمان يوسف بك واسماعيل عاصم بك وهم المحامون الذين كونوا هيئة الدفاع •

ولا يتسع المقام هنا — طبعا — لسرد كافة الاجراءات والشهادات والمرافعات التي استغرقت المحكمة في سماعها طيلة ثلاثة أيام كاملة • ولكنني أكتفي بأن أقدم الى القارىء بعض السمات الشاذة لهذه المحاكمة العجيبة ••

ولعل من أهم ماشد الانتباه شهادة الدكتور بوستك الذي كان بين من عدهم قرار الاتهام مجنيا عليهم • ففي تلك الشهادة كان يتجلى ميل الشاهد الى الصدق وعدم رغبته في تقرير أمور لم يكن في امكانه أن يقطع بصحتها • من ذلك أنه استطاع التعرف على المتهم الذي يدعى السيد الصوفي فقد قرر أنه في مقدمة من أعتدوا عليه ثم نودي على المتهم السادس فنظر الشاهد اليه وذكر أنه أشار في التحقيق الى أنه يعرفه من بين المعتدين عليه • ولكنه لا يستطيع أن يفصل أمام المحكمة ما فعله كل من المتهمين ويكتفي بالقول بأنهم أعتدوا عليه • أخذت المحكمة تنادي المتهمين واحدا بعد الآخر فكان يعرف البعض ولا يعرف البعض الآخر • وعاد فقرر أنه لا يذكر ما فعله كل متهم على وجه التحديد •

ولما سأله الاستاذ لطفي السيد عما اذا كان يعرف سبب اعتداء الاهالي عليهم ؟ أجاب أنهم اعتدوا عليهم ولكنه لا يعرف السبب ••

كشف طبي :

وقد لاحظ الهلباوي — ممثل الاتهام — أن الدكتور بوستك الشاهد قد رأى النقيب بول ساعة وفاته وأوقع عليه كشفا طبيا فطلب منه أن يدلي الى المحكمة بملاحظاته عن تلك النقطة • أي برأيه الطبي في سبب الوفاة فأجاب اجابة لها خطورتها القصوى اذ قرر أنه كشف على النقيب بول كشفا سطحيا وأن سبب الوفاة من احتقان في المخ من « ضربة شمس » •

نودي بعد ذلك على الدكتور نولن الطبيب الشرعي الانجليزي فأجاب عن تلك النقطة ذاتها أنه بالكشف على جثة النقيب بول بعد اخراجها من القبر رأى أن حالة الجثة توافق تقرير الدكتور بوستك . وأن سبب الوفاة احتقان في المخ من ضربة الشمس . وعقب على ذلك بقوله أن الضربة التي أصابت رأس النقيب بول ـ وهو الانجليزي الوحيد الذي توفي في الحادثة ـ هي التي جعلت الشمس تؤثر بسرعة على المخ . فضربة الشمس هي السبب المباشر للوفاة ولكن أصابة الرأس هي التي جعلت المخ أكثر استعدادا للتأثر من ضربة الشمس . وهنا سأله رئيس الجلسة عما اذا كان يعتقد أنه اذا لم تحصل ضربة الشمس هل كانت تحصل الوفاة من أصابة الرأس ؟ فأجاب :

« لا تحصل الوفاة من الاصابة »

وسأله الاستاذ عاصم احد أركان هيئة الدفاع عن المتهمين « هل اذا لم تحصل أصابة الرأس بالضربة المنسوبة الى للمتهمين والتي أصابت الكابتن بول . أكانت ضربة الشمس كافية وحدها للوفاة ؟

فأجاب « أنها كافية »

مرافعة الهلباوي :

فتحت الجلسة في اليوم التالي عند الساعة ٨ والدقيقة ٢٠ صباحا فبدأ الهلباوي مرافعته التي استمرت أربع ساعات كما سيرى القارىء في حديثه المنشور في هذا البحث ونظرا لما لتلك المرافعة من الاهمية رأينا أن نقتطف للقارىء بعض ما ورد فيها :

بدأ الهلباوي بالقول أن الحريق الذي شب في جرن محمد عبد النبي لم يكن بفعل الضباط الانجليز . ثم انتقل بعد ذلك الى الكلام عن سبب ارتكاب الجريمة فتساءل عما اذا كانت الجريمة بسبب الحمام ؟ أو بسبب آخر ؟ أو لان الضباط انجليز ؟ وأضاف ـ نقلا عن مندوب جريدة « اللواء » في جلسات القضية ـ « أنا لا أستطيع أن أجيب على هذا السؤال فالطبيعة الشريرة تقبل كل جريمة لأي سبب كان . ونحن نسمع كل يوم أن الولد يقتل اباه . وأن الأب يقتل ابنه . فأمامنا الآن جريمة فظيعة تستحق أشد العقاب » ؟!
وقد تعرض بعد ذلك لوصف كيفية اعتداء المتهمين فقرر أنهم كانوا يريدون قتل الضباط الانجليز . وأن هذه الفكرة كانت

سابقة لأن حضور الضباط كان معلوما • وقد اعترف بأن ما حصل من المتهمين لم يكن اصرارا معلقا مشروطا • ثم شرح ذلك فقال ان المعركة كانت على باب بيت حسن محفوظ الواقع بقرب السكة الزراعية • وأنه كان أول من استقبل الضباط مع كثيرين من أفراد عائلته لانذارهم بالشر • وفى وجوده الساعة الثانية بعد ظهر يوم الحادثة ودرجة حرارة الجو ٤٢ • وشهادة الشهود على وجوده فى المعركة أدلة على أن له الزعامة فى هذه الحادثة •

وقد عاد الهلباوى بعد ذلك الى هذه النقطة مرة أخرى فقرر أنه يصعب عليه أن يقول أن نية الاصرار كانت موجودة عند الاثنين والخمسين متهما المقدمين الى المحاكمة • ولكنه يقول ان النية كانت موجودة عند الزعماء •

وكأنه شعر بأهمية شهادة الطبيبين الانجليزيين الخاصة بوفاة النقيب بول • وأن سبب وفاته ضربة الشمس لا ضرب الأهالى ، فلجأ الهلباوى الى شرح العلامة الفرنسى « جارو » لقانون العقوبات واقتبس منه مبدأ خاصا بأن « الضرب الذى يؤدى الى الموت لا يشترط فيه الا أن تكون علاقة السببية غير منقطعة • وأن الموت اذا نتج بسبب ما بعد الضربة الأولى فالضارب قاتل • ولو أن الضربة وحدها لا تنتج الموت » واستشهد بعد ذلك بمبادىء واردة فى مجموعة الأحكام يقضى أحدها بأن الوالد اذا ترك ولده فى بستان وجاء طائر فقتله فيكون الوالد قاتلا • وأن اللص اذا سطا على قطار فخاف منه الركاب وقذفوا بأنفسهم من القطار وماتوا يعتبر اللص قاتلا ، وانتهى من ذلك الى أنه ولو أن النقيب بول قد مات من ضربة الشمس التى أصابته أثناء عدوه تلك المسافة الطويلة الا أن المتهمين قاتلون له لانهم اعتدوا عليه بالضرب أولا !

وأضاف أن قائد جيش الاحتلال أرسل خمس مذكرات تتضمن تاريخ حياة الضباط المجنى عليهم وكلها أطناب فيهم وثناء عليهم •• وقدمها للمحكمة • كما ذكر أن الرائد بين كوتين ـ وهو أحد الضباط الأربعة ـ قد قرر أنه حضر الى البلدة ثلاث سنوات فلم يجد الا الاحترام من أهلها وعلق الهلباوى على ذلك بقوله : « فاذا كانت هذه أخلاق الأمة وهؤلاء المتهمون قد خالفوا تلك الأخلاق بارتكابهم هذه الجريمة الفظيعة فهم يستحقون عليها أشد عقوبة تناسبها حفظا للنظام • فللمحكمة الآن أن تحكم بما تشاء • ولكنى لا أطلب أن تحكم بالهوى بل بالقوانين • فالقانون الفرنسى يعاقب على

جريمة المتهمين بالاعدام • والقانون الانجليزى يعاقب بالاعدام • وهو لا يشترط ســبق الاصرار » • وهنا سأل مستر بوند أحد أعضاء المحكمة :

اذا كان القانون يعاقب على هذه الجريمة أفليس لنا أن نحكم به ؟ « فأجاب الهلباوى » هذه هى نصوص القوانين ولكم أن تحكموا كما تشاءون حضراتكم غير مقيدين بقانون ! واسمحوا لى أن أقول : اننى رجل مسلم ولنا أن نطلب معاقبـــة المتهمين طبقا للشريعة الاسلامية ففى تبيين الحقـــائق فى شرح الزيلعى أن القتل العمد يعاقب عليه بالقتـــل عملا بنص القرآن الشريف (كتب عليكم القصاص) حتى لو كان القتل بقشرة قصب • فكل القوانين تقضى بالاعدام وقد قررت أنه اذا لم يتوافرشرط الاصرار فلكم أن تطبقوا القانون الانجليزى الذى لا يشترط الاصرار ولـكم أن تنظروا الى مصلحة الامن العام التى تركها المشرع أمانة بين أيديكم •

ولـما انتهت مرافعة ممثل الاتهام الهلباوى بك رفعت الجلسـة للاستراحة ثم أعيدت بعد ذلك لسماع مرافعة الدفاع عن المتهمين •

مرافعة احمد لطفى السيد :

وأكرر هنا أن المقام فى هذا البحث التاريخى لا يســمح بنشر المرافعات التى قام بها المحامون عن المتهمين ولذا سأكتفى بأن أقدم نبذة من مرافعة الأستاذ أحمد لطفى السيد المحامى — اذ ذاك — كنموذج من الطريقة التى اتبعها الدفاع ، تكلم عن أسباب الجريمة فذكر أنه « ليس من وظيفة الدفاع الا تقرير الحقيقة عن هذه الجريمة، بل الجرائم المتسلسلة • ونقول أن القدر ساقها ولم يكن للمتهمين يد فيها سوى الانفعال الوقتى • أن سبب هذه الجرائم هو احراق الجرن من الصيد أو من القضاء والقدر • وأن من البديهيات احتراق الجرن لأن الأمر البديهى يصدق حسبما يقال • والشىء الذى يعرف بالتجربة لا يحتاج الحال فيه الى البديهيـــات • فنحن قد عرفنا بالتجربة أن الجرن اذا أطلق عليه عيار نارى سواء أكان من بعيد أم من قريب فانه لا يحترق ولكن محمد عبد النبى لم يكن عنده من البداهة ولا التجربة ما عندنا حتى يعتقـــد أن البندقية لا تحرق الجرن • ونحن نرى أن الجرن احترق كما احترقت شبين الـكوم يومئـذ • ولكن كل ذلك من ظروف ســيئة جرت على دنشواى بالقضاء والقدر — كل هذه الجرائم • فمن الظروف السيئة أن يكون

الدليل الذى كان يرافق الضباط الانجليز هو عبد العال صقر الذى اختفى وقت الحادثة ولم يظهر الا بعدها ·

« ومن الظروف السيئة أن يكون المحافظ على الضباط هو الأومباشى الذى ترك واجبه وذهب الى منزل محمد درويش زهران - أحد المحكوم عليهم بالاعدام - ليتناول الطعام ·

« ومن الظروف السيئة أن تتأخر الاشارة التليفونية ولا تصل دنشواى حتى وصلها الضباط وكانت المعركة · ومن الظروف السيئة أن يكون يوم الحادثة يوما صائفا شديد الحرارة فينتج من شدتها احتراق الجرن وصياح نساء البلدة واصابة الكابتن بول بضربة شمس » ·

وقد نفى الاستاذ المحامى بعد ذلك سبق اصرار المتهمين وفند أقوال الهلباوى فى ذلك الشأن وتكلم عن القانون فقال أنه عبارة عن قواعد عامة ·

وقال « ونحن راضون أن نوكل أمرنا الى المحكمة المخصوصة ولها أن تطبق ما تشاء من العقوبات » وذكر الضغائن التى بين المتهمين والعمدة وختم مرافعته قائلا « أن لى كلمة عامة بالنسبة للمتهمين وهى أن المسئولية تكون على قدر طاقة المكلف وهؤلاء المتهمون نشأوا فى أفق أو فى وسط ·وذلك الوسط الذى نشأوا فيه أقل من الانسان الكامل فخذوهم بعدلكم ولكن الرحمة فوق العدل » ؟!

وهنا كلمة صريحة يجب أن نقولها انصافا للتاريخ · وهى أن الدفاع عن المتهمين لم يكن من القوة والجرأة بحيث يتناسب مع خطورة القضية وأهميتها سواء من وجهة النظر الوطنية · أو من وجهة نظر أداء واجب الدفاع قضائيا · فقد دهشنا فى الواقع ونحن نقرأ مرافعات المحامين من أنهم كانوا يلتمسون الرحمة ويفوضون أمر المتهمين الى المحكمة كأن التهمة ثابتة عليهم لا يحتاج أمرها الى مناقشة · وقد تحرينا عن هذه النقطة فأخبرنا الأستاذ أحمد بك مصطفى المحامى بأنه كان وقتئذ يشتغل بالمحاماه مع زميليه الأستاذين عبد العزيز « باشا » فهمى وأحمد لطفى السيد « باشا » وأن لطفى « باشا » كان يبيت قبل نظر القضية والمرافعة فيها بعزبة المرحوم محمود بك عبد الغفار · وأنه أصيب ليلتئذ بمغص شديد فذهب الى الجلسة وهو مريض فأثر المرض والاجهاد فى مرافعته ··

وقبل التعليق على الحكم الذى أصدرته المحكمة المخصوصة أحب أن أعرض لموقف الرأى العام ازاء المحكمة فى ذلك الوقت ٠ فانها قبل أن تنظر القضية وقبل أن تفصل فيها كانت هدفا لحملات صحفية عنيفة ٠ ويكفى لكى يكون القارىء فكرة عن تلك الحملة أن أقدم له ما نشرته جريدة « الايجيبت » اذ قالت :

« أما دكريتو ١٨٩٥ الذى أنشأ المحكمة المخصوصة فلا ينطبق على هذه الحادثة بالمرة لأن الضباط خرجوا عن كونهم ضباطا بمجرد تأهبهم للصيد وأخذهم عدته ٠ فيكون الاعتداء قد حصل عليهم وهم صيادون كسائر من يرحلون الى القرى لهذه الغاية ٠

وعلاوة على ذلك فان الضباط خالفوا القانون بصيدهم فى نقطة تبعـــد عن البلد بأقل من كيلو متر وباطلاقهم بنادقهم على حمام الاهالى ٠

ثم تساءلت « الايجيبت » عن الكيفية التى كانت تحاكم بها عصابة من أهل دنشواى اعتدت على أوروبى من أية جنسية أخرى ؟ هل تتبع معها الاجراءات التى اتبعت مع المعتدين على الضباط الانجليز ؟ أم تعامل معاملة المعتدين بوجه عام ؟ واستنتجت من ذلك أن حقيقة الحادثة مازالت موضع الشك ثم أضافت فى جرأة تثير الاعجاب :

« نحن نصرخ بأعلى صوتنا أن المحكمة ستحتقر العدل ٠ وأن حكمها سيكون وحيدا فى بابه » ٠

الحكم والتنفيذ :

انعقدت المحكمة المخصوصة فى منتصف الســـاعة التاسعة من صـــباح يوم الأربعـــاء ٢٧ من يونيو ســـنة ١٩٠٦ أى تمام اليوم الرابع عشر لوقوع الحادثة ٠ اذ عرفنا أنها وقعت فى يوم الأربعاء ١٣ من يونيو وأصدرت حكمها وهو حكم مسهب ومطول ٠ تعرض للحادثة ٠ وشرح ظروفها على ضوء اقتناع المحكمة بادانة المتهمين ٠

تعرضت لموت النقيب بول الذى قرر الأطباء الانجليز أنه مات متأثرا بضربة الشمس لا بضرب الأهالى فذكرت عن ذلك « وحيث أن الكشف الطبى الأول الذى أوقع على النقيب بول قبـــل وفاته يثبت أنها مسببة عن ارتجاج فى المخ ناشىء عن الضربة التى أصابته فى رأسه وعن اصابة الشمس التى نزلت به وهو يقصد المعسكر ٠ وأثبت التشريح الذى أجراه حضرة طبيب المحاكم الشرعى أن تلك

الضربة أحدثت الارتجاج حقيقة وأنها لم تكن كافية وحدها لاحداث الوفاة الا أنها أضعفت المصـــاب وأعدته لسرعة التأثر باصابة الشمس وسهلت موته ٠٠ » ٠

ثم تكلم الحكم بعد ذلك عن مسألة ســبق الاصرار الذى نفاه الدفاع اذ قرر أن الحادثة كانت بنت وقتهــا فرد على ذلك فى أسبابه :

« وحيث أن هذه الجريمة كانت عن عمد وسبق اصرار ظاهر من اقتران الحريق بتكاثر المعتدين فجأة على الضابطين اللذين كانا فى الجهة القبلية وامساك يد الضــابط بول فى الجهة البحرية مع الاشارة الى ذلك الدخان الذى كان متصـــاعدا من الحريق وعدم وجود من يشفق على ضعيف لم يفعل أمرا يوجب التعنيف فضلا عن التغالى فى الاعتداء الى درجة ازهاق الروح مع وجود القادرين على منع ذلك بين المتجمهرين ٠ بل أن أولئك القادرين كانوا أشد هولا على الضباط ولا رحمة ولا حنان » !

ثم انتهت المحكمة من ذلك الى سرد أسماء المتهمين الذين ثبتت ادانتهم فى نظرها ووصفهم الحكم بأنهم « لم يتركوا بعملهم الفظيع هذا محلا للشفقة ٠ فما كانوا من المشفقين » !

وقسمت المتهمين الى قســمين ٠ قسم الزعماء وقسم المتهمين العاديين ٠ فالزعماء وهم حسن محفوظ ويوسف حسين سليم ٠ والســيد عيسى سالم ٠ ومحمد درويش زهران ٠ قضت عليهم بالاعدام شنقا فى قرية دنشواى ٠

وقضت على اثنين بالاشغال الشاقة المؤبدة أحدهما محمد عبدالنبى المؤذن الذى علمنا أن زوجته أم محمد أصيبت برصاص الضباط الانجليز قبل الحادثة مباشرة ٠٠ وعلى واحد بالاشغال الشاقة ١٥ سنة ٠ وعلى ستة متهمين بالاشغال الشاقة ٧ سنوات ومن بينهم محمد على ابو سمك والعيسوى محمد محفوظ ٠ وقضت على ثلاثة متهمين بالحبس مع الشغل سنة وبجلد كل منهم خمسين جلدة وأن ينفذ الجلد فى قرية دنشواى ٠ وقضت على خمسة من المتهمين بجلد كل واحد منهم خمسين جلدة تنفذ فى دنشواى ومن بينهم عزب عمر محفوظ ٠ وهو ثالث المتهمين الذين حدثناهم عند زيارتنا لدنشواى٠

وقضت أخيرا ببراءة باقى المتهمين وكلفت مدير المنوفية بتنفيذ الحكم ٠

كان أول ما فكر فيه المكلفون بتنفيذ الحكم هو اختيـــار مكان التنفيذ وساعته • أما المكان فهو نفس المكان في قرية دنشواى حيث سقط النقيب بول ، فاقاموا هناك آلة الاعدام « المشنقة » ، كما اقاموا بجانبها آلة للجلد • وبجانب الآلتين نصبت ثلاث «خيم» الاولى تبعد عن المشنقة بنحو عشرة أمتار وقد أعدت لغسل جثث المشنوقين بعد وفاتهم •• والخيمتان الاخريان نصبتا في الجهة البحرية وأعدت احداهما للمحكوم عليهم بالاعدام والاخرى للمحكوم عليهم بالجلد •

ففى اليوم التالى لصدور الحكم • أى يوم الخميس ٢٨ من يونيو سنة ١٩٠٦ عند الساعة الاولى بعد الظهر أحضر المتهمون مكبلين بالسلاسل وقد أحاطت بهم فرقة من أورطة « الدراجون » وهى الاورطة التى يتبعها النقيب بول • وكان الجنود الانجليز ممتطين صهوات جيادهم • حاملين البنادق خلف ظهورهم والسيوف مشهرة فى أيديهم • وقد تبعتهم فرقة من فرقا السوارى التابعة للجيش المصرى • ووضعوا المتهمين فى الخيام التى أعدت لهم • ثم أقبل بعد ذلك مستر ميتشيل مستشار الداخلية الانجليزى ومعه مدير المنوفية فوقفا بين المشنقة وآلة الجلد انتظارا للوقت المحدد للتنفيذ• اذ كان قد تقـرر أن يكون الابتداء في التنفيذ فى نفس الســاعة والدقيقة التى وقعت فيها الحادثة • تقدم على حسن محفوظ ابن حسن محفوظ أول المحكوم عليهم بالاعدام • وطلب أن يسمح له بمقابلة أبيه لكى يتلقى منه ما يوصى به فرفض طلبه •• وهنا يجدر بى أن أذكر أننى عندما زرت دنشواى ــ بعد ربع قرن من الحادثة ــ بحثت عن ورثة حسن محفوظ فلم أجد من بينهم فى البلدة الا عبد الرحمن حسن محفوظ • وقد طلبت اليه أن يسرد لى شيئا عن ذكرياته اذا كان يبلغ من العمر عند وقوع المأساة ٢٣ عاما • فحاول مرارا أن يجيب طلبى ولكنه لم يستطع اذ أن التأثر كان يغلبه فى كل مرة • وقد علمت من أهالى القرية أن هذا الابن لا يزال يذكر ذلك اليوم الأغبر الذى شنق فيه أبوه كأنه الامس القريب • كل ما استطعت أن أعرفه منه أن شقيقه على حسن محفوظ وهو الذى رفض طلب مقابلة والده كان يشتغل جنديا فى فرقة المطافىء التابعة لمجلس بلدى شبين الكوم • وما كاد منتصف الساعة الثانية يأزف حتى رفع الجندى « البروجى » بوقه ونفخ فيه ايذانا بحلول ساعة الحادثة وساعة التنفيذ فاسرع الجنود الى اعتلاء جيادهم وشهروا سيوفهم ثم أقبل الحانوتية والمغسلون ومعهم أدواتهم المعتادة من

« طشت » وإناء فيه ماء » وكوز » وقماش أبيض » « دكة ونعش » وانتظروا فى « الخيمة » التى بجانب المشنقة ..

وبدأ تنفيذ الحكم بالاعدام فى حسن محفوظ الذى كان بيته لايبعد عن المشنقة بأكثر من ٦٠ مترا فكانت زوجته وأولاده وأحفاده ونساؤهم واقفين على سطح المنزل يشاهدون مصرع رب الاسرة . وذكر من شاهد الحادثة بأنه تقدم الى المشنقة بقدم ثابتة ثم اتجه الى القرية مسقط رأسه ليلقى عليها نظرة الوداع الاخيرة ..

ولم يكد بصره يقع على أهله حتى ارتفع ضجيجهم وبكاؤهم وعويلهم فرفع يده الى السماء واستنزل اللعنات على عمدة البلدة وبعض مشايخها .

واستمر التنفيذ على هذا النمط . اعدام واحد وجلد اثنين . وقد وصف مندوب جريدة «اللواء» جلد المتهم عزب عمر محفوظ الذى ذكر لنا ـ فى يناير عام ١٩٣٢ ـ أن جلده « لسه بيشعوط » ما يأتى :

« هو عزب عمر محفوظ . جردوه وصلبوه ثم ضربوه ولم يتحمل الا أربع ضربات وبكى وأتم الضارب الخمسين جلدة والمضروب يتصبب عرقا . ولم أتحقق أن كان جسمه تمزق والدم نبع منه أم الذى كان يلمع فى ضوء الشمس هو العرق . ثم أنزلوه عن الصلب وقادوه الى رفاقه » .

ولست فى حاجة الى أن أنقل ما ذكرته الصحف اذ ذاك عن هول ذلك اليوم الاسود . اذ أصبحت تلك القرية الهادئة الوادعة مناحة رهيبة يبكى شيوخها ونساؤها وأطفالها . لم يخل بيت من ابن أو زوج أو أخ أعدم . أو سجن . أو جلد . ويكفى أن أنقل الى القارىء الكلمة التى ختم بها الاستاذ أحمد حلمى ـ وهو من الصحفيين المعروفين اذ ذاك ـ وصف ذلك اليوم اذ كان حاضر التنفيذ مندوبا عن جريدة « اللواء » قال :

« كاد دمى يجمد فى عروقى بعد تلك المناظر الفظيعة فلم أستطع الوقوف بعد ذلك من الذى شاهدته فقفلت راجعا وركبت عربتى وبينما كان السائق يلهب خيولها بسوطه كنت أسمع صياح ذلك الرجل يلهب الجلاد جسمه بسوطه ، وهذا رجائى من القراء . أن يقبلوا معذرتى فى عدم وصف مافى البلدة من مأتم عامة وكآبة مادة رواقها على كل بيت . وحزن باسط ذراعيه حول الاهالى حتى ان أجران غلالهم كان يدوسها الذين حضروا لمشاهدة هذه المجزرة

البحرية • وتأكل فيها الانعام والدواب بلا معارض ولا مانع كأن لا صاحب لها • ومعذرتي واضحة لاني لم أتمالك نفسي وشعوري أمام البـــلاء الواقع الذي ليس له من دافع الا بهذا المقدار من الوصف والايضاح » •

نتيجة التحقيق :

ويحسن قبل أن أختم هذا التحقيق الذي أجريته بعد انقضـــاء خمسة وعشرين عاما على الحـــادث • أن أحصر ملاحظاتي التي استخلصها من التحقيق فيما يأتي :

اولا : أن الضباط الانجليز قد اعتادوا الذهاب الى دنشواي نفسها في سنوات سابقة على سنة ١٩٠٦ لصيد الحمـــام فكانوا يقابلـون مقابلـة كريمـة كما قرر الشهود الانجليز في جلســـة المحاكمة ولم يقع على أحدهم اعتداء •

ثانيا : أن الطريقة التي كانت تتبع في تنقلات أولئك الضباط من اخطار الجهة التي سوف يصطادون فيها بخبر قدومهم واشراف ضابط النقطة على تسهيل مهمة الضباط حتى يعلم الاهالى من قبل بان جنودا أجانب سوف يحضرون الى قريتهم للصيد ليحتاطوا للامر اذا كان هناك ما يدعو للاحتياط •

ثالثا : أن ضابط شرطة نقطة الشهداء التي تتبعها دنشواي كان يتولى تحقيق حادثة جنائية فلم يمكنه الانتقال بنفسه ولذا اكتفى بتكليف أحد « الاومباشية » من مرءوسيه بمرافقة الضباط الانجليز وقد تركهم هذا « الاومباشي » وذهب لتناول الطعـــام عند أحد أصدقائه وهو محمد درويش زهران الذي حكم عليه بالاعدام •

رابعا : أن الضباط الانجليز لم ينتبهوا الى وجود الغلال في اجران القرية ولم يراعوا اشتداد الحرارة التي تساعد على التهـاب الحريق في الغلال لاقل سبب فاطلقوا النار من بنادقهم على أبراج الحمام • فلما طار الحمام وحط على الاجران تبعوه • وكانت هناك حمامتان حطتا على جرن محمد عبد النبي المؤذن فاطلق عليهما أحد الضباط النار وصاحت أم محمد زوجة صاحب الجرن خشـــية احتراق الغلة • ولكن الضابط لم يفهم قصدها فاعاد الكرة واطلق النار • وعندئذ التهب الحريق في الجرن •

وهذا التعليل هو أقرب الى العقل والمنطق من اى شيء آخر • اذ لم يكن هناك مايدعو مطلقا الى أن يقدم الاهالى على احراق غلالهم بانفسهم

وقد كان فى امكانهم ـ لو أن نية شر كانت مبيتة فى صدورهم ـ أن يتحرشوا بالضباط الانجليز فيمنعوهم من النزول الى الاجران ، فاذا أصروا اعتدوا عليهم . وخاصة أنه لم تكن هناك قوة عسكرية تحمي اولئك الضباط .

خامسا : أن رصاص أحد الضباط أصاب أم محمد ومحمد شحاته داود الخفير وعامر عدس شيخ الخفراء والمرحوم على الدبشة . وقد اختلف فى سبب تلك الاصابة فذكر الاتهام أنها كانت نتيجة تماسك الاهالى مع الانجليز فانطلق الرصاص قضاء وقدرا . وذكر لنا عامر عدس شيخ الخفراء أن الضابط كان يصوب بندقيته الى جهة الجرن دون أن يمسك به أحد ولو أنهما لم يجزما بأنه كان يقصد قتل الاهالى . ولكن النتيجة واحدة . وهى أن الضباط الانجليز لم يعبأوا باشتعال النار في الجرن واستمروا على اطلاق الاعيرة النارية التى أصاب احدها أم محمد التى كانت فى السادســة عشرة من عمرها اذ ذاك فظنت أن الاصابة قاتلة . وعلا صراخها . وكان بجانبها شحاته أخو زوجها ، وزوجها محمد عبد النبى وبعض الاهالى الذين تجمهـروا ومعهم أطفال القـرية . ومن المعقول فى مثل ذلك الموقف أن يتعرض البعض لمنع الانجليز من الاستمرار فى اطلاق الاعيرة بابعادهم عن الجرن والحيلولة بينهم وبين استعمال بنادقهم وبخاصة أن بعض عقلاء القرية كانوا قد أقبلوا قبل ذلك ونبهوا الدليل الذى كان مرافقا للانجليز بأن يشير عليهم بالصيد بعيدا عن الاجران .

سادسا : أن بعض أطفال القرية انتهزوا فرصة التجمهر والازدحام وأخذوا يلقون الطوب والحجارة الصغيرة على الانجليز فأصيب بعضهم اصابات بسيطة وأصيب النقيب بول اصابة شديدة فى رأسه .

ولكن لم يكن من المستطاع طبعـــا فى ذلك الموقف أن يتبين الانجليز وقد تجمهرت القرية كلها حولهم من الضارب . والذى يعزز رواية أن الاطفال هم الذين قاموا بالقاء الطوب . وأن التعدى لم يكن جسيما ولم يكن هناك اصرار عليه ، نفس الاصابات الموجودة فى أجسام الضباط الانجليز اذ أنهم كانوا أربعة فقط . وكانت القرية كلها مجتمعة ومتجمهرة . ومع كل فرد من الاهالى عصا ولاشك أن الاهالى كانوا يستطيعون أن يجهزوا عليهم اجهازا تاما لو أرادوا . ولم يكن بهم من حاجة الى القبض عليهم . والاشارة الى الدخان المتصاعد من حريق الجرن . والى جسم أم محمد الملقى على الارض . وتهديدهم بالموت اذ ليست هذه وسيلة من وسائل الثأر فى القرى المصرية .

سابعا : أن النقيب بول قد جرى مع زميله الدكتور بوستك مسافة تقرب من عشرة أميال تحت وطأة الشمس المحرقة ظهر يوم من أشد أيام الصيف قيظا وحرارة • وأنه قد سقط بعد ذلك العدو المنهك فتركه زميله وتابع سيره الى المعسكر • وقد قرر الطبيب الشرعى الانجليزى بأن وفاة النقيب حدثت من ضربة الشمس • وأنها كانت تكفى للوفاة وحدها • وأن الاصابات التى أصيب بها فى رأسه لم تكن تكفى وحدها للوفاة •

ثامنا : أنه كانت هناك ضغائن قروية قديمة بين العمدة السابق الشيخ محمد الشاذلى وبعض مشايخ البلد وبين بعض المتهمين وعلى رأسهم حسن محفوظ • وأن العمدة ومشايخ البلد لما رأوا هجوم أولى الامر على القرية واهتمام الحكومة اهتماما خارقا وشاذا بالحادث انتهزوا تلك الفرصة للايقاع بخصومهم •

تاسعا : ان المدعو سيد أحمد سعيد من أهالى سرسنا وهو الذى كان من بين من رأوا النقيب بول ملقى على الارض قد هرب عندما رأى الجنود الانجليز خارجين من معسكرهم ثائرين • وأن أولئك الجنود تبعوه • ويروى أنهم قتلوه ولكن مسألة موته لم تحقق تحقيقا كافيا •

عاشرا : ان السلطات قد أعطت الحادثة أهميـــة فوق أهميتها كحادثة جنائية عادية • وأنها اتخذت فيها اجراءات شاذة عنيفة وخاصة فى الحكم الوحشى الصادر من المحكمة المخصوصة •

★★★

هذه هى نتيجة التحقيق الذى قمنا به فى حادثة دنشواى • وما انتهينا اليه أخيرا سبق أن اقتنع به الزعيم المغفور له مصطفى كامل رئيس الحزب الوطنى • فجمع المســـتندات الكافية عن الحادثة واتخذها وسيلة مشروعة ناجحة لمهاجمة الاحتلال الانجليزى وممثله اللورد كرومر • وقد توصل الى اقناع الحكومة الانجليزية بوجهة نظره فسحبت اللورد كرومر من مصـــر • وأوعز الى الحكـومة المصرية باصـــدار العفو عن المحكوم عليهم بالسجن وبالحبس من متهمى دنشواى فكان اعترافا صريحا بعدالة الحملة التى قام بها الزعيم الشاب •

ولم يكتف المرحوم مصطفى كامل بذلك بل انه دعا الى اكتتاب عام لانشاء مدرسة فى قرية دنشواى على نفس قطعة الارض التى

اقيمت عليها المشنقة وآلة الجلد • وقد أجاب الكثيرون دعوته ومن بينهم مستر بلنت الانجليزى الذى كان يناصر القضية المصرية • وجمع من ذلك مبلغا من المال وبدىء فعلا ببناء مدرسة دنشواى •

ولقد كنت أشعر أثناء زيارتى لتلك القرية التعسة بأننى أشهد مأساة رائعة تتحرك فيها تلك الشخصيات الهرمة التى تسير متثاقلة كئيبة وهى تنقل البصر بين جدران المدرسة الناقصة التى ترمز الى الذكرى المشئومة وبين المقبرة البعيـــدة التى ضمت جثث المتهمين الراحلين وهم ما بين ابن • وأب • وزوج • وأخ •

حديث للاستاذ ابراهيم الهلباوى :

بدأ الهلباوى بك حديثه قائلا : « اننى فخور بالدور الذى مثلته فى حادثة دنشواى ! وانك الآن بعد انقضاء أكثر من ربع قرن على الحادثة تتيح لى أن أصحح أمورا عدة اعتقدها الناس خطأ ورسخت فى أذهانهم • لاننى لم أرد أن أدافع عن نفسى ازاء ما كان يقذف به خصومى ، ولكى تعرف سر تلك الحملة التى اثارتها صحف الحزب الوطنى ضدى يجب أن أعود الى شهر مارس سنة ١٩٠٦ ، كنت فى عزبتى بمديرية البحيرة فجاءنى الكونت زيزينيا ــ وكان من سراة الاسكندرية ــ وطلب منى أن أحضر مع بعض رجاله فى قضية تضارب بينهم وبين أخوة الشيخ عبد العزيز شاويش •

كانت القضية أمام احدى محاكم الجنح الجزئية بالاســـكندرية برياسة القاضى عبد الرحمن سيد أحمد الذى عين فيما بعد وكيلا لمحكمة النقض والابرام • فلم أجد غضاضة فى قبول الطلب •

حضرت عن المتهمين من رجال الكونت زيزينيا • وترافعت فى القضية فلم أنظر إلا الى ارضاء ضميرى وأداء واجبى • وأثبت للمحكمة أن التعدى كان من جانب أخوة الشيخ عبد العزيز شاويش لانهم أرادوا منع حيازة الكونت زيزينيا لعقار بالقوة • وأنه لو ثبت اعتداء رجال الكونت فان القانون يعطيهم هذا الحق • وكانت نتيجة دفاعى أن قضى ببراءة موكلى وادانة أخوة الشيخ شاويش •

وانقضت ثلاثة أشهر بعد ذلك ••

وفى يوم الاربعاء ١٣ من يونيو سنة ١٩٠٦ سافرت الى عزبتى • كان هناك خلاف بينى وبين أحمد خيرى باشا الذى كان مديرا لديوان الحربية يرجع سببه الى « كوم صباغ ميرى » كان موجودا فى وسط

أرض خيري باشا فأراد أن يشتريه ليستعمله في تسبيخ أرضه . ونصحني أخي أن أنتهز تلك الفرصة فأطالب بذلك الكوم لنفسي . وتطور الخلاف بيني وبين خيري باشا فرأت مصلحة الاملاك الاميرية أن توفد مديرها مستر أنتوني ومفتشها عبد العزيز بك أباظه لكي يحضرا الى العزبة ويقوما بتحقيق ذلك الخلاف والفصل في أينا أحق بذلك الكوم . وفعلا حضرا يوم الجمعة ١٥ من يونيو الى العزبة وطلبا مني أن أرافقهما الى الحقل فقبلت . لم يكن خبر حادثة دنشواي قد وصل الى علمي . لانه نشر في الصحف يوم الخميس وهي لا تصل العزبة الا في ظهر يوم الجمعة . وقد فاتحني مستر أنتوني في خبر تلك الحادثة . وأخبرني بأنه قد قتل فيها أحـــد الضباط الانجليز فشاركته الاسف على ما حدث . وقد انتهى تحقيقهما في موضوع الخلاف بيني وبين خيري باشـــا بأن الحق بجانب خيري باشا .

وهذا يدل على أن الحكومة لم تكن لديها أية فكرة عن مجاملتي أو التودد الي .

وكنت قبل سفري قد تركت خبرا في بيتي بأنني سأعود في قطار الساعة ١٢ والدقيقة ٣٠ من مساء السبت . فركبت القطار الذاهب الى طنطا وقد عزمت أن أمر بدنشواي لاقدم نفسي متطوعا للدفاع عن المتهمين في الحادثة لانني شعرت بأن مركزي كشيخ من شيوخ المحاماة يحتم علي أن أتطوع للدفاع عن أولئك المتهمين المساكين في حادثة هامة كتلك الحادثة . وكنت أتمسك بذلك المبدأ دائما . فقد تطوعت قبل ذلك للدفاع عن نحو ثلاثين عاملا من عمال الاسكندرية في قضية كانوا فيها ضحية اضطهاد الشرطة برئاسة هارفي باشا . واشترك معي في الدفاع عنهم حسن بك فريد الذي عين فيما بعد مستشارا بمحكمة الاستئناف والمرحوم اسماعيل بك وكانا يعملان معي كمحاميين في مكتبي وظللنا في خدمتنا لأولئك العمال ١٥ يوما بعد أن امتنع كبار المحامين في الاسكندرية عن قبول الحضور عنهم توقيا لغضب رجال الشرطة خصوم العمال المتهمين .

وهذه القضية هي المعروفة بقضية الهماميل .

ولما وصلت الى طنطا لم أكن أعلم كيفية الوصول الى دنشواي . ولما سألت ناظر محطتها المرحوم محمود بك طلعت عن ذلك أفهمني أنه يجب أن أنتظر القطار الذي يقوم من طنطا حوالي الساعة ١١ ، وأطلعني اذ ذاك على درجة حرارة الجو فاذا بها تجاوزت درجة ٤١ .

نصحنى لذلك بالا أتم سفرى فى ذلك اليوم الشديد القيظ . وبخاصة أن طريق الوصول الى دنشواى هو محطة البتانون وبين البتانون ودنشواى نحو ١١ كيلومترا . واسترعى نظرى أيضا الى أنه ربما لا يكون هناك فى ذلك اليوم تحقيق مع المتهمين فلا داعى اذن لحضورى .

لذلك تابعت سفرى الى القاهرة . لم آكد أصل محطتها حتى وجدت ياور المرحوم مصطفى باشا فهمى « ناظر النظار » فى انتظارى . فأخبرنى بأن الباشا ينتظرنى فى الديوان . وعندئذ استأذنت منه وذهبت الى منزلى فأبدلت ثيابى وتوجهت الى ديوان رئاسة النظار . هناك قابلنى معه محمد باشا محمود (الذى أصبح فيما بعد رئيسا لحزب الاحرار الدستوريين ورئيسا لمجلس الوزراء) . كان اذ ذاك السكرتير الخاص لمستشار الداخلية مستر ميتشيل . ولما سألته عن سبب استدعائى أجابنى بأن الحكومة اختارتنى لامثلها فى قضية دنشواى وسألنى عما اذا كان أحد المتهمين قد كلفنى الدفاع عنه فأجبت بالسلب . عندئذ أخبرنى ان الحكومة انما أختارتنى لأنى كنت أكبر المحامين الموجودين سنا وأقدمية . وتذكرت أن نظام المحكمة المخصوصة التى قدم اليها المتهمون فى حادثة دنشواى كان قد جرى على أن يمثل الاتهام فيها شيخ من شيوخ المحاماة .

فقد كان أول تطبيق لقانون المحكمة المخصوصة فى حادثة قليوب وقد اختير لتمثيل الاتهام فيها المرحوم أحمد الحسينى بك وكان اذ ذاك أكبر المحامين سنا ومقاما . لذلك رأيت ان الواجب يحتم على قبول المهمة التى وكلتها الى الحكومة باعتبارى أكبر المحامين سنا وأقدمية .. وطلبت أتعابا عن ذلك مبلغ ٣٠٠ جنيه أى أننى اعتبرتها قضية من القضايا العادية التى تعرض على مكتبى مع أننى فى تلك السنة كنت قد اتفقت فى أكثر من خمس أو ست جنايات على أتعاب لا تقل عن ٥٠٠ جنيه لكل قضية .

وأرجو أن تلاحظ أن ذلك المبلغ نفسه ــ أى ٣٠٠ جنيه ــ هو الذى طلبته من الخديو السابق عباس باشا عندما كلفنى بالدفاع عن على أفندى شلبى مأمور مركز طنطا فى قضية التعذيب التى اتهم فيها المرحوم المنشاوى باشا بالاشتراك مع مأمور المركز فى تعذيب بعض الاهالى الذين كانوا قد اتهموا بسرقة ثور من الثيران التى تملكها « الخاصة الخديوية » .

وما دام الحديث قد جرنا الى ذكر هذه القضية فيحسن ان أقول

أن الخديو قابلني بوجه عبوس ـ بعد أن ترافعت فيها وحصلت على حكم ببراءة المأمور ـ لانني وجدت من مصلحة موكلي أن أقرر بأنه لم يكن فى طاقته منع التعــذيب لانه كان واقعا تحت تأثير الخاصة !

وقد قررت ذلك مع أني كنت في ذلك الوقت مستشار الخاصة ومستشار « ديوان الاوقاف العمومية » ومستشار «ديوان الاوقاف الخصوصية » •

أعود الى قضية دنشواى فأقول : اننى قبلت أن أمثل الاتهام فى القضية وجاء الى مكتبى اذ ذاك مستر فوبيرلى مفتش الداخلية ومستر مانسفلد « حكمدار بوليس » القاهرة ليكونا تحت طلبى فيما يختص بالقضية • وقد طلبا منى أن أحضر التحقيق فقلت لهما أن كل ما يمكننى هو أن أزور محل الواقعة فى دنشواى على أن أترافع فى القضية بعد أن أتسلم الملف الخاص بها • وسافرت فعلا الى دنشواى وهناك قابلت محمد باشا شكرى الذى كان مديرا للمنوفية اذ ذاك ـ وهو الذى تولى وزارة الزراعة بعد ذلك ـ وكان متوليا التحقيق مع محمد ابراهيم رئيس النيابة ـ الذى تولى بعدئذ منصب النائب العام وأنعم عليه برتبة الباشوية ، والح الاثنان على أن أحضر التحقيق واشترك فيه كممثل الاتهام فرضيت •

انتظرت حتى انتهى التحقيق • وقانون المحكمــة ينص على أن « حكمدار البوليس » يحول القضية الى المحكمة ومعها قرار منه بطلب تطبيق العقوبة التى يراها • وقد حول « الحكمدار » القضية طالبا فيها أشد عقوبة • فرأيت أن الامر فى غاية الخطورة • وأن ذلك الطلب معناه اعدام ٥٢ متهما • فأبيت اقرار ذلك • وطال بشأن تلك النقطة الاخذ والرد وانتهى كبار الموظفين الانجليز الذين كانوا يتصلون بى من أجل القضية الى الخضوع لرأيي وقبلوا أن يقتصر طلب الاعدام على عشرة فقط بدلا من اثنين وخمسين •• ؟!

هذا من جهة • ومن جهة أخرى فهمت من أولئك الموظفين الانجليز أنهم يريدون أن يكون وصف الواقعة بأنها قتل عمــد مع سبق الاصرار • وأنهم يريدون من نسبة الاصرار الى المتهمين الذين لاعداء بينهم وبين الانجليز الاشارة الى أنه لابد أن تكون هناك يد حركتهم وأوحت اليهم بذلك الاعتداء •• واستدلوا على ذلك بأن عبد المجيد باشا سلطان وهو احد كبار أعيان ناحية الواط المجاورة لدنشواى كان متعودا فى كل عام أن يعد صيوانا لاستقبال أولئك الضباط

الانجليز وكان يستضيفهم ويعنى بأمرهم • ولكنه فى تلك المرة لم يقبل ذلك • وكان قد أنعم على عبد المجيد باشا برتبة الباشوية قبل الحادث بعشرين يوما تقريبا • فكانوا يعللون بأن لذلك الانعام دخلا فى الحادثة ••

ثم أنهم كانوا يضيفون الى ذلك كله بأن ضابط نقطة الشهداء وهو الذى لم يحضر كعادته للمحافظة على الضباط الانجليز هو ابن أخت حسين باشا محرم سر ياور الخديو •••••

من هذين الظرفين أعتقد الانجليز أن هنـــاك يدا قوية دبرت الحادثة ويرمون الى أن لتلك اليد صلة بالخديو ، رفضت أن أسلم بصحة ذلك وأصررت عن عقيدة ثابتة لا عن مجاملة على أن الحادثة انما كانت بنت وقتها • وأن الكارثة التى وقعت كان سببها الحريق الذى شب فى جرن محمد عبد النبى المؤذن وظن الاهالى أنه سيلتهم البلدة كلها لكثرة الغلال وشدة الحرارة • وترافعت مرافعتى المعروفة على أساس أنه ليس هناك سبق اصرار • وأن الحادثة ليس مصدرها العداء بيننا وبين الانجليز •

وكانت الحكومة قد دعت نحو ٤٠٠٠ من كبار القطر ووجهائه لسماع المرافعة فكنت أرى على وجوه الجميع علامات الرضى عما قلته والاعجاب !؟

وهنا يجب أن أذكر لك أننى قبل المرافعة اســتدعيت محامى الدفاع الى غرفتى بسراى المديرية اذ كانت قد أعدت لى ولكل القضاة غرفة خاصة • وأطلعتهم على ملخص المرافعة التى سوف أتقدم بها فى الجلسة حتى لا يفاجأوا بها ويعدوا ما يرونه فى مصلحة موكليهم من المتهمين •

وقد ظلت مرافعتى أربع ساعات واننى أعتقد بل أوقن بأنه لم يصبنى سوء الحظ فى مهنتى طول المدة التى اشتغلت فيها بها باكثر من أن المقادير لم توفقنى للسفر الى دنشواى عند علمى بالحادثة وأنا فى طريقى الى القاهرة قبل مقابلتى لمندوب « ناظر النظار » • وحرمتنى بعد ذلك من أن أكون فى صف أولئك البؤساء فأتشرف بالدفاع عنهم •

وقد صدر الحكم بعد ذلك باعدام أربعة وسجن وجلد الباقين فكانت له رجة كبيرة وكانت الصفرة وعلامات الجزع تعلو وجوه القضاة ، فلما انسحبوا الى غرفة المداولة سألنى بطرس باشا غالى

رئيس الجلسة بعد النطق بالحكم عن رأيى فيه . فأجبته أن مثل مثل الوالدة التى يصاب ابن عزيز عليها بداء فى ساقه يرى الاطباء ألا سبيل الى علاجها وانه يجب بترها فلا يسع الوالدة أن تقابل ذلك القرار الا بالصراخ والعويل ..

وختم الاستاذ الهلباوى حديثه معى بقوله :

« لقد تقول الكثيرون الاقاويل عنى وعن موقفى فى قضية دنشواى، واستغلها الشيخ عبد العزيز شاويش لكى يثأر لاخوته الذين ترافعت ضدهم وحرض الصحف لكى تهاجمنى . حتى جريدة المؤيد التى كانت لسان حالى هاجمتنى وطلب منى الكثيرون أن أكتب وأرد دفاعاً عن نفسى فلم أقبل .

وأشاع الكثيرون من كبار المحامين أن الحكومة عرضت عليهم أن يحضروا عنها فى قضية دنشواى فرفضوا . ولكنى أقرر الآن وبعد أكثر من ربع قرن من وقوع الحادثة بأن هذا لم يحصل مطلقاً . وأن الحكومة لم تفكر الا فى أنا وحدى والدليل على ذلك أن التكليف حصل فى يوم السبت وقد علمت بعد ذلك أن مستر أنتونى عندما حضر الى عزبتى وعلم أن المتهمين لم يوكلونى عنهم تكلم تليفونيا من كفر الدوار مع مستر سيسل الذى عين فيما بعـــد مستشارا بمحكمة الاستئناف وأخبره بأننى لم ارتبط مع أحد . ومن ذلك يتضح أنه لم يكن لدى الحكومة وقت للاتصال بغيرى من المحامين »



الرعب فى دنشواى

أصدر برنارد شو الطبعة الاولى من مسرحيته « جزيرة جون بول الاخرى » John Bull's other Island عام ١٩٠٧ ، أى عقب حادث دنشـــواى مباشرة . وكانت أيرلندة ـ وطنه الاصـــل ـ قد ثارت على الحكم البريطانى مطالبة بالتحـرر من الســيطرة البريطانية . وقد هالته تصرفات السلطات البريطانية فى مصر بشأن محاكمة المتهمين والاحكام التى صدرت عليهم . وطريقة تنفيذ هذه الاحكام . فأفرد فى مقدمة تلك الطبعة الاولى التى جعل عنوانها : « مقدمة الى رجال السياسة » صفحات عديدة جعل عنوانها : « الرعب فى دنشواى » . ولما أعيد طبع المسرحية فى عام ١٩٣١ . كان قد وقع حادث اغتيال سردار الجيش المصرى سيرلى ستاك . فأضاف الى المقدمة ما رأى اضافته فى ضوء ما استجد من ظروف دولية . ولذلك فان هـــذه الوثيقة الادبية التاريخية تكملة تبدو ضرورية لما ورد فى هذا الكتاب عن قضية دنشواى ، وسوف يرى القارىء فى هذه المقدمة نموذجا رائعا لسخرية برنارد شو من الاستعمار البريطانى فى مصر . ونقدا لاذعا جريئا لما اتخذ من اجراءات وحشية فى محاكمة المتهمين فى هذه القضية وفى تنفيذ الاحكام عليهم . ودفاعا صادقا حارا عن أهل هذه القرية المصرية .

◎◆◎

دنشواى قرية مصرية صغيرة فى دلتا النيل ، والى جانب الاكواخ المتهاوية بين عيدان البوص النامى على جانب الطريق وأشــــجار النخيل . تقوم أبراج من الطوب النىء . يعجز الفلاح الانجليزى عن تعليل وجودها . هذه الابراج هى أبراج الحمام . فاهل القرية يربون الحمام كما يربى الفلاح الانجليزى الدجاج ، وحاول أن تتخيل شعور قرية انجليزية اذا فأجاتها جماعة من الضباط الصينيين وبدأوا فى اطلاق النار على الاوز والبط والدجاج والديكة ثم جمعوا ماتساقط منها وحملوها مؤكدين أنها طيور متوحشة كما يعتقد كل انسان فى الصين ، وأن ما يتظاهر به الفلاحون (الانجليز) من

سخط انما هو ستار يخفون به حقدهم على الصينيين . أو ـ ربما يخفون به مؤامرة يدبرونها للقضاء على دين كونفوشيوس ولاقامة كنيسة انجلترا ـ أى المذهب المسيحى البروتستانتى ـ مكان ذلك الدين الصينى !

حسنا : هذا هو المقابل البريطانى لما حدث فى دنشواى عندما ذهبت جماعة من الضباط الانجليز لصيد الحمام هناك فى عام سابق. فقد اشتكى الاهالى وأبلغوا شكواهم الى السلطات ولكنهم لم يتلقوا ردا . فقد تخلى القانون عنهم فى الساعة التى كانوا فيها بحاجة الى حماية هذا القانون . ولذلك فان احدى الاسر ذات النفوذ بين فلاحى القرية الذين يتولون تربية الحمام والاحتفاظ به فى الابراج. وهى أسرة محفوظ . يئست من حماية القانون . فقرر رئيسها حسن محفوظ الذى يبلغ من العمر اثنين وستين عاما ألا يستسلم اذا تكرر الاعتداء على الحمام فى قريته . كما أن الضباط البريطانيين تلقوا أوامر بألا يصطادوا الحمام فى القرى بدون موافقة عمد هذه القرى . ولو انه لم يتخذ أى قرار بشأن ما يمكن أن يحدث اذا تجرأ عمدة على رفض السماح للبريطانيين بالصيد !

تخيل شعور أهل دنشواى ـ فى ١٣ من يونيو ١٩٠٦ ـ عندما أقبل الى القرية أربعة ضباط بريطانيون يرتدون الملابس « الكاكى » ويحملون بنادقهم وأحدهم كان بين من اشترك فى العام السابق فى صيد الحمام بالقرية مما أثار الشكوى التى قدمت الى السلطات . وكان مع أولئك الضباط الاربعة . ضابط خامس يمتطى صهوة جواده ومترجم و «امباشى» مصرى من الشرطة . هنا غلا الدم الشرقى فى عروق حسن محفوظ وحذر البريطانيين أنه لن يسمح لهم بصيد الحمام . ولكن لما كانوا لم يفهموا اللغة التى حذرهم بها فان هذا التحذير لم يثمر . أرسلوا المترجم ليطلب من العمدة السماح لهم بالصيد . ولكن العمدة كان متغيبا عن القرية . وكل ما استطاع المترجم أن يحصل عليه من نائب العمدة ـ الذى كان يدرك مغبة رفض مثل ذلك الطلب رفضا باتا ـ هو الرد البديهى الرقيق بأن البريطانيين يستطيعون الصيد اذا ابتعدوا تماما عن القرية .واستنادا الى هذا الترحيب اكتفى البريطانيون بالابتعاد عن بيوت القرية مسافة تتراوح بين ١٠٠ و ٣٠٠ ياردة (هذه المسافات زعمت البيانات الرسمية فيما بعد أنها كانت نحو ٥٠٠ ياردة !) وبدأوا فى اطلاق النار على حمام الفلاحين . فاحتج هؤلاء الفلاحون واعترضوا . وأخيرا أمسكوا بالبندقية التى كان يحملها أصغر الضباط الانجليز . وأثناء هذا التماسك انطلقت رصاصة من

السلاح فأصابت ثلاثة رجال وزوجة عبد النبى ، وهو شاب فى الخامسة والعشرين من عمره . وخيل الى هذه الزوجة أن اصابتها قاتلة . ولو أنه اتضح فيما بعد أنها قد أغمى عليها فقط من صدمة الاصابة . واصبح شعور أهل القرية كشعور أهل القرية البريطانية التى دهمتها تلك الجماعة التى تخيلناها من الضباط الصينيين الذين لما اعترض عليهم أهل القرية قتلوا زوجة فلاح انجليزى . وعندئذ تأثر عبد النبى تأثرا عميقا . ويجب أن نعترف أنه كان هناك ما يبرر ذلك . فان جرن الغلة الخاص به قد اشتعلت فيه النار (النظرية الانجليزية زعمت أنه أضرم النار فى الجرن كاشارة البدء فى ثورة يقوم بها العالم الاسلامى كله !)

وتجمع أهل القرية فورا فى مكان الحادث . ولما رأى الضباط الآخرون أن زميلهم (الذى انطلقت من بندقيته الرصاصة) فى مأزق التفوا حوله . وعمد عبد النبى الى ضرب من ظن أنه قاتل زوجته بعصا . واستخدم حسن محفوظ هو الآخر عصا . وبدأ الاهالى والصبية يلقون الحجارة والطوب . لو أن هذا حدث لخمسة من ضباط الشرطة فى لندن لادركوا أنه ما من شىء يمكن عمله الا الابتعاد . لانه لاجدوى من المناقشة مع جمهور ثائر وبخاصة اذا كنت لا تفهم لغته . ولو أن هذه الجماعة التى اقتحمت القرية لصيد الحمام كان يتولى أمرها « ضابط صف » لجاز أن يخرجهـــا من القرية سالمة . ولكن الضباط حاولوا استعطاف أهل القرية باستخدام الاشارات فسلموا أسلحتهم وقدموا ساعات ونقودا للجمع المحتشد. وقبض أقدم الضباط رتبة على أحدثهم ـ وهو الذى انطلقت الرصاصة من سلاحه ـ وتظاهر بأنه يقبض عليه بسبب قتل المرأة . وبطبيعة الحال . تزايد احتشاد الاهالى وتجمهرهم .. وكان أولئك الضباط اثنين ايرلنـــديين .. وثلاثة انجليز . فقدوا الامل فى معالجة الموقف . وتبينوا أنهم أصبحوا معرضين لخطر شديد . فأتجهوا الى عرباتهم . ولكن الاهالى أخرجوهم ثانية . بعـــد أن أصيب أحد الحوذية . اصابة أفقدته الوعى . عندئذ اتفق الضباط على الهرب عدوا . على أن يعدو الانجليز ـ وهم أحدث الضباط ـ الى الثكنة البريطانية وأن يستحضروا نجدة لانقاذ الايرلنديين . انطلق الضباط الانجليز عدوا طبقا لما اتفق عليه . ولكن ثالثهم ـ وهو أصغرهم سنا ـ تبين شدة الموقف الذى يقفه الايرلنديان فعاد وانضم اليهما . وعقب عدو طويل تحت شمس بعد الظهر فى مصر وصل أحـــد الهاربين الى القرية المجاورة فسقط متـــأثرا بضربة الشمس التى

اودت بحياته • أما الآخر فقد تابع العدو حتى التقى بدورية عادت لتتولى النجدة ، فى نفس الوقت كان قد تم تخليص الضباط الثلاثة الآخرين – الذين تركوا فى دنشواى – من أيدى الصبية ومن عبد النبى وحسن محفوظ بوساطة كبار السن والخفــراء الذين أنقذوهم من أى أذى آخر ولكن بعدان وقع عليهم أعتداء شديد • اذ كسرت عظمة من عظام الذراع اليسرى لاحدهم على مقربة من الرسغ • كما أن الاهــالى جذبوهم الى جرن القمح وأشــاروا الى المرأة الجريحة معبرين بالاشارات عن أنهم يستحقون أن تقطع رقابهم جزاء قتلهم لها • كمــا أن أولئك الاهــالى ركلوهم (بأقدام عارية لحسن الحظ !) • الا أنه عند هذا الحد تدخــل كبار السن والخفراء فأوقفوا الجمهور • وأخيرا سمح للضباط الثلاثة بركوب عرباتهم للعودة الى ثكنتهم وانتهى الحادث يومئذ •

ما من جمهور انجليزى يتعرض لاســتفزاز مماثل يمكن أن يتصرف تصرفا أفضل من تصرف أهل دنشواى • وقليلون من الناس هم الذين يستطيعون كبت ثائرتهم فلا يوقعون الا مثــل ما وقع للضباط الانجليز من أذى طفيف • اذ انه لم تنقض الا عدة أشهر منذ أن تعرض رجل عجوز – لم يكن أجنبيا ولم يكن متدينا بدين آخر – للركل بالاقدام حتى الموت فى شوارع لندن لان رجلا من رجال شرطة الحدائق العامة قد أخرجه من احدى تلك الحدائق بطريقة جعلت الجمهور يتصور أنه ارتكب عملا شائنا، ولم يكن الضباط الانجليز بدنشواى لمهمة خاصة بعملهم العسكرى • أى أنهم – بصفاتهم الشخصية كمجرد أفراد يزاولون رياضة ما – قد ارتكبوا عملية سلب فظيعة لقرية فقيرة جــــدا بقتل حمامها ، فى قرية انجليزية كان يمكن أن يتحمل أهل القرية مثل ذلك السلب لان الفلاحين – الانجليز – يتوقعون ، فى مثل هذه الحالة أن يتقاضوا تعويضا فى مقابل ما وقع عليهم من ضرر • أو أن يشترى المتسببون فى الضرر ما لدى الفلاحين من فحم • أو أغطية معروضة للبيع • أو أن يستدعى أولئك الفلاحون للعمل فى منازل أولئك المتسببين فى الضرر • أو فى حدائقهم • أو فى حظائر خيولهم • أو للعمل كمساعدين أثناء الصيد وما شابه ذلك • ولكن أهل دنشواى لم يتوقعوا مثل ذلك الاغراء من أولئك الذين اعتدوا عليهم ذلك الاعتداء الارعن الانانى الذى لا يقيم وزنا لمشاعر الآخرين ، أحد المعتدين بدا أنه قتل امرأة وجرح ثلاثة رجال ببندقيته • ولقد أدانه نفس زميله فعلا أمام الجمهور المحتشد بالقبض عليه •

والخلاصة أن الضباط قد استفزوا الاهالى استفزازا لا يمكن احتماله • وأبدوا افتقارا للحسم والحكمة فى التعامل مع الحشد الثائر الذى استفزوه مما تسببت عنه كارثة ، كان واجبا أن يؤنبوا تأنيبا قاسيا على ما فعلوه وأن يخطروا بأن عليهم ــ هم أنفسهم ــ أن يتقدموا بالشكر جزاء ما حدث لهم • كما كان يجب أن يعامل القرويون الذين اعتدى عليهم برفق وأن يؤكد لهم أن صيد حمامهم لن يسمح به قط فى المستقبل •

هذا ما كان واجبا أن يحدث • الآن ماذا حدث فعلا ؟

ان عبد النبى ــ نظرا لاصابة زوجته ــ اكتفى بالحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة • ولكن رحمتنا لم تقف عند هذا الحد ! فان زوجته لم تعاقب اطلاقا ــ حتى على تهمة سرقة طلقة (من مهمات الجيش الانجليزى) وجدت فى جسمها ! وخشية أن يشعر عبد النبى بالوحدة وهو فى سن الخامسة والعشرين عند بدء تنفيذ عقوبة الاشغال الشاقة طيلة حياته فقد حكم على شاب آخر من أهل القرية ، فى العشرين من عمره ، بالاشغال الشاقة المؤبدة لكى يؤنس عبد النبى فى الليمان !

ولكن مثل هذا الاحساس المرهف لم يبد بالنسبة لحسن محفوظ فلاح مصرى يتولى تربية الحمام يعترض على رياضة يزاولها بريطانيون • ويهدد ضباطا بريطانيين وسادة نبلاء عندما أطلقوا النار على حمامه • وبالفعل يعتدى بعصا على أولئك الضباط • أن مثل هذا الفلاح يتضح جليا أنه متوحش ! وأن الواجب أن يكون ما يتخذ معه من اجراء عبرة لغيره • الاشغال الشاقة المؤبدة لم تكن كافية لرجل فى الستين من عمره وكان يبدو وكأنه فى السبعين • ومن المحتمل ألا يمتد به العمر لكى يقضى فى الليمان خمسة أعوام منها • ولذا فقد شنق حسن • ولكن من قبيل التقدير الخاص لاسرته فقد شنق على مرأى تام من أهله • زوجاته وأولاده وأحفاده • لكى يتسلوا بمشاهدة المنظر من سقف بيته ؟!

وخشية ألا يثير هذا الامتياز الذى منح لاسرة محفوظ حسد باقى أسر القرية فقد شنق معه ثلاثة آخرون من أهل دنشواى !

وقدتقدم المحكومعليهم بالاعدامالى المشنقة ــ خلالذلك الحفل! ــ بكبرياء وهم يذكرون الله • الا أن حسن صاح فى صوت عال سائلا الله أن يخرب بيوت من شهدوا ضده • أما درويش ــ أحد المحكوم عليهم بالاعدام ــ فبدا وكأنه يتعجل التنفيذ أو كأنه يطلب من

الجلاد أن يسرع في انجاز عمله . ودرويش هذا كان قد سجن بتهمة الادلاء بشهادة كاذبة . ولم يكن معروفا في القرية بحسن السمعة، ولكن مقاومته للغزو البريطاني لقريته هي أفضل عمل قام به طيلة حياته . أما باقي من حكم باداناتهم فانهم جميعا ممن عرفوا بحسن السيرة . وقد تراوحت أعمار من شنقوا بين ٦٠ و ٥٠ و ٢٢ و ٢٠ عاما .

والشنق مع ذلك ، هو أقل أشـــكال تنفيذ أحكام الاعدام علنا اثارة للناس . فهو خال من عناصر الدم . والتعذيب التي يشتهيها الخيال العســكرى البيروقراطي العتيق ! وعلى ذلك فأنه لما لم يكن هناك الامكان لشخص واحد يمكن شنقه على عود المشنقة . ولما كان من المفروض أن يترك جسم المشنوق لمدة نصف ساعة للتأكد من أنه فارق الحياة . ولاتاحة وقت كاف لاسرته تشاهده فيه (وهو يلف ويدور حول نفسه ببطء كما جاء في وصف الصحف المصرية) . أي أن القائمين بالتنفيذ كان عليهم أن يملأوا فراغ ساعتين وأن يجهزوا أثناءهما على حياة أربعة . فحرصوا على أن يستمر الحفل دون توقف بجلد ثمانية رجال خمسين جلدة لكل منهم . أي بزيادة احدى عشرة جلدة عما ســـمحت به قوانين موسى عليه السلام ، وهي قوانين صدرت في عصور يعدها جيش الاحتلال البريطاني لمصر بلاشـــك عصورا بربرية . ولكن موسى برر قانونه بان أســـماه قانون الله لا مجرد أداة لاشباع قسوته وفزعه . انه من قبيل التأكيد السيىء الذى لا يمكن قبوله ولا وصفه أن تذكر الاوراق الرسمية البريطانية التي عرضت على البرلمان : « ان الجلاد الواجب قد احترم أثنـــاء تنفيذ أحكام الاعدام » ! وان « كل انسانية ممكنة قد روعيت في تنفيذ تلك الاحكام » ! وان « الترتيبات قد أعدت بطريقة رائعـــة تثير الاعجاب وتدل على القدرة العظيمة لكل ذوى الشأن » .

ويتبين بوضوح من هذه الشهادة الاخيرة انها لاتشير الى المحكوم عليهم بالاعدام فانهم لا يعدون رسميا وبداهة من ذوى الشـــأن اطلاقا في اجراءات التنفيذ .. أخيرا يشهد لورد كرومر أن الرجل الانجليزى الذى تولى أمر التنفيذ « رجل يمتاز بانسانية فذة . وهو محبوب جدا بين أهل مصر بسبب عطفه الشديد الذى كان يبديه نحوهم دائما » وسوف يرى الناس أن الوثائق البرلمانيـــة التى تحمل أرقام ٣ و٤ ، مصر ١٩٠٦ لاتفتقـــر الى روح الدعابة غير

المقصودة ! فان الحيوان الرسمى الفظ ينسب الى نفســـه فى كل مناسبة الرقة والعطف ..

رجل واحد ـ من أهالى دنشواى المحكوم عليهم بالجلد قد نجا فعلا ربما معرضا بنجاته الامبراطورية البريطانيه للخطر الشديد . كان مصـــابا بالصرع . وقد دهمته نوبات الصرع عدة مرات فى المحكمة أمام القاضى الانجليزى « لينشى » . فرأى الطبيب أن من الافضل تركه ينصرف بدون أن ينفذ عليه حكم الجلد . ونجا . ولكن هذا الاجراء كان مزعجا الى أقصى حد . لان عدد المحكوم عليهم بالجلـــد قد روعى فى تحـــديده أن يملأ ـ فقط ـ الوقت المحدد للشنق . بمعدل جلد اثنين أثناء شنق واحد ! ولذلك فان ما طرأ على ذلك الترتيب بسبب عدم تنفيذ حكم الجلد فى سيد سليمان خير الله لمرضه الذى لم يحسب حساب ذلك الترتيب جعل تنفيذ شنق درويش مملا لانه ظل معلقا فى حبل المشنقة لمدة ربع ساعة تماما بدون أن يجلد أحد لتسلية اخوانه من القرويين والضـــباط ورجال سلاح الفرسان البريطانيين . ورجال الشرطة العســـكريه راكبى الخيول والمشاة الراكبة . كان يجب وضع بعض أحكام الجلد الاحتياطية تحت أيدى القائمين بالتنفيذ للاستعانة بها فى مواجهة مثل هذه الطوارىء !

على أية حال فان الوقت لم يتسع لجلد كل محكوم عليه بهـــذه العقوبة . ولا للاكتفاء بجلد ثلاثة من المحكوم عليهم ، وبهذا حكم على هؤلاء الثلاثة بالسجن بالاضافة الى الجلد . ستة آخرون لم يجلدوا قط بل أرسلوا الى الليمان لقضاء سبع سنوات فى الاشغال الشاقه . رجل واحد حكم عليه بخمس عشرة سنة . اجمالى عمل الصباح : أربعة شنقوا . أثنان أشـــغال شاقة مؤبدة . واحد أشـــغال شاقة خمس عشرة سنة . ستة أشغال شاقة سبع سنوات . ثلاثة حبس سنة مع الشـــغل وخمسين جلدة . وخمسة : خمسون جلدة لكل منهم ..

ان لورد كرومر يشهد بأن هذه الاجراءات « عادله وضروريه » ؟ وهو يقدم الاسباب المبررة لدية . يبدو أن العدالة المزهو بها التى أدخلها الانجليز الى مصر فى عام ١٨٨٢ كانت خيالية ..

كان مستر « ولفريد سكاون بلنت » يشن الحرب ضد الاستبداد والتعذيب . مهددا بحث النواب (الانجليز) على توجيه أسئلة فى

البرلمان . فاخترعت في مصر محكمة جديدة لها طبيعـة المحاكم العسكرية لكي تحل محل « لجان مقاومة السرقة » التى كانت مكونة من المصريين . ولكنها محاكم عسكرية بريطانيه ..

اما الموالون لبريطانيا من المصريين ـ كالموالين لها من دعاة الوحدة في ايرلندة ـ فان ولاءهم ، لانه بضاعة غير طبيعية ، كان يجب ان يتقاضوا ثمنه . والثمن كان يسدد في شكل عمل حكومي في مقابل مركز اجتماعي ومرتب ثابت . ولذلك رأينا في عام ١٨٩٥ محكمه انشئت على أن يجلس فيهـا ثلاثة موظفين انجليز مع اثنين من المصريين يزاولون سلطات مطلقة لا حدود لها في توقيع العقوبات بدون وجود محلفين . وبدون أن يكون على احـكامهم معقب من استئناف . او نقض . انهم يمثلون افضل ما لدينا من نظمنـا الرسـمية القضـائية والعسـكرية . وهذا الافضل يمكن تقديره بالاحكام التى صدرت على قرويى دنشواى !!

وتبرير لورد كرومر لاعمـال المحكمة التى حاكمت المتهمين في قضية دنشواى يتلخص ـ عمليا ـ في أنها رغم سوء ما عملته فان « لجان مكافحة السرقة » كانت أسوأ منها . واضاف ان المصريين قد أعتـادوا ان يقرنوا القـانون والامن بالجلد واحكام الاعدام والتعذيب ، وانهم لن يحترموا أيه محكمة لا تسـتمر على تطبيق ذلك ! وهذا تبرير ينأى عن الصدق . فانه يقترح ـ مثلا ـ ان المبشرين التابعين لكنيسة انجلترا قد يحسنون صنعا اذا طبقـوا الطقوس الخاصة بتضحية النفس البشرية عندما يقومون بالتبشير بين القبائل التى تتصور أن ممارسه هذه التضحيه البشريه وثيقه الصلة بالدين . وهو يرى أن السـبب الوحيد الذى عاق محكمة دنشواى عن الالتجاء الى تعذيب المتهمين لانتزاع الاعترافات منهم هو خشية ألا يقر البرلمان البريطاني ذلك مع أن هذا البرلمان الذى أقر أحكام الاعدام سيقر ـ كما يخطر لاى شخص ـ اى شىء أخر .. ان المحكمة لم يكن في نيتها ـ بلا شك ـ السماح بشهادات ضد الضباط البريطانيين . لانه ـ كما حدث فعلا ـ فان «الاومباشى» المصرى الذى صحب أولئك الضباط في المرتين اللتين اصطـادوا الحمام فيهما بدنشواى . وهو أحمد حسن زقزوق الذى يبلغ من العمر ٢٦ عاما قد تهور فاكد أنه عقب الطلقة التى اصابت المرأة ـ زوجه عبد النبى ـ عاد الضباط فاطلقوا النار على الجمهور المحتشد مرتين . وقد ورد ذلك في « الوثائق البرلمانية » ولكن الصحيفـة

الفرنسية » « ليجيبنت » لقد اسند عليها مستر » ولفريد سكوان بلنت ، اذ قرر أن زقزوق عندما سأله أحد القضاة الانجليز عما اذا كان لا يخشى أن يدلى بمثل هذه الشهادة فأجاب : « ما من أحد فى العالم بقادر على ان يحيفنى • الحق هو الحق » وعلى أثر ذلك أمر توا بمغادرة الجلسة • وقد أضاف مستر بلنت أن زقزوق حوكم امام محكمة عسكرية بسبب ذلك وحكم عليه بالحبس سنتين وخمسين جلدة • دون أن أقسو فاسمى ذلك استخداما للتعذيب لارهاب من يفكر فى الشهادة ضد البريطانيين فانتى قد اعتمد على موافقة معظم العقلاء عندما أقول أن زقزوق قد تلقى اشارة قوية بأن تكون شهاداته فى المستقبل مقبولة من سلطات الاحتلال ••

ولم يقتصر الامر على أنه لم يكن هناك محلفون أثناء المحاكمة بل انه لم يكن هناك دفاع عن المتهمين • فان المحامين تلقوا تعليمات بـ « الدفاع » عن المساجين بطريقة توحي اليهم ـ وهم من طبقة مختارة ـ بأنه من غير المرغوب فيه أن تغضب سلطات الاحتلال • وبدلا عن الدفاع عن أولئك المتهمين فانهم أثنوا على الاحتلال •• والتمسوا استعمال الرأفة مع موكليهم التعساء •• وأن الرحمة فوق العدل كما قالوا • وقد لاحظت المحكمة فى حكمها : « أن الدفاع قد أتيحت له فرصة كاملة لابداء أقواله • ومع ذلك فان هذا الدفاع قد انهار تماما وكل ما استطاع أن يقوله فعلا باسم المتهمين اقتصر على طلب استعمال الرأفة من المحكمة » !

والآن •لو طلب الى هذا الدفاع أن يعرض نظرية جديدة • أو أن يقترح عملا ملائما فقد يقنع لورد كرومر بأنه ما من شىء يمكن أن يحفظ الامبراطورية البريطانية الا حرق القرية وصلب سكانها ! القرية التى غزاها خمسة أجانب مسلحون حاولوا للمرة الثانية أن يقتلوا طيور القرويين وأن يحملوها معهم • ولما قاوموا محاولة تجريدهم من أسلحتهم جرح أربعة من الفلاحين • وثارت أعصاب القرويين وضربوا الغزاة • فتدخل كبار السن من أهل القرية وخفراؤها أخيرا وانقذوا المعتدين واعادوهم من حيث أتوا بدون أن يقع عليهم أذى أكثر مما كان يمكن أن يقع على من يرتكب مثل ما ارتكبوه من سلوك سيىء •

والمرء يمكن أن يتخيل ما يمكن أن يقع لاى رجل ، مسجونا أو محاميا ، الذى يجرؤ على أن يقول الحق فى مثل هذه الظروف •

ان المتهمين كانوا يدركون ذلك فلم يحاولوا · فمن المشـــنقة التفت درويش الى بيته وأثناء التأهب لوضع الحبل فى عنقه قال : « ليجزينا الله تعالى خير الجزاء عما عانيناه من خسة هذه الدنيا ، ومن ظلم هذه الدنيا ، ومن قسوة هذه الدنيا »

ولو أنه تجرأ فى المحكمة على أن يقارن الله بالمحكمة وأن يفضله سبحانه وتعالى لما كان هناك ادنى شك فى أن يكون جزاؤه · الحكم عليه بخمسين جلدة قبل شنقه لكى يتعلم مدى عظمة الامبراطورية ؟! وكما حدث فأنه احتفظ بآرائه دفينة فى صــــدره حتى تبين أنه لم يعد هناك وقت لاضافة عقوبة أخرى الى عقوبة اعـــدامه · أما فى المحكمة فقد فعل كما فعل الاخرون · أنكروا · أدعوا وجودهم أثناء الحادث فى القرية المجاورة · أو كانوا يرعون ما شيتهم على بعد ميل من القرية · أو يدرسون غلتهم · واحد منهم عندما تعرف عليـــه الضباط الانجليز أجاب : كل الرجال متشـــابهون ·· كان هذا الرجل أعور ·· عندما يقرر لورد كرومر فى اعتذاره الرسمى عن القاضى الانجليزى « لينش » أن « المتهمين قد لقوا محـــاكمة عادلة الى درجة الكمال » ـ ولاحظ هنا أنه لم يقل محـــاكمة لم تتجنب العدالة الا بالقدر الضئيل الذى يمكن أن يقع بسبب الخطأ البسيط الذى يمكن أن يقع فيه أى انسان ، وهو أقصى ما يمكن أن يقال عن أية محاكمة على وجه الارض · ولكنه قال : « محـــاكمة عادلة الى درجة الكمال » : لاشك أنه يعتقد صحة ما يقول · ولكن رأيه هذا يعنينا بصفة رئيسية كمثل لحالته العقلية · ولمدى ما يفقده المرء من معانى الكلمات الانجليزية بعد خدمة رسمية فى مصر طيلة ثلاثين عاما :

ان لورد كرومر يذكرنا بانه فى الثمانينات هدد أحد المديرين رجلا بضربه بالكورباج فى حضور « سير كلود مكدونالد » فأجابه الرجل : « لن تجرؤ على ضربى الآن أمام هذا البريطانى ؟ »

ماذا يمكن أن يقول هذا الرجل الآن ؟ ماذا يقول لورد كرومر الآن ؟ أنه يستنكر : « المحاولات غير الناضجة لفرض الآراء الغربية على شعب شرقى »

فى عام ١٩٠٦ يؤكد لورد كرومر أن الاحكام الوحشية الصادرة بالجلد « عادلة وضرورية » ، ويرى أنه « مامن شىء يعاب على طريقة تنفيذها » ويضيف « لقد قضيت ثلاثين عاما تقريبا من حياتى فى محـــاولة



قوية لرفع الظروف المعنوية والمادية للشــــعب فى مصر . ولقــد ساعدنى عدد من الموظفين الاكفاء الذين قد اقرر انهم جميعــــا قد حفزتهم نفس الروح التى حفزتنى » .

ان مصر قد ترتعد عندما تقـــرأ هذه الكلمـــات . فاذا كانت الثلاثون عاما الاولى قد توجها حادث دنشواى . فماذا يمكن أن تكون مصر عليه بعد ثلاثين عاما اخرى من رفع المســـتوى المعنوى الذى تحفزه نفس الروح ؟!

من المسلى أن نعود الى رسالة لورد كرومر الاولى الى سير ادوارد جراى (الوزير البريطانى) عن دنشـــواى فى اليوم التالى لوقوع الحادث • فى هذه الرسالة يقرر : « ان الاوامر سوف تصدر قريبا من قائد عام قوات الاحتلال لمنع ضباط الجيش من صـــيد الحمام مستقبلا تحت أى ظرف من الظروف » ولكن ، بالله ، لم هذا المنع اذا كان الضباط ـ كما اعلنت المحكمة ـ « ضيوفا (فعلا : استخدمت المحكمة كلمة ضيوف !) لم يفعلوا شيئا يستحق اللوم ؟ »

وهناك آخر هو مستر « فندلاى » كتب رسائل رســميه عن دنشواى الى سير ادوارد • حتى بعد المحاكمة التى اتضح منها أنه كان من المستحيل حمل الطبيب الذى أدلى بشهادته الطبيه على ذكر أكثر من أن الضابط الذى مات متأثرا بضربه الشمس قد ساعدت على ذلك الاصابة التى أصيب بها من ضربة بعصا كما ساعد على ذلك عدوه تحت شمس مصر • فى الوقت الذى كان فيه الضباط الذين بقوا بين ايدى القرويين واقفين أمام المحكمة على قيد الحياة سالمين • حتى بعد هذه المحـــاكمة نرى مستر « فندلاى » يكتب ليذكر أن الرجال الاربعة الذين شنقوا قد « أدينوا بتهمة القتل الوحشى مع ســـبق الاصرار » !؟ ويشكو من أن « الصـحافة المصريه تتجاهل الحقيقة • وأنها مسوقة الى هذا التجاهل المطلق للحقيقـــة بحيث يبدو واضحا أن مبالغ ضخمة من المال قد أنفقت فى هذا السبيل » • ومستر « فندلاى » فيلسوف الى حد ما فأنه يقول : « لما كان المصرى مؤمنا بالقضاء والقدر فأنه لا يهاب الموت ولذلك فهنـــاك أكثر من مبرر للجلد كعقوبة قضائية فى مصر » • والمنطق يستدعى هنا أن الاربعة الذين شنقوا كان يجب أن يجلدوا بدلا من شنقهم • ولكن مستر « فندلاى » لا ينتهى الى هذه النتيجة • فالمنطق ليس سجيه من سجاياه • أنه رجل حساس • ومرهف الاعصاب الى حد كبير • فهو يضيف : « اننى لا أعتقد أن لهذا الهجوم الوحشى على الضباط البريطانيين فى دنشواى صلة مباشرة بالعداء السياسى لبريطانيا • انه ـ مع ذلك ـ يعود الى الروح المتمردة التى أذكاها بمثابرة خلال السنة الماضية مهيجون لا ضمير لهم من ذوى المصالح الشخصية » !

وعاد مستر « فندلاى » فكرر : « ان من واجبى أن أحذركم من الاثر التعس الذى نجم فى مصر بسبب أن أعضاء البرلمان الانجليزى قد ناقشوا بجدية الحكم الذى صدر باجماع محكمة شكلت بطريقة

قانونيه أعضاؤها من خيرة الانجليز والمصريين ، ثم أن هذا الوضع سيعدى المهيجين المرتشين الذين يفودون ما يسمى الحزب الوطنى بالدافع الذى يرفع روحهم المعنوية والذى لايزالون حتى الآن فى حاجه اليه » ٠٠ ان غرضى من الاشارة الى الاحكام التى أصدرتهـا محكمة دنشواى هو اظهار النتائج المتوقعة اذا اهتز احترام القانون، واذا استمر هذا الوضع الحالى ٠ واذا ظل المهيجون (المصريون) يجدون تاييـــدا فى انجلترا فسرعان ما سوف تدعو الضرورة الى اصدار قانون بالرقابة على الصـــحف (المصرية) والى زيادة جيش الاحتلال زيادة كبيرة »

الا أننى يجب أن انتهى من هذه الوثائق البرلمانية فقد أقتبست منهـــا ما يكفى لرسم الصـــورة ٠ ولدعم انذارى الى انجلترا بأن امبراطوريتها اذا كانت تعنى حكم العالم كما حكمت دنشواى فى عام ١٩٠٦ ٠ وأنه اذا كان هذا معنى الامبراطورية لدى الطبقـــة الاريستوقراطية العسكرية ولدى الطائفة الثرية الحاكمة فأنه لن يبقى واجب سياسى مقدس وعاجل على سـطح الارض سوى واجب اشاعة التمزق فى الامبراطورية وهزيمتها وقمعها

أما بالنسبة للمصريين فان أى رجل من أبناء النيل يقبل ـ بعد حادث دنشواى ـ راضيا أن يخضع للحكم البريطانى ٠ أو يقبل أية رابطة تربطه بنا سوى الرابطة التى تربط الشعوب الحرة على قدم المساواة سوف يستحق أسوأ مايعده لورد كرومر «عادلا وضروريا»!

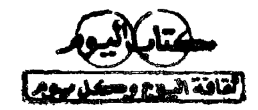
ان مجلس العموم كانت لديه فسحة من الوقت أربع وعشرون ساعة بعد أن تلقى سير ادوارد جراى البرقية (الخاصة بالحكم فى قضية دنشواى) وكان يستطيع أن يعلن أن انجلترا دولة متحضرة لاتقر أحكام الجلد البربرية والشنق الانتقامية ٠ان سيرادوارد جراى ـ باسم حكومه الاحرار الجديدة ـ لم يكتف باقرار أحكام الاعدام فى دنشواى والدفاع عنها ٠ بل أنه أهاب بمجلس العموم فى تأثر الا ينتقد هذه الاحكام او يستنكرها ٠ على أساس ـ مهما بدا هذا الاســـــاس بعيدا عن التصـــديق ـ ان عبد النبى وحسن محفوظ

ودرويش والباقين كانوا طليعة مؤامرة اســـلامية هائلة أعدت ضد العالم المسيحى باسم النبى لطرد المسيحية من أفريقيا وآســيا ٠ وهذه القصة الحمقاء السخيفة الكاذبة بكل معانى هذه الكلمات من الغرابة الى حد كبير ٠ ولكن ما لن تغفره الانسانية لوزير خارجيتنا هو خيبتـــه فى الا يدرك أنه حتى اذا صح وجود تلك المؤامرة فأن انجلترا كان يجب أن تواجهها وان تحارب بشجاعة وبوسائل شريفة بدلا من جلد وشنق حفنة من فلاحين فقراء جلدا وشنقا وحشيا ٠



رقم الايداع بدار الكتب والوثائق القومية ٧٩/٣٤٧٩

الترقيم الدولى ISBN ٩٧٧ ـ ٧٠٤١ ـ ٩٠ ـ ٨


كتاب اليوم
ثقافة اليوم وكل يوم





الثمن ٢٥ قرشا